جامعة ماردين أرتقلو
معهد اللّغات الحيّة
قسم اللغة العربيّة وثقافتها

إعانة المجدِّين في تصحيح الدِّين بشرح أمِّ البراهين لعبد الجليل بن محمد القيرواني المالكي (ت: 960هـ)

دراسة وتحقيق

الطالب: موّاس الحسن

19765007

المشرف: الأستاذ الدكتور ويسي أونوردي

ماردين 2022

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد الخلق أجمعين وهادي البشرية إلى دين رب العالمين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد عُني المسلمون بحفظ دينهم عنايةً كبيرةً، حفظًا وجمعًا وتدوينًا وشرحًا واستنباطًا، وتتابعوا جيلًا بعد جيل منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا الحاضر يدوّنون ويشرحون العلوم. وأنتجت تلك العناية مكتبةً إسلاميةً غنيّةً بالمؤلفات والكنوز العلمية من كتب وشروحات وتعليقات ومتون وحواشٍ وغير ذلك، وحظي علم العقيدة بعنايةٍ خاصةٍ منهم؛ وذلك تأديةً لواجبهم تجاه هذا الدين الحنيف. ومن هذه الكتب كتاب "أم البراهين" للشيخ "محمد بن يوسف السّنوسي" ت:/ 895/هـ الموضوع على طريقة الأشاعرة، وقد اعتمد الأدلة العقلية والنقليّة في تقرير المسائل والردّ على المخالفين وبيان خطأ معتقدهم. وحاز عناية العلماء في المشرق والمغرب، إذ أقبلوا على دراسته وشرحه واختصاره، حتى سُمّي بـ "العقيدة الصغرى". ومع أن الكتاب قد شرحه كثير من العلماء، منهم الشيخ عبد الجليل بن محمد القيرواني المالكي المشهور بابن عظّوم ت:/ 960/ هـ في كتابه: "إعانة المجدِّين في تصحيح الدِّين بشرح أمِّ البراهين"، غير أن الشرح لم ينل حظه من الدراسة والتحقيق العلمي كغيره من شروح الكتب الأخرى، لذلك علت الهمّة إلى تحقيقه ودراسته، وهو وإن كان قد طُبع مؤخراً أثناء إعداد البحث إلا أنه يرقَ إلى درجة التحقيق المقبولة (كما سيأتي في الدراسة).

وتكمن مشكلة البحث في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتتبع نسخ الكتاب الخطية واعتماد أفضلها، وإخراج المخطوط وفق المنهج العلمي وقواعد الإملاء الحديث، فضلاً عن دراسة عصر المؤلف، ومنهجه المعتمد في الكتاب.

واعترضني خلال التحقيق بعض الصعوبات منها: طمس بعض كلمات المخطوط، ووقوع سقط فيه، وصعوبة الوصول إلى المصادر التي نقل منها المؤلف، فضلاً عن قلة المصادر التي ترجمت لابن عظوم.

وجاء البحث في قسمين وخاتمة، وفهارس فنية عامة.

فأما القسم الأول فهو الدراسة؛ إذ عرض حياة الشارح ابن عظُّوم وحياة مؤلف المتن السنوسيّ، وعرَّف بالكتاب، كما ذكر منهجية التحقيق، وقارن بين هذا البحث والنسخة المطبوعة حديثاً، وأما القسم الثاني فهو التحقيق. ثم تلاه الخاتمة والتوصيات، والفهارس المتنوعة.

ولا يسعني في نهاية البحث إلا أن أشكر الله أولًا وآخرًا الذي وفقني لإتمام هذا البحث، ومن ثم أتوجه بالشكر لجامعة ماردين أرتقلو ممثلة بكادرها الإداري والأكاديمي على جهودهم المبذولة في خدمة الطلاب، وتسهيل العقبات التي تواجههم. ومن ثَمَّ لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور ويسي أونوردي على جهوده وتوجيهاته الكريمة أثناء فترة الإشراف على البحث، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، والحمد لله رب العالمين..

مواس الحسن

الملخص

يعدّ كتاب "إعانة المجدِّين في تصحيح الدِّين بشرح أمِّ البراهين" لمؤلفه عبد الجليل ابن عظُّوم القيروانيّ أحد الشروح الجليلة لكتاب "أم البراهين" المشهور بـ"العقيدة الصغرى"، لمؤلفه الشيخ محمد بن يوسف السنوسيّ إذ قدَّم فيه ابن عظُّوم عرضًا موجزًا للعقيدة الإسلامية بأسلوب واضح. وتظهر أهمية الكتاب في دقة عبارة المؤلف وطول باعه في علم الكلام والمنطق والفلسفة، واشتماله على عدد من المسائل العلمية واللغوية المُشكِلة التي تُعَدُّ سببًا في الخلاف بين الفِرَق الإسلامية، إذ علَّق عليها ابن عَظُّوم وشرحها، من ذلك مسألة صفات الله تعالى.

وقد درس البحث عصر المؤلف سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وأَثَر ذلك في تكوين شخصيته العلمية، وتَرْجَمَ له ولصاحب المتن السّنوسيّ، وكشف عن منهجية ابن عظّوم في شرحه، ولم يدَّخر وسعاً في تحقيق الكتاب وضبطه والتعليق عليه وفهرسته.

الكلمات المفتاحية: علم الكلام، السنوسي، إعانة المجدين، أم البراهين، ابن عظوم القيرواني، العقيدة.

ÖZET

Abdülcelîl İbn ‘Azzûm el-Kayrevânî'ye ait İ‘ânetü'l-müciddîn fi tashihi’d-dîn şerhu Ümmi’l-Berâhîn, Muhammed b. Yusuf es-Senûsî’nin el-‘Akîdetü’s-Süğrâ olarak şöhret bulan Ümmi’l-Berâhîn’in önemli şerhlerindendir. İbn ‘Azzûm eserde akıcı bir üslupla İslam inancına ilişkin kısa bir değerlendirme yapmıştır. Kelam, mantık ve felsefe ilimlerinde otorite olan müellifin, akıcı bir üslup kullanmış olması ve eserde islâmî fırkalar arasında ihtilafa neden olan başta kelam ve dil olmak üzere İslâmî ilimlerden birçok meseleyi eleştirel bir tarzla işlemiş olması önem arz etmektedir. Çalışmada müellifin yaşadığı dönemin siyasi, iktisadi ve ictimaî yapısı ele alınıp bunun müellifin ilmi şahsiyetine etkisi incelenmiştir. Bununla birlikte çalışmada hem İbn ‘Azzûm’un hem de Senûsî’nin hayatı hakkında bilgi verilmiştir. Ayrıca İbn ‘Azzûm’un şerhte izlediği metodunu da temas edilmiştir. Kitabın tahkikinde, tasnifinde, yorumlamasında ve indekslenmesinde hiçbir gayretten kaçınılmamıştır.

Anahtar Kelimeler: Kelam ilmi, Senûsî, İ‘ânetü'l-müciddîn, İbn ‘Azzûm, el-Keyravânî, Ümmi’l-Berâhîn, ilmü’l-‘akîde.

ABSTRACT

The book Ianat Al-Mujedden Fi Tashih Eddeen Bisharh Umm Al-Barahin- Supporting the Diligent in Correcting the Religion through Explaining the Source of Proofs- by Abd Al-Jalil Ibn Adhoum Al-Qayrawani is one of the great explanations of the book Umm Al-Barahin- Source of Proofs- known as "The Small Creed", written by Sheikh Muhammad Bin Yusuf Al-Senussi who presented the Islamic faith in a clear style .The importance of the book appears in the accuracy of the author's statement and his long experıence in theology, logic and philosophy, in addition to its inclusion on a number of problematic scientific and linguistic issues which are a cause of disagreement between Islamic sects, as Ibn Adhoum commented on them and explained them, including the issue of the attributes of God Almighty.

The research studied the political, economic and social era of the author, and its impact on the formation of his scientific personality translating the author's ideas in addition to the Senussi text. It also revealed the methodology of Ibn Adhoum in his explanation sparing no effort in verifying, controlling, commenting and indexing the book.

Keywords: theology, Al-Senussi, the aid of the Mujdeen- Supporting the Diligent-, Umm Al-Baraheen- Source of Proofs-, Ibn Adhoum Al-Qayrawani, the creed.

فهرس المحتويات

مفاتيح الاختصارات

د.ت: دون تاريخ

ص: صفحة

ط: الطبعة

ج: الجزء

تح: تحقيق

س: نسخة جامعة الملك سعود.

ط: نسخة جامعة طوكيو.

هـ: التاريخ الهجري.

م: التاريخ الميلادي.

ت: توفي.

القسم الأول: قسم الدراسة

يتضمن هذا القسم دراسة حياة الشارح وصاحب المتن وكتابيهما، ووصف المخطوط ومنهجية التحقيق.

1. عبد الجليل ابن عَظُّوم عصره وترجمته:

يدرس هذا المبحث عصر المؤلف من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبيان أثر ذلك في شخصيته، ثم يعرض ترجمته، وأبرز آثاره.

1.1. دراسة عصره الذي نشأ فيه

1.1.1. الحياة السياسيَّة:

تُعَدُّ مدينة القيروان التي ينتسب إليها ابن عظوم مدينةً إسلاميَّةً عريقة، أسَّسها عقبة بن نافع عام (50هـ)، لتكون قاعدةَ الفتح الإسلامي للمغرب، ومنطلقَ نشر الدعوة الإسلامية [1].

وقد قال عنها الشريف الإدريسي: «ومدينة القيروان أمُّ أمصار، وقاعدةُ أقطار، وكانت أعظمَ مدن الغرب قُطرًا، وأكثرَها بِشرًا، وأيسرها أموالًا، وأوسعَها أحوالًا، وأتقنَها بناءً، وأنفَسَها هِمَمًا، وأربحَها تجارةً، وأكثرها جبايةً، وأنفَقَها سِلعةً، وأنماها رِبحًا، وأجهرهم عصيانًا، وأطغاهم أغمارًا، والغالبُ على فضلائهم التمسُّك بالخير، والوفاء بالعهد، والتخلي عن الشُّبهات، واجتنابُ المحارم، والتفنُّن في محاسن العلوم، والميل إلى القصد» [2]. وقد أسَّس للعلوم الشرعية فيها مَن نزل بها من الصحابة منذ تأسيسها، ثم استمر الحال إلى ذلك في الازدهار العلمي على مرِّ تاريخ المسلمين [3].

([1]) ينظر: محمد زيتون، **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، دار المنار، القاهرة، ط1، 1408هـ، 1988م، ص71 -75.

([2]) ينظر: محمد بن محمد بن إدريس الحسني الطالبي، المعروف بالشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، دار عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ، (284/1).

([3]) ينظر: زيتون، **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، ص185 وما بعدها.

وخضعت القيروان شأن عموم تونس في عصر الشارح المتوفى عام (960هـ) إلى حكم الدولة الحفصية التي تأسست عام (683هـ)، وسقطت نهائيًّا عام (981هـ) على يد العثمانيين.

وقد كانت الدولة الحفصيَّة في مستهلِّ قيامها – شأنُها شأنُ سائر الدول – دولةً قويةً فتيَّةً، وكان ملوك الحفصيين يُدعون أمير المؤمنين؛ لإرثهم الخلافة عن بني عبد المؤمن، وسقوطِ بغداد أيامهم، حتى بايعهم بالخلافة أهلُ الحجاز عام (659هـ)، وكانوا يتلقَّبون بألقاب الخلفاء من مستنصرٍ وواثق[4].

ومرّت الدولة الحفصيَّة بأطوار القوة والعظمة، ثم أخذت بالضعف بعد وفاة أبي عمر عثمان سنة (893هـ) الذي امتدَّ حكمه أربعًا وخمسين سنة، وهو العصر الذي عاشه الشارح، إذ احتلَّت إسبانيا عاصمة الدولة الحفصية "بجاية" وسائرَ أماكن نفوذها في الجزائر من عام (915هـ) إلى عام (941هـ)، وكان العثمانيون في تلك الأزمان يجوبون البحار، ويجاهدون الإسبان، فاتخذ القائد العثماني "بربروس" من سواحل تونس قاعدةً له، حتى طرد الإسبان، وأسقط ما تبقَّى من دولة الحفصيين في تونس عام (981هـ)[5].

وبهذا يظهر جليًّا أنَّ القيروان وتونس بعامَّة كانت في عهد اضطرابٍ سياسيٍّ وضعفٍ شديدين في عصر ابن عظوم.

2.1.1. الحياة الاقتصاديَّة والحضاريَّة:

تتميَّز القيروان بموقع حيويٍّ للغاية، فهي بوابة إفريقيا، وساعدها موقعها الداخلي في حمايتها من الغزو الإسباني البحريّ؛ لترتبط ببادية البربر الذين يسكنون الداخل الأمر الذي أسهم في دخول كثير منهم إلى الإسلام[6]. وقد ازدهرت القيروان اقتصاديًّا وحضاريًّا أيما ازدهار، وفي ذلك ابن حوقل: «وكانت القيروان أعظم مدينة بالمغرب، وأكثرَها تُجَّارًا وأموالًا، وأحسنَها منازل وأسواقًا، وكان

---

(4) ينظر: مبارك بن محمد الميلي الجزائري، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم: محمد الميلي، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1406هـ – 1986، ج2 ص382–384.

(5) ينظر: الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 2ص412، 413.

(6) ينظر: زيتون، **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، ص73، 74.

فيها ديوان جميع المغرب، وإليها تُجبَى أموالها».[7] وقد استمرَّ هذا الازدهار الاقتصادي والتقدُّم الحضاري في معظم عهودها، بما في ذلك عهد الدولة الحفصيَّة.

3.1.1. الحياة العلميَّة والدينيَّة:

اهتم الحَفصيُّون بالحركة العلمية حتى إننا نجد أبا زكريًا الأول أول ملوك الحفصيين قد ترك زهاء ستةٍ وثلاثين ألف سِفر، وكانت مدينة قسنطينة حاضرةٍ لعدد من الأسر العلمية كالبادسيّين والقنفذيين[8] .

وبنى الحفصيون في تونس عدداً من المدارس ابتداء من المدرسة الشماعية التي بناها أبو زكريا الأول عام (633هـ)، ومرورًا بالمدرسة التوفيقية، والسيجومية، ومدرسة المعرض، فضلاً عن حلقات العلم في المساجد الكبرى، كجامع الزيتونة، والقطانين، والمشرف، والحنابليين، وغيرها.

4.1.1. أثر ذلك في شخصيته:

شاعت الاضطرابات السياسية والنزاعات على السلطة في عصر ابن عظوم، وبرز الغزو الإسباني على القيروان، وهو ما يشكّل عاملًا سلبيًا في تقدم أي أمة من الأمم. ولكن القيروان كانت حاضرةَ وقتِها ازدهاراً وتطوراً على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والعلميّ، وانتشر التعليم، وكانت للعلماء مكانة وحظوة عند الحكام وفي المجتمع. وكل هذا أثَّر في تكوين شخصية المؤلف العلمية من خلال طلب العلم والتفرغ له، وحضور الدروس، وحلقات التعليم، والتفرغ بعد ذلك للتعليم والتأليف؛ إذ لم يتأثر بالواقع السياسي.

---

(7) محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت، 1938، ج1 ص96.

(8) ينظر: البغدادي الموصلي، **صورة الأرض**، ج2ص490، 494.

2.1. ترجمة عبد الجليل ابن عَظُّوم

قليلة هي المصادر التي ترجمت للمؤلف، وفيما يلي جمع ما وقفنا عليه:

1.2.1. اسمُه ونسَبُه ومولدُه:

هو أبو عبد الله عبدُ الجليل بن محمد بن أحمد بن عيسى بن أحمد بن عبد العظيم بن فندار المرادي القيرواني المالكي. ولا يُعرف تاريخ مولده بالضبط، وأما وفاته فهو في (960هـ).[9]

وأسرته أسرة علمٍ استوطنت القيروان، فعظُّوم هو لقب عبد العظيم بن فندار، وقد خرج منها عددٌ حملوا هذا اللقب: «عظوم» أو «ابن عظوم»، وهم:

– المترجَم له.

– والد المترجَم له: محمد بن أحمد، وكان من أعلام الفقهاء في عصره، كبيرَ أهل الشورى في تونس، وقضاةُ الجماعة يُجِلُّونه، وكتُبُهم تشهد له بذلك، ويشهدون له برسوخ القدم في العلم، وعُمِّرَ طويلًا، وتوفي بتونس، ونقله أبناؤه إلى القيروان. ومن أشهر مؤلفاته: "تذكير الغافل وتعليم الجاهل" المعروف بالدكانة، توفي عام (950هـ)[10] .

– حفيدُ المترجَم له: أبو الفضل بلقاسم بن محمد مرزوق بن عبد الجليل، وهو أشهرُهم، وهو فقيهٌ محقِّق مفتٍ، وُلِد بالقيروان، وبها نشأ وتعلَّم، ثم ارتحل إلى تونس، وأقام سنين عديدة، وتولَّى خطَّة العدالة ثم خطَّة الإفتاء، وكان لا يأخذ أجرًا على فتواه إلا بقدر ما يكفيه ليومه مع أنه فقير ذو عيال، ثم رجع إلى القيروان، وتوفي فيها عام (1013هـ). ومن أبرز مؤلفاته كتاب "الأجوبة"، وهو كتاب فتاوى في ثلاثين مجلدًا.[11]

---

(9) ينظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام**، دار العلم للملايين، لبنان، ط15، 2002م، ج 3ص275، محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994م، (406/3). الباباني، **هدية العارفين** (500/1).

(10) ينظر: محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994م، ج3 ص406.

(11) ينظر: محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج3 ص401.

– أحد أقارب المترجم له: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الجليل بن فندار المرادي القيرواني، الإمام الفقيه العلَّامة القَوَّال بالحق الفهامة، أخذ عن ابن عبد السلام وغيره، وعنه الشيخ الجديدي وغيره، تولَّى قضاء قفصة ثم القيروان، توفي عام (782هـ)[12] .

– أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد شهر الناصر عظوم القيرواني، مفتي القيروان، الفقيه الفاضل، أخذ عن الشيخ محمَّد الصفار وغيره، لا يعرف تاريخ وفاته[13] .

2.2.1. نشأتُه وطلبُه للعلم ومشايخُه:

يظهر جليًّا – مما سبق – أن المؤلف نشأ في بيت علمٍ أصيل، على أن المصادر لم تسعفنا بشيء عن نشأته وطلبه العلم، وما ذُكِر لا يعدو أوصافًا مفرَدةً استنتجها مَن ترجم له من خلال مؤلفاته؛ إذ وصفه الزركليّ بالمؤرخ، وعمر كحالة بالصُّوفيّ[14] .

3.2.1. مؤلَّفاته:

سطَّر ابن عظوم مؤلفات عدَّة، كانت هي السبب في بقاء اسمه، وهي:

– "إعانة المجدِّين في تصحيح الدِّين بشرح أمِّ البراهين"، وهو المخطوط الذي بين أيدينا.

– شرحٌ آخَر مطوَّل لأمِ البراهين أشار إليه في مقدمة إعانة المجدين بقوله: «فإنِّي فيما مضى من سنين قد شرحت العقيدة المسمَّاة بأمِّ البراهين... شرحًا مشتملًا على كثرة البحث والتَّحقيقِ، والنَّظرِ في الكلام بالجمع والفرقِ، مع نهاية التَّدقيق، فكان غزير الفوائدِ، عزيز الفرائدِ، لكنَّه خفِيُّ المقاصد، لا يرتوي منه كل وارد»[15] ثم بيَّن أنه بسَّطه في هذا الشرح الجديد.

– "تنبيه الأنام في بيان علوِّ مقام نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام"، جمَعَ فيه الصلاةَ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم المرويَّة المأثورة، واستوعب ذِكرَ فضائل الصلاة ومحبَّته وحُرمتَه، ونال

(12) ينظر: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003 م، ج 1ص324.

(13) ينظر: مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، ج3 ص500.

(14) ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (275/3). وعمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1957، ج 5 ص82.

(15) القسم المحقق ص 40.

الكتاب شهرةً كبيرة، وطُبع بمصر غير مرة، ودرّسه الوُعَّاظ بالقيروان، ومنهم حفيده محمد بن محمد بن عظوم، حتى إنه أقيم في تونس وقفان لرواية هذا الكتاب(16) .

- "تذكرة أهل الإسلام في الصلاة على خير الأنام"، وهو تلخيص لكتابه السابق(17) .
- "شفاء الأسقام ومحو الآثام في الصلاة على خير الأنام(18) .
- "الجواهر المفصَّلات في الأحاديث الأربعينيات(19) .

---

(16) ينظر: محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج3ص404، بتصرف.

(17) ينظر: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور بحاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، ج 1ص486.

(18) ينظر: البابانى، **هدية العارفين**، ج 1ص500.

(19) ينظر: مركز الملك فيصل، **خزانة التراث**، رقم تسلسلي:48493.

2. دراسة كتاب «إعانة المجدّين»

وتتضمن هذه الدراسة مكانة الكتاب، وتحقيق اسمه، ونسبته إلى مؤلفه، والمنهج التي اتبعه المؤلف في الشرح، وبعضاً من المآخذ عليه.

1.2. مكانةُ الكتاب

لم نظفر بكلامٍ للعلماء في بيان مكانة الكتاب، ولعلَّ مرجع ذلك إلى وفرة شروح أم البراهين، ومما يُظهِر شيئًا من أهميَّته واعتناء العلماء به أنَّ الملوي ألَّف عليه حاشيةً سماها: «حاشية على شرح أم البراهين للقيرواني»، وصاحب الحاشية هو العلامة أحمد ابن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الملوي المجيري الشافعي الأزهري، أبو العباس شهابُ الدين، المتوفى عام (1181هـ)، شيخُ الشُّيوخ في عصره، إمامُ وقته في حلِّ المشكلات، المعوَّلُ عليه في المعقولات والمنقولات[20] . فلولا مكانةُ هذا الشرح عند الدارسين ما اختاره هذا العالم الكبير لوضع حاشية عليه.

2.2. تحقيق اسم الكتاب

ظهر اسم الكتاب على أغلفة جميع النسخ المخطوطة، وصرَّح به المؤلف في مقدمته: «إعانة المجدِّين في تصحيح الدِّين بشرح أمِّ البراهين». وهذا هو المعتمد في اسمه، ولم يخالف في ذلك إلا إسماعيل البابانى إذ سمَّاه: «إغاثة المجدين»[21] ولعلَّ الاسم عنده أصابه تصحيف فقرأت العين غيناً والنون ثاءً.

3.2. نسبة المخطوط إلى مؤلِّفه

لم يصرِّح مَن ترجم للمؤلف بنسبة المخطوط إليه، إلا أن نسخة جامعة الملك سعود سُطِّر في صفحة غلافها أنه للمؤلف، لكنها ذكرته باسم: «عبد الجليل بن أحمد القيرواني المغربي المالكي»، فلعل الناسخ نسبه إلى جده، أو أسقط اسم أبيه سهوًا. وهذا لا يشكك في صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه، فلا تعارض بين الأسماء، لأنه هو عبد الجليل القيرواني المالكي.

---

(20) ينظر: الزركلي، **الأعلام**، ج 1ص152.

(21) ينظر: إسماعيل بن محمد أمين البابانى، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 3ص106.

ومما يؤيِّد هذه النسبة إليه أن الملوي قال في أول حاشيته على الشرح: «فهذه تقييدات على شرح العلامة القرواني للعقيدة المسماة بأم البراهين»(22) ، وكذلك ورد في كتب فهارس المخطوطات أنَّ المخطوط للقيرواني أو القَرَواني(23)، فهذا واضح في نسبة المخطوط إلى مؤلفه ابن عظوم.

4.2. سبب تأليف الكتاب:

أوضح ابن عظوم في مقدمة مخطوطه سبب تأليفه فبيَّن أنه شرح هذه العقيدة سابقًا يقصد – أم البراهين– وأراد أن يختصر هذا الشرح في تعليقات مختصرة تسهيلًا للمسلمين فقال في مقدمة المخطوط: "فإنِّي فيما مضى من سنينٍ، قد شرحت العقيدة المسمَّاة بـ «أمِّ البراهين[24]»، الفائقة – مع صغر – حجمِها كبارَ الدواوين، عرف ذلك لها من أشرق قلبُه بأنوار اليقين، وشهِدَ به مَن وقف عليها مِن العلماء العاملين شرحًا مشتملًا على كثرة البحث والتَّحقيقِ، والنَّظرِ في الكلام بالجمع والفرقِ، مع نهاية التَّدقيق، فكان غزير الفوائدِ، عزيز الفرائدِ، لكنَّه خفِيُّ المقاصد، لا يرتوي منه كل وارد. ومِن ثَمَّ لَمَّا رأيتُ جماعةً رغبوا فيها، واهتمُّوا بفهم معانيها، أعنْتُهم بذلك المَرام، بشرحٍ وَضَعَ معانيها على طَرَفَ الثُّمام، وأحاط بمبانيها إحاطةَ الأطواق بالحمام، وهو مع ذلك لا يخلو عن طُرَفٍ مِن الظُّرف، ونكتٍ مِن الفنون، مَن وَقَفَ عليها وَقَف وسمَّيتُه "إعانة المجدِّين، في تصحيح الدِّين، بشرح أمِّ البراهين"(25) .

5.2. موضوع الكتاب:

المخطوط هو شرح مختصرٌ وتعليقٌ على كتابٍ في العقيدة الإسلامية، إذ عمل الشارح على توضيح بعض المفردات والتعليق على بعض الألفاظ، لأنه – كما قدمنا – أصلٌ مختصرٌ لشرح أكبرَ سابق.

---

(22) ينظر: أحمد بن عبد الفتاح الملوي، **حاشية على أم البراهين للقيرواني**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم:5570، ورقة (1/أ).

(23) ينظر: مركز الملك فيصل، **خزانة التراث**، رقم تسلسلي: 22756، 94255، 125081.

(24) كتاب (أم البراهين) المسماة بالعقيدة الصغرى لمحمد بن يوسف السنوسي المتوفى سنة 895 للهجرة، تح: الدكتور خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(25) القسم المحقق ص 51.

3. منهج ابن عظوم

1.3. المنهج الإجمالي:

1- طريقته أن يبدأ بشرح المتن كلمة كلمة، ويعلّق عليها باختصار، ولا يدخل في باب الفوائد والاستنباطات والشروح، ثم ينتقل للكلمة أو الفقرة التي بعدها.

2- شرحه شرح سهل مع وجود شيء من الصعوبة في بعض المصطلحات.

3- اعتماده على المصطلحات والألفاظ العقلية تبعاً لطريقة علماء الكلام أكثر من اعتماده على الأدلة النقلية، ولم نقف على نصوص قرآنية أو حديثية كثيرة في مؤلفه هذا.

4- اعتماده على كتب العقيدة وعلم الكلام، ولم يخرج عنها كثيرًا.

5- مزجه بين المتن والشرح فيصير المتن والشرح نسيجًا واحدًا، فلا يتمايزان.

2.3. المنهج التفصيلي:

1.2.3- منهجه في الاستدلال:

اعتمد على عدد من المصادر أهمها:

أ- القرآن الكريم:

لقد استدل بالقرآن العظيم في بعض المواضع، وفيما يلي ملاحظات على طريقة استدلاله:

1- قلة الآيات التي استدلّ بها، إذ لم تتجاوز عشر آيات في كامل الشرح، وجاءت في مواضع محدودة، فقد استدلّ بكل تلك الآيات في موضعين أو ثلاثة من شرحه. وهذا يقودنا إلى القول: إنه لم يعتمد الاستدلال بالقرآن كأصلٍ لاستدلاله في المسائل التي ذكرها.

2- كان يذكر الآية الكريمة للتدليل على قول أو فكرة.

ومثال ذلك استدلاله على مسألة وجوب الأمانة للأنبياء ووجوب الاقتداء بهم بقول الله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} (26) وقوله تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} (27).

ووجه الاستدلال: أن الآية نصت على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أسوة وقدوة للمؤمنين، والقدوة يجب اتباعه فلا يناسب ألا يتصف الرسول صلى الله عليه وسلم بالأمانة كونه قدوة للناس.

والآية الكريمة أصل كبير في التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وأحواله، ولهذا أمر تبارك وتعالى الناس بالتأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب في صبره ومصابرته ومرابطته ومجاهدته، وانتظاره الفرج من ربه عز وجل صلوات الله وسلامه عليه دائماً إلى يوم الدين؛ ولهذا قال تعالى للذين تقلقوا وتضجروا وتزلزلوا واضطربوا في أمرهم يوم الأحزاب: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}(28) ، أي: هلا اقتديتم به وتأسيتم بشمائله صلى الله عليه وسلم(29).

وأما وجه الاستدلال في الآية الثانية أن الآية نصت على وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم والاقتداء به.

والمثال الثاني مرتبط بالأول؛ لأنَّ ابن عظوم استدلّ على وجوب عصمة الأنبياء بدليل الآية التي تأمر بإتباع النبي صلى الله عليه وسلم، وبما أن الله تعالى لا يأمر بغير الخير والمعروف كما في قول الله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ}(30) ، فقد انحصرت أفعالهم في الطَّاعة، ولأنَّ انقلابَ المحرَّم أو المكروه طاعةً مُحالٌ، فالأمانة لهم صلوات الله عليهم واجبةٌ.

---

(26) **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب ، 21.

(27) **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، 31.

(28) **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب، 21.

(29) إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، ت: سامي السلمة، دار طيبة، ط2، 1999م، ج 6ص 391.

(30) **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، 28.

ومنه استدلاله بالقرآن الكريم على كثرة الملائكة، وأنَّهم بالغونَ مِن الكثرةِ ما لا يعلمه إلا الله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ}[31].

ووجه الاستدلال: أي ما يعلم عددهم وكثرتهم إلا هو تعالى؛ لئلا يتوهم متوهم أنهم تسعة عشر فقط، كما قد قاله طائفة من أهل الضلالة والجهالة، ومن الفلاسفة اليونانيين[32].

ومنه أنه يردّ أقوال الفرق الأخرى كالمعتزلة وغيرهم من خلال بعض الآيات الكريمة، ومثال ذلك استدلاله لِقولِه تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}[33] للرَّدِّ على المعتزلة.

ووجه الاستدلال من الآية أن المعتزلة" قد أوجبوا المعرفةَ عقلًا، وهو باطلٌ؛ إذْ لو وجبتْ عقلًا لعُذِّبَ تاركُها، وإنْ لمْ يَرِدْ شرْعٌ، أو وَرَدَ ولم يَبْلُغِ التَّارِكَ، واللازِمُ باطلٌ؛ لِقولِه تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}[34]. وحمْلُ الرَّسول في الآية على العقل خلافُ الظَّاهر، لا يُصار إليه إلَّا بمُوجبٍ، وهو مُنتَفٍ هنا ، وجَعْلُ نفْيِ التَّعذيب فيها خاصًّا بالدُّنيا تخصيصٌ بغيرِ مخصِّصٍ، وهو غير جائز" [35].

ب- الحديث النبوي الشريف:

1- يقرر ابن عظوم من خلال شرحه حجيَّة السنة النبوية في الاستدلال على مسائل العقيدة، وقد بان ذلك في قوله: "وإنَّما يُعرف هذا المعنى مِن خارجٍ بدليلِ النَّقل وهو أنْ يقال: (الكتابُ) أي: القرآن، (والسُّنَّة) أي: أقوالُه صلى الله عليه وسلم **[36]**". وقوله أيضاً: "فهذه الصِّفاتُ واجبةٌ لله؛ أمَّا الصُّغرى فظاهرةٌ لورود القرآن والحديث بأنَّه تعالى سميعٌ بصيرٌ، وكلَّم موسى تكليمًا [37]".

2- يُلاحظ أنه لم يورد في مؤلفه هذا أي نصوص حديثية، وهذا أمر لافتٌ للنظر، فإنه وإن كان مختصرًا فإنه أورد كثيرًا من المسائل التي يمكن الاستدلال عليها بأحاديث كثيرة. وربما سبب

---

(31) **القرآن الكريم**، سورة المدثر، 31.

(32) ينظر: ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ص 8ج 27.

(33) **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، 15.

(34) **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، 15.

(35) القسم المحقق ص 48.

(36) القسم المحقق ص 80.

(37) القسم المحقق ص 80.

ذلك- حسب ما يراه الباحث- تأثره بمنهج علماء الكلام في العقيدة القائم على قلة الاستشهاد بالآثار النبوية لأنها من الآحاد، وتأثر شخصيته بالآراء العقلية والفلسفية الكلامية، فالمتكلمون عادة يعتمدون على الحجج والأدلة العقلية في كتبهم.

ج- الإجماع [38]

يقرر ابن عظوم حجية الإجماع في مسائل العقيدة، ويفهم ذلك من خلال تعريفه للإجماع والاستدلال له بقوله:" الإجماع أي: اتِّفاق جميع العلماء المعتدّ باتِّفاقهم [39]". لكنه لم يستدل بالإجماع في شرحه إلا نادراً، ومثال ذلك عند ذكره بعض صفات الله تعالى وأنها ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع وذلك بقوله " فهذه الصِّفاتُ واجبةٌ لله؛ أمَّا الصُّغرى فظاهرةٌ؛ لورود القرآن والحديث بأنَّه تعالى سميعٌ بصيرٌ، وكلَّم موسى تكليمًا، وإجماعِ المعتدِّ بإجماعِهم على ذلك"[40].

د- منهجه في اللغة والنحو:

ظهرت براعته في اللغة وعلومها في ثنايا الكتاب، ويمكن بيان منهجه وطريقته وفق التالي:

1- يعتمد أحياناً على صحاح الجوهري في شرحه للمفردات الغريبة، ويعقب عليه أحيانًا، ويوجهه إن احتاج إلى توجيه. وكان يصرح في ذلك أحياناً كما في قوله: "(العقل) وهو لغةً – كما في القاموس -: نورٌ روحانيٌّ، به تدرِكُ النَّفسُ العلومَ الضَّروريَّة والنَّظريَّة"[41].

2- لا يشير في شرحه لمعاني بعض الألفاظ إلى الكتاب أو المصدر الذي ينقل منه؛ وذلك كما في قوله: "(بالأغراض) مُطلَقًا، جمْعُ غَرَضٍ بِالغَيْنِ المعجَمة، وهو: الأمرُ الباعثُ على جلْبِ المصالح، أو دَرْءِ المفاسد"[42]. فقد شرح كلمة الأغراض لكنه لم يبين المصدر الذي نقل منه.

---

(38) يعرف الإجماع عند الأصوليين والفقهاء بأنه " اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في حادثة، على أمر من الأمور في عصر من العصور ". ينظر: الزركشي، بدر الدين، **البحر المحيط**، دار الكتب العلمية، ط1 عام 1994 ج6 ص379

(39) القسم المحقق ص 80.

(40) القسم المحقق ص 80.

(41) القسم المحقق ص 46.

(42) القسم المحقق ص 47.

3- ذكر عددًا من الجوانب النحوية أثناء شرحه، واهتمّ بالإعراب، ومثال ذلك قوله: "هذا، ونائبُ الفاعلِ، أو الفاعلُ: (عدمه)، أي: نفْيه، بناءً على أَعَمِّيَّةِ النَّفي لِيشمل التَّعريفُ غيرَ الوجوديّ مِن الواجبات، كالسُّلوب والأحوال. مثالُه: وجوده تعالى، وكذا اتِّصاف الجِرم بواحدٍ مِن الحركة والسُّكون [43]. فذكر إعراب كلمة (عدمه)، وبيّن أن فيها وجهين الأول أنها فاعل، والثاني أنها نائب الفاعل.

وكذلك بيانه لأنواع العطف في غير موضع كقوله: "واعلم أنَّ عطْفَ القِدَمِ والبقاء على الوجودِ مِن عطْفِ اللازمِ على الملزوم،"[44]. وقوله:" **(أي: تأخذَ)** بالنَّصب، عطْفُ نَسَقٍ على مذهب الكوفيين لا بيانٍ؛ إذْ لا يكون في الأفعال"[45].

وذكر بعض مسائل العدد كتذكير العدد وتأنيثه ومثال ذلك:" وعلى كلٍّ مِن التَّقديرينِ فتأنيث العدد جائزٌ فصيحٌ؛ لأنَّ وجوب تذكيرِهِ مع المؤنَّثِ، وتأنيثِه مع المذكَّرِ محِلُّه ما لم يُحذَفِ التَّمييزُ، أو يكونَ العددُ صفةً، ولم يقل: سالبةٌ؛ لأنَّ السَّالبَ أعمُّ مِن السَّلْبيِّ؛ إذِ المعاني سالبةٌ، وليست سلبيَّةً"[46].

وبالجملة فإن ذكر ابن عظوم بعض المسائل اللغوية والنحوية ليشرح أو ليثبت رأياً يدل على سعة اطلاعه وتمكنه في اللغة والنحو.

---

(43) القسم المحقق ص 47.

(44) القسم المحقق ص 51 .

(45) القسم المحقق ص 62.

(46) القسم المحقق ص 55.

و – نقوله وتعقبّه أقوال العلماء:

قليلة هي نقول ابن عظوم عن أهل العلم، لأن الشائع عنده استخدام عبارات عامة دون ذكر مصدر النقل أو صاحب القول من ذلك قوله: " والتَّعارضُ مدفوعٌ بحمْلِ الابتداء على الأعمّ مِن الحقيقيّ أو على العرفيّ الممتدّ، أو المراد: الابتداءُ بأحدهما؛ لِمَا تقرَّر في الأصول مِن أنَّ الحُكمينِ إذا تعارضَا ولم يُعلَمْ سَبْقٌ حُمِل على التَّخيير، كما قال بعضُهم" [47].

ومثله قوله عند الكلام عن مسألة الحال: "واعلم أنَّ القاضيَ، وإمامَ الحرمين، وجماعةً مِن أئمَّتِنا، وأبا هاشمٍ مِن المعتزلة، أثبتوا الحالَ، وهي الواسطة بين الوجودِ والعدمِ، بمعنى: لا موجودٌ ولا معدومٌ فقالوا: المتحقِّق إمَّا أنْ يكون تحقُّقُه باعتبار نفْسِه، أو اعتبار غيرِه"[48].

ولكنه أحياناً يصرح بصاحب القول كما في قوله: "قال وليُّ الدِّين المناوي: والمراد بالذَّاتِ الحقيقةُ العظمى، والعينُ القيُّوميَّةُ، المستلزمة لكلِّ سُبُّوحِيَّةٍ قُدُّوسيَّةٍ، في كلِّ جلالٍ وجمالٍ، استلزامًا لا يقبل الانفكاكَ البتَّةَ."[49]

أو يصرح بالمصدر الذي ينقل عنه ككتاب شرح جمع الجوامع وذلك في قوله:" "تنبيهٌ: الذُّهول: عدمُ استثبات الإدراك حَيْرَةً ودَهَشًا، والغفلة: عدمُ إدراك الشَّيء مع وجود ما يقتضيه، وفي «شرح جمع الجوامع»[50] للمحقِّق أنَّهما مترادفان"[51].

ز – منهجه في العقيدة:

معلوم أن الكتاب مؤلَّفٌ في العقيدة الإسلامية، والمسائل العقدية شاملة لأبواب العقيدة باختصار واضح، ويظهر أن طريقة المؤلف في تعاطيه مع المسائل العقدية وفق ما يلي:

1- الالتزام بما يوافق مذهب الأشاعرة، ومثال ذلك تقسيمه صفات الله تعالى إلى: صفات نفسية، وسلبية، ومعان، ومعنوية.

---

(47) القسم المحقق ص 43.

(48) القسم المحقق ص 60.

(49) القسم المحقق ص 52.

(50) المقصود : كتاب (شرح المحلى) البدر اللامع في حل جمع الجوامع لجلال الدين المحلي.

(51) القسم المحقق ص 66.

2- التحذير من أقوال الفرق الأخرى المخالفة، والتنبيه عليها، كما في نقله لأقوال بعض المعتزلة والطبائعيين(52) وغيرهم. ومثال ذلك في قوله: "عقليٌّ، وللرَّدِّ على المعتزلة أيضًا؛ حيث أوجبوا المعرفةَ عقلًا" (53).

3- الإكثار من الأدلة العقلية والمنطقية، والإقلال من الأدلة النقلية، وهذا يتناسب مع طريقة أهل الكلام، ويتعارض نسبياً مع منهج السلف الذي يقدم الاستدلال بالأدلة النقلية على الأدلة العقلية.

ح- العلوم والمصطلحات التي استخدمها:

نهل ابن عظوم من عدد من العلوم، لعلّ أهمها:

1 - علم أصول الفقه: إذ استخدم مصطلحاته من مثل مصطلح "الحكم الشرعي" فقال: "(أنَّ الحكمَ) مِن حيث هو إثباتُ أمْرٍ لأمْرٍ، أو نَفْيُه عنه، فإنْ كان الحاكمُ به الشَّارعَ سُمِّيَ: الشَّرعيَّ. وتعريفُه: خطابُ الله المتعلِّق بفِعْلِ المكلَّف اقتضاءً، أو تخييرًا، أو بِأَعَمَّ وضْعًا"(54).

واستخدم مصطلح العموم والخصوص الوجهي، وهو من مصطلحات أصول الفقه، وذلك بقوله: "(والوحدانيَّة) أعمُّ مِن القيام بالنَّفس؛ لاشتراكهما في الذَّات العليَّة، وانفرادِ الوحدانيَّة في الصِّفات، وإن اعتُبِرَ انفرادُ القيام بالنَّفس بنفْيِ كونه تعالى صفةً، فبينهما عمُوم وخصوصٌ وجهِيٌّ"(55) .

2- علم المنطق: يظهر ذلك في استخدامه مصطلحاته وتراكيبه، من مثل مصطلح الكم المتصل والكم المنفصل، وذلك في قوله: "وهذا صادقٌ بِنَفْيِ التَّركيبِ والنَّظير، فهو سَلْبُ الكَمِّ المتَّصلِ والمنفصل، وهما مِن أقسام العَرَضِ**(56)** ؛ لأنَّ ما يقبل القسمة لِذاتِه منه: إمَّا أنْ يكون

(52) الطبائعيُّون: المؤمنون بالطبيعة، ويقابلهم في يومنا (الماديُّون الماركسيُّون).

(53) القسم المحقق ص 48.

(54) القسم المحقق ص 44.

(55) القسم المحقق ص 52.

(56) هُوَ اسْم لما يعرض فِي الْجَوْهَر مِمَّا يَسْتَحِيل بَقَاؤُهُ، فَمَا لم يُوجد فِيهِ هَذَا الْمَعْنى لم يكن عرضا. ينظر: أبو البقاء، **الكليات**، ص346.

لأجزائه المفروضة حدٌّ مشترَكٌ أو لا. الثَّاني المنفصلُ، وهو التعدُّد لا غير؛ لأنَّ حقيقتَه ما يجتمع مِن الوِحْدَات، والأوَّلُ المتَّصل، وهو إمَّا قارُّ الذَّاتِ – أي: مجتمِعُ الأجزاء في الوجود – أو لا"[57].

3- استخدم العديد من المصطلحات المرتبطة بعلم أصول الفقه وعلم الكلام والمنطق والفلسفة، وسأذكر هنا أهم المصطلحات التي استخدمها وهي "الإجماع، أَرْطَوِيّ ومِلْهَوِيٍّ، الأزل، التسلسل، الحيّز، الدور، الشك، الصِّمَاخ، الطبيعيون، عصمة الأنبياء، عطف الخاص على العام، عطف النسق، عموٌم وخصوصٌ وجهِيٌّ، القِدَمُ، القَهْقَرى، الماهيّة، المتواتر، المجاز، المعتزلة، المعجزة، المنطوق، الوهم".

4. المآخذ على الكتاب:

1- الاختصار في الشرح أحياناً، وإغفال عدد من المسائل التي تحتاج بسطاً وتوضيحاً.

2- إغفال الأحاديث النبوية، إذ الكتاب يتناول أمهات مسائل العقيدة بالعموم دون تفصيل، وهذا يناسب التدليل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

3- الإكثار من المسائل والأدلة العقلية مع تسهيله المتن قدر الإمكان، -وفعلاً أجاد في ذلك- ولعل ذلك يعود إلى تأثره بعلم الكلام.

---

(57) القسم المحقق ص 53.

5. حياة الشيخ السنوسي

معلوم أن كتاب "إعانة المجدين" هو شرح على كتاب "أم البراهين"، لذلك سيترجم هذا المبحث لحياة صاحب المتن السَّنوسي، ويدرس كتابه العقيدة الصغرى "أم البراهين".

1.5. دراسة عصر الإمام محمد بن يوسف السَّنوسي

ويشمل دراسة عصره من الجوانب السياسية، والاقتصادية، والدينية، وأثر ذلك في تكوين شخصيته العلمية.

1.1.5. الحياة السياسيَّة:

كانت بلادُ المغرب في عصر السنوسي ثلاثَ مناطق: منطقة المغرب الأدنى، وتشمل تونس وشرقَ الجزائر، وقاعدتها مدينة بجاية عاصمةَ الدولة الحفصيَّة، ومنطقةُ المغرب الأوسط، وتشمل وسط الجزائر إلى غربها، وقاعدتها مدينة تِلِمْسان عاصمةَ الدولة الزيَّانية، ومنطقة المغرب الأقصى، وكانت قاعدتها مدينة فاس عاصمةَ الدولة المرينيَّة[58] .

وقد كانت دولة آل زيَّان محصورةً بين الدولة الحفصيَّة في الشرق، ودولة بني مَرين في الغرب، وكانت العلاقة بين هذه الدول علاقة حروب لا تهدأ. واتَّصف بنو زيَّان ببطولةٍ وشجاعةٍ وبأسٍ شديدٍ في معاركهم. وكثُرَ في أواخر دولتهم – وهو العصر الذي عاشه السَّنوسي– التغلُّب والتنازع، والاقتتال بين الحكام وما إن يستلم حاكم حتى يُقتل على يد من يأتي بعده[59]، واستمرّ هذا حتى زالت دولتهم بالكليَّة[60] .

2.1.5. الحياة الاقتصاديَّة والحضاريَّة:

كانت تلمسان مدينةً تجاريَّةً بموقعِها الحاكم، وصناعيَّةً بطبيعة سكَّانها من عربٍ وبربرٍ أمازيغ وأوروبيين، ولم تؤثّر عليها الحروبُ والاضطرابات السياسيَّة كثيرًا، فقد كان حكَّامُها على

---

(58) ينظر: الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، 2/ 381 –440.

(59) أحمد بن حجر العسقلاني، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تح: د حسن حبشي. لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ، 1969م، ج1 ص467.

(60) ينظر: الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج2 ص 454 –463.

تعاقبهم يعتنون بأسباب الحضارة والعمران، وكانت المدن الحواضر مستقرَّةً، فقد كانت مركزًا تجاريًا للشمال والجنوب، إذ تنطلق قوافل الصحراء منها إلى السودان، وإلى الأندلس، ومع هذه السعة في الرزق ظهر التطور العمراني، وفي ذلك ابن خلدون: "فاستجادوا لهم القصور والمنازل والبساتين، بما أعيا على الناس بعدَهم أن يأتوا بمثله"[61].

3.1.5. الحياة العلميَّة والدينيَّة:

رغَّب الزيانيُّون العلماء في الرحلة إليهم، وكان النورمان قد ملكوا صقلية والإسبانُ ملكوا أغلبَ الأندلس، فشدُّ العلماء رحالهم إلى تونس وبجاية وتلمسان وفاس، فتنافس الحفصيُّون والزيَّانيون والمَرينيُّون من بعد الموحدين على تقريب العلماء في مجالِسهم، فعمَّت المعارفُ غيرَ متأثِّرةٍ بالانقلابات السياسيَّة والنتائج الحربيَّة.

وابتنى الأمراء المدارسَ، وأوقفوا عليها الأوقاف، وأقيمت المناظرات العلمية بين أيديهم، فنهضوا بجميع فنون العلم، وظهرت المؤلَّفات في مختلف الموضوعات. وفي ظلّ مدارس تلمسان نشأ السَّنوسي. وعرفت بتلمسان أُسَرٌ تتوارث العلم كالمقريّين والمرزوقيّين والعقبانيين[62]. وأهل تلك البلاد في مجملهم يتمذهبون بالمذهب المالكي، وبعضهم يتمذهبون بالمذهب الظاهري[63].

2.5. ترجمة محمد بن يوسف السنوسي

1.2.5. اسمُه ونسَبُه ومولدُه:

هو أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السَّنوسي الحسَني التِّلِمْساني، والسَّنوسي نسبةً إلى قبيلة سَنوس المعروفة، وأما الحَسَني فنسبةً إلى الحسن بن علي رضي الله عنه

---

(61) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط2، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج7 ص190.

(62) ينظر: الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج2 ص490 - 494.

(63) ينظر: محمد بن عبد الرحمن، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ**، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1438هـ - 2017م، ص459.

لجهة أمِّه[64]، وقد وُلِد بتِلِمْسَان سنة (832هـ)[65]. أمَّا وفاته فقد كانت بعد مَرَضِ عشرةِ أيام، ثم تُوفِّي يوم الأحد (18) جمادى الآخرة عامَ (895هـ)، وله (63) سنة[66].

2.2.5. نشأتُه وطلبُه للعلم وتدريسه

نشأ في بيت علمٍ، فوالدُه هو الشيخ الصالح الأستاذ المقرئ المحقق أبو يعقوب يوسف السَّنوسي، وأخوه لأمِّه هو الحافظُ أبو الحسن علي بن محمد التالوتي الأنصاري. وكان السَّنوسيُّ إمامًا في العلم والعمل، قدوةً في علوم الظاهر والباطن، حتّى قال عنه ابن عسكر الشّفشاونيّ: «فكان مَن جدَّد لهذه الأمَّة دينها على رأس تلك المئة»[67]. وكان علماء تلمسان يفضِّلونه على غيره، وكان مناظِرًا بارعًا لا يناظره أحدٌ إلا أفحمه وغلبه[68]، وقد ارتحل إليه طلبة العلم، وفسَّر القرآن كلَّه في مجالسه[69]. وكان مشغولاً في يومه ما بين تعليم ونسخ وإقراء من الفجر حتى العشاء، فكان له بعد كل صلاة درس يُقرئ فيه، ويمضي أغلب ليله في العبادة والذكر[70].

3.2.5. مشايخُه: وقد تلقَّى العلمَ منذ صغره على علماء كُثُر، منهم:

- والدُه[71].
- الشيخ أبو الحجَّاج يوسف بن أحمد بن محمد الشريف الحسني، وأخذ عنه القراءات السبع[72].

---

(64) ينظر: ابن مخلوف، **شجرة النور الزكية**، 384/1. والزركلي، **الأعلام**، ج7ص 154. وكحالة، **معجم المؤلفين**، ج12 ص132. وأحمد بابا بن أحمد التكروري التنبكتي السوداني، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكتاب، ليبيا، ط2، 2000م، ص563.

(65) ينظر: الزركلي، **الأعلام** ، ج7 ص154.

(66) ينظر: محمد بن محمد بن أحمد المليتي المديوني التلمساني الملقب بابن مريم، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، المطبعة الثعالبية، الجزائر، ط1، 1326هـ، 1908م، ص244.

(67) محمد بن عسكر الشفشاوني، **دوحة الناشر**، دار المغرب، الرباط، ط2، 1397هـ، 1977م، ص 122.

(68) ينظر: ابن مريم، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، ص240.

(69) ينظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 565.

(70) ينظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 570.

(71) الإمام العالم الزاهد المحقّق والمقرئ أبو يعقوب يوسف شيخ مدينة تلمسان وعالمها رحمه الله. ينظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص325.

(72) كان فقيهًا وجيهًا نزيهًا عالمًا عاملًا أستاذًا مقرئًا محققًا ابن الشيخ الصالح الأجل أبي العباس، قرأ عليه شيخنا السنوسي القرآن بالسبعة مرتين وأجازه فيها وفي سائر مرويات. ينظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص630.

- الإمام أبو القاسم الكنباشي(73)، وقرأ عليه «الإرشاد» لأبي المعالي، وأخذ عنه التوحيد.
- الإمام أبو زيدٍ الثعالبي، وقرأ عليه الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث، وأجازه(74).
- الشيخ أبو عبد الله بن العباس شارح «لاميَّة ابن مالك»(75)، وغيرهم كثير (76).

وأما تلاميذه فمنهم: محمد بن إبراهيم الملالي(77)، وأبو القاسم الزواوي(78)، والشيخ يحيى بن محمد(79)، وابن الحاجَّ البيدري(80)، وإبراهيم الوجديجي(81)، وغيرهم من الفضلاء(82).

---

(73) هو الإمام أبو القاسم الكنباشي التلمساني، أخذ عنه الإمام السنوسي علم التوحيد. ينظر: ابن مريم، **البستان**، ص152.

(74) هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري، ولد عام (786هـ)، وسافر إلى تونس والقاهرة لطلب العلم، ثم عاد إلى تونس بعد تأديته الحج. من كتبه: كتاب الذهب والإبريز في غريب القرآن العزيز، والعلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة. توفي في بلده الجزائر عام (876هـ). ينظر: السخاوي، **الضوء اللامع** ص4ج136، التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص257.

(75) هو محمد بن العباس بن محمد العبّادي المعروف بابن العباس التلمساني، وقد كان إمامًا فقيهًا متبحرًا في عدة علوم، من أشهر علماء تلمسان، كان مفتيهًا أيضًا، من كتبه: شرح لامية الأفعال لابن مالك، وشرح جمل الخونجي، والعروة الوثقى في تنزيه الأنبياء. مات رحمه الله بالطاعون سنة (871هـ). ينظر: السخاوي، **الضوء اللامع** ص 7ج244 . وابن مريم والبستان، ص224.

(76) ينظر المراجع السابقة، وكذلك: ابن مريم، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، ص238. والشفشاوني، **دوحة الناشر**، ص122.

(77) هو الإمام محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو عبد الله الملالي نسبة إلى بني ملال في المغرب، من أشهر تلاميذ السنوسي رحمه الله، له كتاب في شيخه السنوسي سماه: المواهب القدوسية في المناقب السنوسية ما زال مخطوطًا، وله كتاب شرح العقيدة الصغرى للسنوسي في علم التوحيد. مات سنة (898هـ). ينظر: **الأعلام**، الزركلي ص 5ج301.

(78) كان عالمًا محققًا زاهدًا عابدًا صالحًا ورعًا ناصحًا، أخذ عنه السنوسي العربية، ولازمه كثيراً، وحدث عنه أنه كثيراً ما ينهى عن إعطاء العلم لغير أهله، قال: يجيء كثير إلى العالم يسألونه عن مسألة على وجهٍ هم يعرفونه، وقصدهم سرقة الجواب، فإذا أجابهم العالم أنكروا الجواب، وربما يقولون له: إنه غير صحيح أو ضعيف ثم إذا سئل هذا المتعنت عن المسألة أجاب بغير ما علم من العالم، فيحرم إجابة المتعنت لئلا يعطي الحكمة لغير أهلها. ينظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص348، **والبستان**، ابن مريم: ص295.

(79) يحيى بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الفقيه الولي الصالح الأستاذ، كان من قضاة العدل والدين والفضل لا تأخذه في الله لومة لائم، **بغية الرواد** ج 1ص208.

(80) وهو أحمد بن محمد بن الحاج البيدري التلمساني، عالم تلمسان علامتها بلا مدافع أخذ العلم عن السنوسي وابن ذكري وطبقتهم، إمام متفنن له تآليف ومسائل وتعاليق. لم أقف على ولادته ووفاته. التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ص136.

(81) هو إبراهيم الوجديجي التلمساني، عالم بالفقه، زاهد ولي صالح عارف بالله، برع بالشعر، وله شعر في مدح النبي صلى الله عليه وسلم، لم أقف على تاريخ وفاته. ينظر: ابن مريم، **البستان**، ص153.

(82) ينظر: ابن مريم، **البستان**، ص247.

4.2.5. زهدُه وخشيتُه وتواضعُه:

كان السَّنوسي إمامَ الزهد بلا منازِع، كثيرَ الخوف، طويلَ الحزن، يُسمَع لصدره أزيزٌ من شدَّة خوفه، مستغرقًا في الذكر حتى لا يشعر بمن حوله، رحيمًا متبسِّمًا في وجه مَن لقيه، مُقبِلًا عليه، هيِّنًا ليِّنًا في مشيه، واسعَ الصدر، ويتواضع للضعفاء، ويقضي حوائج الناس عند السلطان، ويصبر على إذايته[83] .

وكان لا يقرأ في الدرس في كتابٍ من علم التفسير والتوحيد وغيرهما إلا خرج عن الدرس إلى علوم الآخرة؛ لكثرة مراقبته لله تعالى، كأنه يشاهد الآخرة[84].

5.2.5. أقوال العلماء فيه:

يعدّ السنوسي من العلماء البارزين، وقد ذُكر في كتب التراجم، حتى قال عنه محمد مخلوف: «عالِمُ تلمسان وصالِحُها وفاضِلُها، العلَّامة المتكلِّم المتفنِّن، شيخُ العلماء والزهَّاد والأساتذةِ العُبَّاد، العارفُ بالله، الجامعُ بين العلم والعمل»[85] . وقال عنه تلميذه الملاليّ: «لا يتحدّث في علمٍ إلا ظنَّ سامعُه أنه لا يُحسِن غيرَه، لا سيَّما التوحيد والمعقول، شارَكَ غيرَه في العلوم الظاهرة، وانفرد بالعلوم الباطنة، بل زاد على الفقهاء معرفةَ حلِّ المشكلات، لا سيَّما في التوحيد"[86] .

وقد ذُكِر عن الشيخ أحمد بن داوود الأندلسي أنه سُئل حين خرج من تِلِمْسان عن علمائها، فقال: «العلمُ مع التَّنسيّ، والصلاحُ مع السَّنُوسي"[87] .

---

(83) ينظر: ابن مريم، **البستان**، ص239 – 244.

(84) ينظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 564 – 567.

(85) مخلوف، **شجرة النور الزكيَّة**، ج1 ص384.

(86) ابن مريم، **البستان**، ص239.

(87) التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص 573.

6.2.5. مؤلَّفاته:

هي كثيرةٌ تدلُّ على تحقيقه وغزارة علمه، ناهيك عن إتقان عبارته، حتى لا يجد المتعسِّف مدخلًا للتعقُّب عليها بوجه، وتلقَّاها العلماء بالقبول، وقال أبو محمد الهبطي: «كلام السَّنوسي محفوظٌ من السَّقَطات[88] ». ومنها:

- عقيدة أهل التوحيد والتسديد المخرِجة من ظلمات الجهل ورِبقة التقليد، المعروفة بالعقيدة الكبرى، وهو مطبوع بتحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- العقيدة الوسطى، وشَرح لها، وهو مطبوع بتحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- العقيدة الصغرى، المعروف بـ «أم البراهين»، وتعرف كذلك بالسنوسية الصغرى، ثم شَرَحَها كذلك، وهو أول شروحها. والمتن وشرحه مطبوع بتحقيق الدكتور خالد الأزهري، دار الكتب العلمية ط2، بيروت 2009.
- العقيدة المختصرة، وتسمى: صغرى الصغرى، ثم شَرَحَها كذلك. مطبوع المتن والشرح، طبعة البابي الحلبي 1953م.
- شرح إيساغوجي في المنطق، وهو مخطوط.
- شرح مشكلات البخاري، مطبوع بتحقيق نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس 2020.
- مختصر حواشي التفتازاني على الكشَّاف للزمخشري، وهو مخطوط.
- مختصر الروض الأنف للسهيلي، وهو مخطوط.
- مختصر بغية السالك في أشرف المسالك للساحلي، وهو مخطوط.
- الدر المنظوم في شرح قواعد ابن آجُرُّوم: شرحٌ على الآجرومية، وهو مخطوط.
- شرح جواهر العلوم للعضد، في علم الكلام على طريقة الحكماء، وهو مخطوط. وله غير ذلك من المؤلفات[89] .

---

(88) الشفشاوني، **دوحة الناشر**، ص121 - 122.

6. دراسة كتاب (أم البراهين)

1.6. مكانته

برز السَّنوسي في التوحيد، فتفنَّن في التأليف فيه، فألَّف أربع عقائد متدرِّجة الحجم، عُرِفت بالكبرى والوسطى والصغرى والمختصرة، وشَرَحَها جميعَها، وألَّف غير ذلك من كتب التوحيد، وجميعُها كُتِبَ لها الانتشار، وتلقَّفها المدرِّسون بالتدريس، والطلبةُ بالتعلُّم والاعتناء، في عموم المغرب العربي ومصر والعالم الإسلامي[90] ، ولكنَّ أكثر ما كُتِب له الانتشارُ من هذه العقائد هي الصغرى المسمَّاة بـ«أمّ البراهين»، ولعلَّ مرجعَ ذلك إلى إتقان عبارتها وإيجازها، فكانت متنًا مناسبًا للحفظ، وتبِعَ ذلك الاعتناء بنظمها وشرحها والتحشية عليها بما يفيد الطلَّاب، ويعينهم على الفهم والحفظ. ونقل تلميذه الملالي قوله: «لا شكَّ أنَّ هذه العقيدة لا نظير لها فيما علمتُ، ومَن اقتصر عليها فإنها تكفيه عن سائر العقائد والدواوين الكبار»[91].

---

(89) ينظر: محمد بن عمر الملالي التلمساني، **المواهب القدسية في المناقب السنوسية**، مخطوط بدار الكتب الوطنية بخط مؤلفه تحت رقم 22668، ورقة 203 – 217. ابن مريم، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، ص245 – 247. والشفشاوني، 1977، ص121. والزركلي، **الأعلام**، ج 7ص154. ومخلوف، **شجرة النور الزكيَّة**، ج1ص384.

(90) ينظر: شوقي ضيف، **تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات**، دار المعارف، مصر، ط1، 1960م، ج10 ص648.

(91) الملالي، **المواهب القدسية في المناقب السنوسية**، ورقة 205.

2.6. تحقيق اسمه:

الاسم المشهور لهذا المتن هو "أم البراهين"، وهو اسم الكتاب الذي سمَّاه به مؤلفه[92]، أو «ذات البراهين[93]. ولشهرة هذه العقيدة عُرِفت بأسماء أخرى، منها: «العقيدة الصغرى»[94]، و«السنوسية الصغرى»[95]، و«صغرى السنوسي»[96]، و«المقدمة الصغرى»[97].

وبالمجمل فإن هذه الأسماء متقاربة ولا اختلاف بينها إنما سماها البعض حسب شهرتها ونسبتها لمؤلفها أو حسب الموضوع الذي تناولته، ولا خلاف بينها.

3.6. نسبة متن أم البراهين إلى مؤلِّفه

وأما نسبةُ هذه المخطوط إلى مؤلفها فهي أشهر من أن يبرهَن عليها، فقد نسبتها عشرات المراجع إليه التي عَدَّت شروحاتها كما سيأتي، وكذا النسخ الخطيَّة للكتاب وشروحاته التي أثبتت نسبةَ الكتاب لمؤلفه في صدورها.

ويكفي ذلك ما ذكره تلميذه الملازم له محمد بن عمر الملالي – الذي ترجم له، ونسب هذه العقيدة إليه، وتكلم عنها ومدحِها[98] . وكل من سماها بأي اسم فإنهم لم يختلفوا في نسبتها إليه.

---

(92) ينظر: فانديك، إدوارد كرنيليوس، **اكتفاء القَنوع بما هو مطبوع**، مطبعة التأليف، مصر، 1313هـ – 1896م، ص196. وشوقي ضيف، 1960، ج 10ص648. وعبد العزيز بنعبد الله، **معلمة الفقه المالكي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1403هـ – 1983م، ص127.

(93) سماها بذلك تلميذه أبو عبد الله الملالي في كتابه الذي ترجم فيه للمؤلف، ينظر: الملالي، **المواهب القدسية في المناقب السنوسية**، ورقة 205.

(94) ينظر: أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، **ثبت أبي جعفر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1403هـ، ص440. ومحمد بن أحمد ميارة المالكي، الدر الثمين والمورد المعين، دار الحديث القاهرة، 1429هـ – 2008م، ص63.

(95) ينظر: محمد المختار بن علي بن أحمد الإلغي السوسي، **سوس العالمة**، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط2، 1404هـ – 1984م، ص185. وشوقي ضيف، 1960، ج10ص367.

(96) ينظر: أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير ابن القاضي، **ذيل وفيات الأعيان المسمى: درَّة الحجال في أسماء الرجال**، دار التراث، القاهرة، ط1، 1391هـ – 1971م، ج1ص166. والتنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص597.

(97) بنعبد الله، **معلمة الفقه المالكي** ، ص158، 242.

(98) ينظر: الملالي، **المواهب القدسية في المناقب السنوسية**، ورقة 205.

4.6. موضوع الكتاب:

يعد متن أم البراهين من المتون الهامة التي تقرر العقيدة الإسلامية على مذهب الأشاعرة، فقد ذكر فيه المؤلف أولاً: أنواع الحكم العقليّ (الوجوب والاستحالة والجواز)، وما يجب على المكلَّف معرفته في حق الله تعالى، ثم أتى بصفات الله العشرين الواجب إثباتها ومعرفتها في حقه تعالى، وهي الصفة النفسية (الوجود)، ثم الصفات السلبية وهي (القدم، والبقاء، ومخالفة الحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية)، ثم صفات المعاني وهي سبع صفات (القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والكلام، والسمع، والبصر)، والصفات المعنوية المشتقة من صفات المعاني من كونه (قديراً ، مريداً،......)، ثم جاء بالعشرين صفة مما تستحيل بحق الله تعالى، وهي أضداد الصفات الأولى، وذكر الجائز بحق الله تعالى، وهو فعل كل ممكن أو تركه، وثم أشار إلى الأدلة على تلك الصفات.

وشرح الصفات الواجبة بحق الرسل، وأدلة وجوب تلك الصفات، ثم فصَّل كلمة التوحيد، وأنها تجمع تلك المعاني السابقة كلها سواء ما هو بحق الله أو بحق رسله، وحض على التمسك بها وكثرة تكررها.

وأما منهج الإمام السنوسي في هذا المتن بشكل عام فقد اعتمد بيان العقائد وتقريرها والبرهان عليها بأدلة عقلية محكمة مختصرة، وأغفل الاستدلال بالنصوص النقلية.

5.6. سبب تأليفه:

لم يذكر الإمام السنوسي سبب تأليفه الكتاب، ولما كان قد ألّف كتبًا عدةً في العقيدة – وهذا أكثرها اختصاراً – فالظاهر أنه أراد جمع العقيدة الإسلامية في كتابٍ موجز دون الإخلال بمتنه تسهيلًا على المسلمين تحصيل مبادئ العقيدة وفهمها بأسهل طريقة، دون الخوض في التفسيرات والتعليلات العميقة فيها، وذلك أن مادة علوم العقيدة وقع فيها بعض التعقيد، والدخول في مسائل في علم الكلام والفلسفة، وكثير من المسائل العقلية مما يصعب على القارئ العادي فهمُها، لذلك انبرى إلى تأليف هذا المختصر.

6.6. اعتناء العلماء به نظماً وشرحًا وتحشية

اهتم العلماء في بلاد المغرب والمشرق بهذه العقيدة تدريسًا ونظمًا وشرحًا وتحشيةً، وكان أول شارحٍ لها المؤلف نفسه. ومن هذه الكتب التي اعتنت بأم البراهين فقط:

أ – من المنظومات:

- العقد الثمين في نظم أم البراهين، لمحمد علي بن محمد علان[99] .

- نظم أم البراهين، للحسن بن آغيد الزيدي[100] .

- الحجَّة في نظم أم البراهين، لمحمد بن موسى بن محمد الحجازي الحسيني المالكي[101] ، وهي مخطوطة.

ب– من الشروح:

- شرح المؤلف، وهو أول شروحها[102]. والمتن وشرحه مطبوع بتحقيق الدكتور خالد الأزهري، دار الكتب العلمية ط2، بيروت 2009.

- إعانة المجدِّين في تصحيح الدِّين بشرح أمِّ البراهين، لعبد الجليل بن محمد بن أحمد بن عظوم المغربي القيرواني، وهو المخطوط الذي بين أيدينا[103] .

- إفادة المغرم المغرى بتكميل شرح الصغرى، لأحمد بن محمد التلمساني المَقَّرِي[104] ، وهو مخطوط.

- كنز الفوائد في شرح صغرى العقائد، لأحمد بن مزيان المغربي[105] ، وهو مخطوط.

- الفتح المبين في شرح أم البراهين، لأبي السعود بن علي الزين القسطلانيّ المكيّ المالكيّ[106]، وهو مخطوط.

---

(99) ينظر: محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، دار صادر، بيروت، ج4 ص 186.

(100) ينظر: محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي، **فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1981، ص88.

(101) ينظر: الباباني، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، ج3ص393.

(102) الملالي، **المواهب القدسية في المناقب السنوسية**، ورقة 205.

(103) ينظر: الباباني، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، ج 3ص106.

(104) ينظر: إسماعيل بن محمد أمين الباباني، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، 1951م، ج1ص157.

(105) ينظر: عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، بيروت، ج12ص14.

- شرح الهدهدي على أم البراهين، لمحمَّد بن منصور الهدهدي[107] ، وعلق عليه الهدهدي بحاشية، وشرح الهدهدي مع حاشية الشرقاوي مطبوع في مطبعة بن هلابي، تايلاند.
- شرح على السنوسية الصغرى، لأبي علي الحسن اليوسي[108] ، وهو مخطوط.
- شرح أم البراهين، للحفصي[109] ، وهو مخطوط.

ج- الحواشي:

حاشية على أم البراهين، لأبي زكريا يحيى ابن الفقيه الصالح محمد النائلي الشاوي الملياني المغربي الجزائري، نحو عشرين كراسًا[110]. وهي مخطوطة.

حواشي على أم البراهين، لأبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني المراكشي[111]. وهي مخطوطة.

---

(106) ينظر: المحبي الحموي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج1ص122.

(107) ينظر: **مركز الملك فيصل، خزانة التراث**، رقم تسلسلي:22750.

(108) ينظر: شوقي ضيف، **تاريخ الأدب العربي**، ج 10ص367.

(109) ينظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، دار الجيل، بيروت، ج2ص138.

(110) ينظر: عبد الملك بن حسين العصامي المكي، **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 - 1998، ج4ص566.

(111) ينظر محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416، 1995، ج2ص 331.

7. وصف مخطوط "إعانة المجدين في تصحيح الدين شرح ام البراهين"

1.7. نسخ المخطوط:

ومن النسخ التي وقفت عليها لكتاب إعانة المجدين:

1-نسخة جامعة الملك سعود:

وهي نسخة مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات برقم /6141/ ف 1/1229، وكتب عليها أن تاريخ النسخ سنة 1141هـ، واسم الناسخ أحمد بن فتوح الدمياطي. وعدد اللوحات /21/ لوحة من وجهين ، وأسطرها /21/ سطرًا في الوجه، وكلمات السطر لا تتجاوز عشر كلمات، وقياسها /15× 21/ سم.

وقد لون الناسخ متن السنوسي باللون الأحمر، وشرح ابن عظوم باللون الأسود.

والنسخة قليلة السَّقط والأخطاء، وعلى الهوامش بعض الشروح، وهي متأثرة بالرطوبة في بعض المواضع. خطّها نسخيّ، مكتوب على الورقة الأولى بعض البيانات تشمل عنوان المخطوط واسم صاحبه وتاريخ وفاته.

2-**نسخة جامعة طوكيو:** لم أقف على معلومات واضحة عنها، كما لم يكتب عنها أية معلومات في بدايتها أو في آخرها، عدد لوحاتها/47/ لوحة من وجه واحد، وعدد أسطرها /21/ سطرًا في كل لوحة، وعدد الكلمات في السطر عشر كلمات تقريبًا.

وقد لون الناسخ المتن باللون الأحمر، وخطها حسن أيضاً، ولا يوجد تعليقات في الحواشي، ولم يظهر عليها معلومات إلا ختم جامعة طوكيو أثناء تصويرها على الهامش في أعلى كل ورقة منها.

واطلعت مؤخراً على نسخٍ أخرى للمخطوط رُجِع إليها قليلاً، منها:

أ- نسخة في جامعة الملك محمد بن سعود برقم 6642 عدد أوراقها /50 / ورقة، وعدد الأسطر في كل ورقة/ 15/ كلمة. والنسخة فيها نقص من آخرها، وناسخها وهم في اسم المؤلف؛ إذ جعل الكتاب من تأليف الشيخ الفاضل بركلي محمد أفندي رحمه الله، ثم صُحِّح ذلك، وكتب أبي زيد القيرواني.

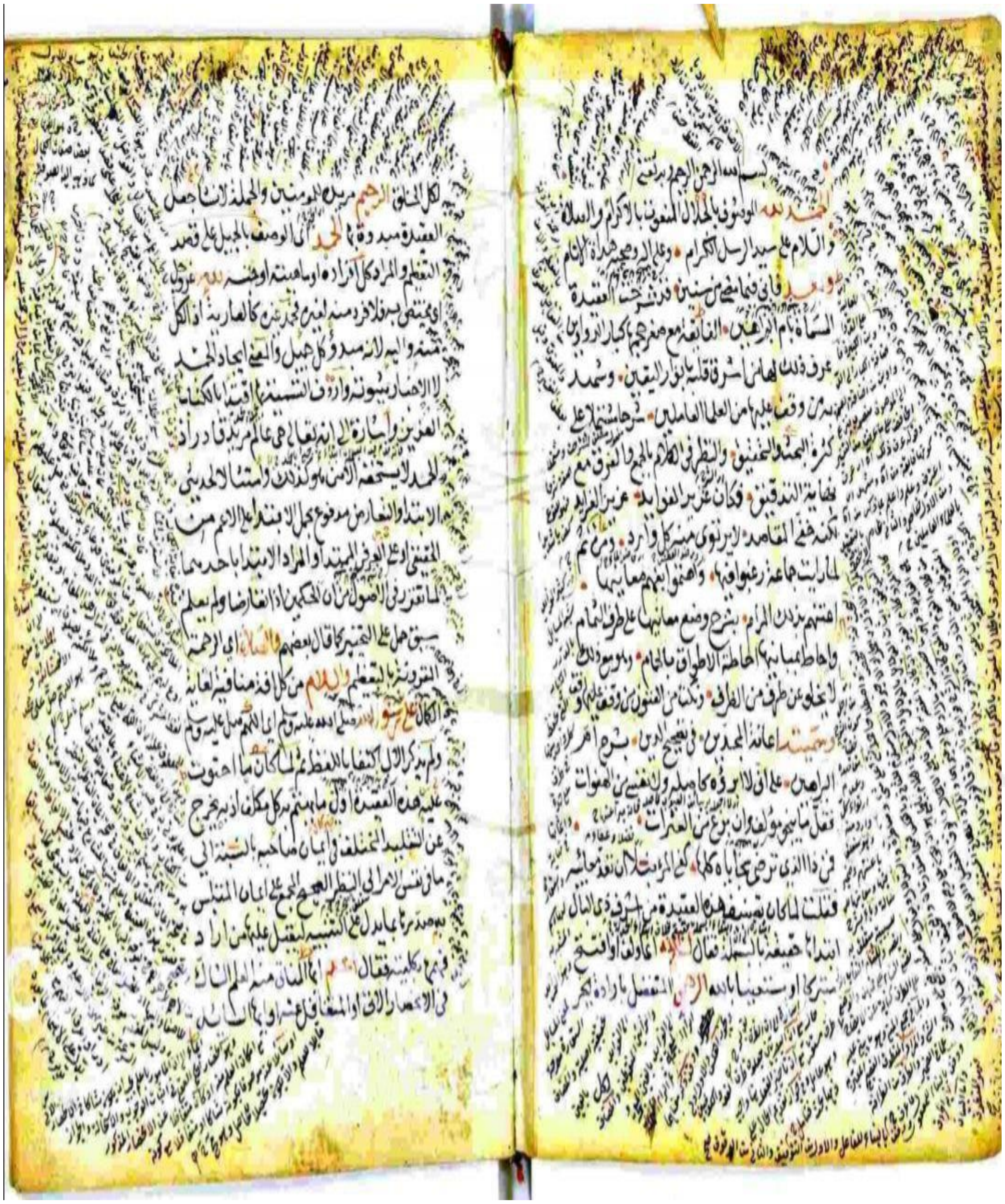
ب- نسخة من مكتبة خاصة لم يسجل عليها مكان وجودها، وهي مؤلفة من 43 صفحة، وعدد الكلمات في كل صفحة /11/ كلمة. ولم يثبت في هذه النسخة اسم المؤلف، وقُيِّد في نهايتها اسم الناسخ وهو أحمد بن إبراهيم السويدي.

ت- نسخة المكتبة الأزهرية وهي نسخة مؤلفة من /30/ لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة /19/ سطرًا، وفي كل سطر /8/ كلمات، وقد أثبت عليها الناسخ اسم المؤلف بشكل جليّ.

2.7. صور عن النسخ التي وقفت عليها:


اعانة المجدين في تصحيح الدين بشرح ام البراهين
للشيخ الامام العالم العامل الحبر البحر الكامل
عبد الجليل ابن احمد القيرواني
المغربي المالكي رحمه الله تعالى
وعفا عنه ونفعنا به
امين
مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

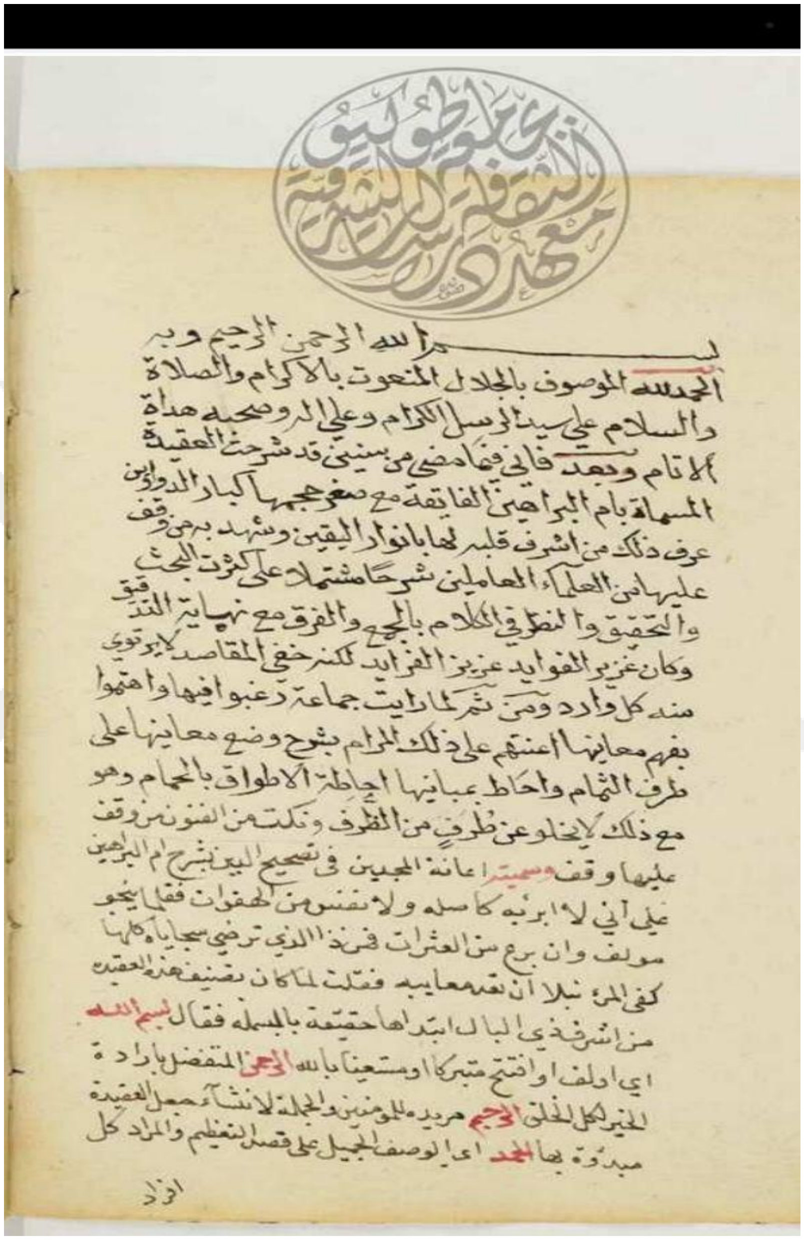
الصفحة الأولى مركز جامعة الملك سعود(س)



الورقة الثانية من نسخة جامعة الملك سعود(س)

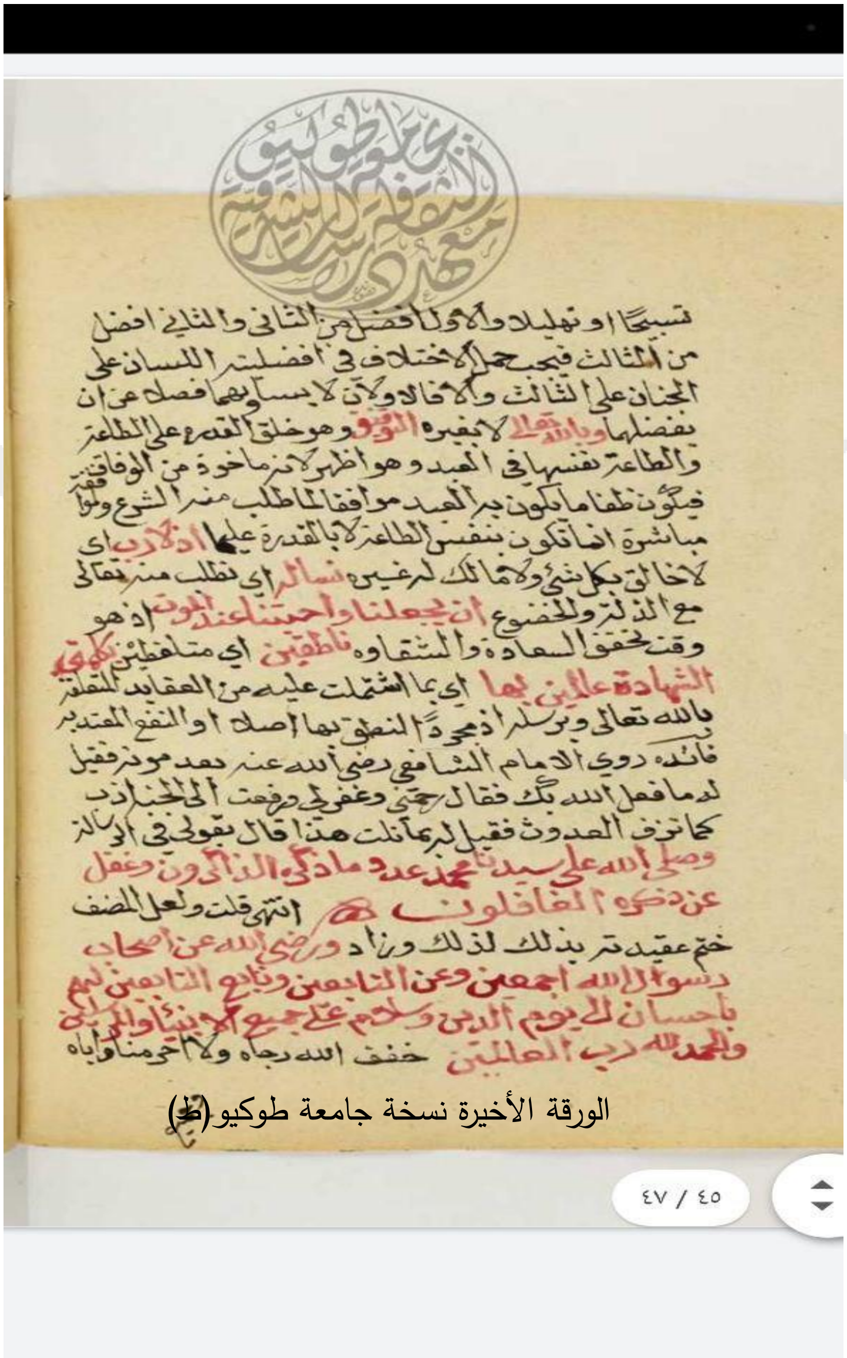


الورقة الأخيرة من نسخة جامعة الملك سعود (س)

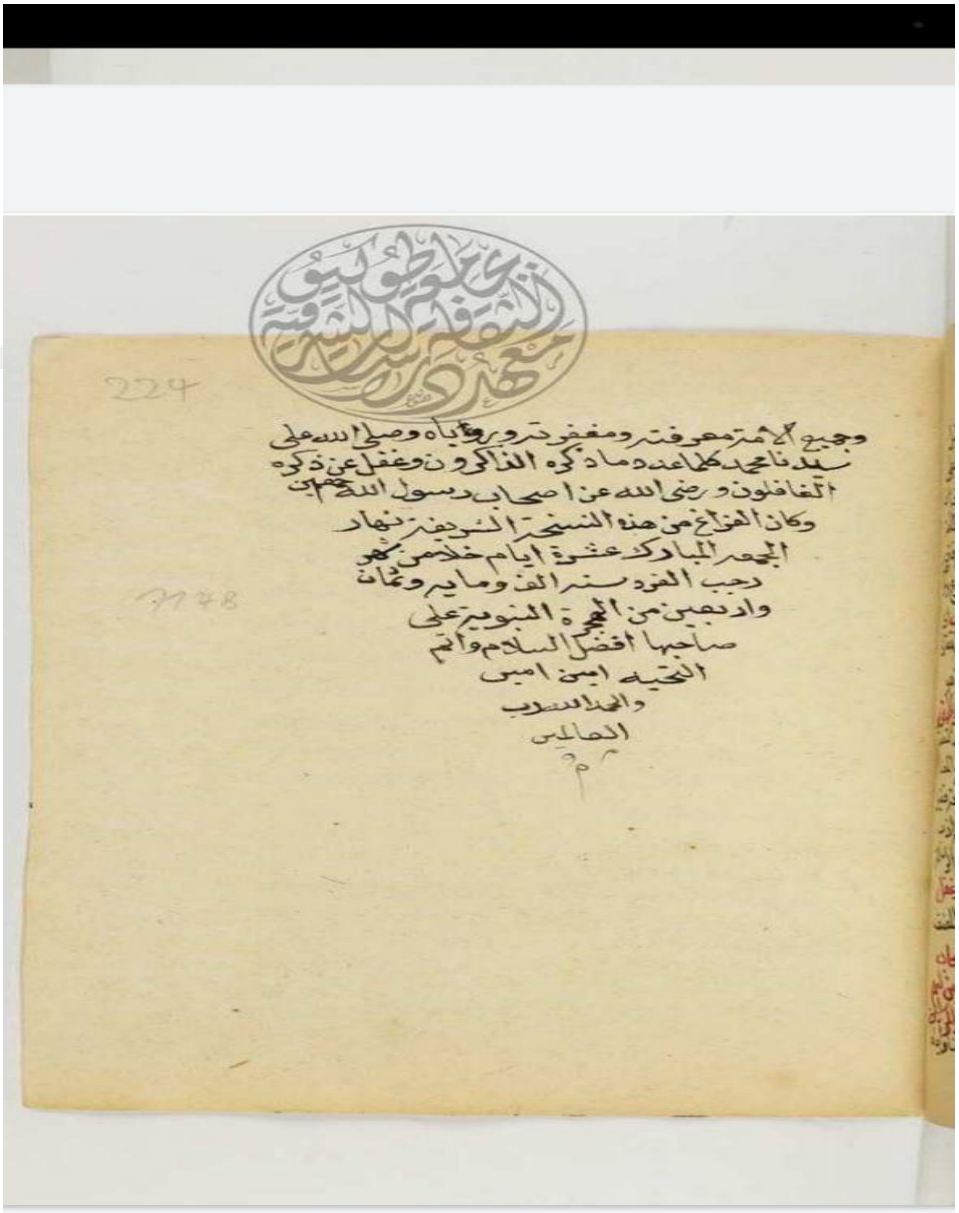


بسم الله الرحمن الرحيم وبه
الحمد لله الموصوف بالجلال المنعوت بالاكرام والصلاة
والسلام على سيد الرسل الكرام وعلى اله وصحبه هداة
الانام وبعد فاني فيما مضى من سنيني قد شرحت العقيدة
المسماة بام البراهين الفائقة مع صغر حجمها اكبار الدواوين
عرف ذلك من اشرف قلبه لها بانوار اليقين وشهد به من وقف
عليها من العلماء العاملين شرحا مشتملا على كثرة البحث
والتحقيق والتطرق في الكلام بالجمع والفرق مع نهاية التدقيق
وكان غزير الفوايد عزيز الفرائد لكنه خفي المقاصد لا يرتوي
منه كل وارد ومن ثم لما رايت جماعة رغبوا فيها واهتموا
بفهم معانيها اعنتهم على ذلك المرام بشرح وضع معانيها على
طرف الثمام واحاط عبابها احاطة الاطواق بالحمام وهو
مع ذلك لا يخلو عن طرف من الظرف ونكت من الفنون من وقف
عليها وقف وسميته اعانة المحبين في تصحيح اليعز بشرح ام البراهين
على اني لا ابرئه كاسله ولا نفسي من الهفوات فقلما يخلو
مولف وان برع من العثرات فمن ذا الذي ترضى سجاياه كلها
كفى المرء نبلا ان تعد معايبه فقلت لما كان تصنيف هذه العقيدة
من اشرف ذي البال ابتداها حقيقة بالبسملة فقال بسم الله
اي اولف او افتتح متبركا او مستعينا بالله الرحمن المتفضل بارادة
الخير لكل الخلق الرحيم مريده للمومنين والجملة لانشاء جعل العقيدة
مبدوة بها الحمد اي الوصف الجميل على قصد التعظيم والمراد كل

او اد


تسبيحًا او تهليلا والاول افضل من الثاني والثاني افضل
من الثالث فيحمل الاختلاف في افضلية اللسان على
الجنان على الثالث والا فالاولان لا يستويان بهما فضلا عن ان
يفضلها وبالله تعالى لا بغيره التوفيق وهو خلق القدرة على الطاعة
والطاعة نفسها في العبد وهو اظهر لانه ماخوذ من الوفاق
فيكون طلبا ما يكون به العبد موافقا لما طلب منه الشرع ولو فقط
مباشرة انما تكون بنفس الطاعة لا بالقدرة عليها اذ لا رب اي
لا خالق بكل شيء ولا مالك لغيره نسأله اي نطلب منه تعالى
مع الذلة والخضوع ان يجعلنا واحبتنا عند الموت اذ هو
وقت تحقق السعادة والشقاوة ناطقين اي متلفظين بكلمتي
الشهادة عالمين بها اي بما اشتملت عليه من العقائد المتعلقة
بالله تعالى وبرسله اذ مجردا النطق بها اصلا او النفع المعتد به
فائده روى الامام الشافعي رضي الله عنه بعد موته فقيل
له ما فعل الله بك فقال رحمني وغفر لي وزفت الى الجنة
كما تزف العروس فقيل له بما نلت هذا قال بقولي في الرسالة
وصلى الله على سيدنا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون هـ انتهى قلت ولعل المصنف
ختم عقيدته بذلك لذلك وزاد ورضي الله عن اصحاب
رسول الله اجمعين وعن التابعين وتابع التابعين لهم
باحسان الى يوم الدين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين
والحمد لله رب العالمين خفف الله رجاه ولا حرمنا اياه

الورقة الأخيرة نسخة جامعة طوكيو (ط)



224

وجميع الأمة معرفته ومغفرته ورضاه وصلى الله على
سيدنا محمد كلما عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره
الغافلون ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين
وكان الفراغ من هذه النسخة الشريفة نهار
الجمعة المبارك عشرة أيام خلت من شهر
رجب الفرد سنة ألف ومائة وثمان
وأربعين من الهجرة النبوية على
صاحبها أفضل السلام وأتم
التحية آمين آمين
والحمد لله رب
العالمين

8. منهجيّة التحقيق

1- اعتُمدت نسخة جامعة الملك سعود أَصلًا في التحقيق، ورُمِزَ لها بالرّمز (س)، وجُعِلت نسخة جامعة طوكيو للمقابلة، ورُمِزَ لها بالرمز (ط). كما قابلت النسخ مع النسخة المطبوعة من المخطوط المسمَّى ب "مجموع أم البراهين" بعناية وضبط ماهر محمد عدنان عثمان، وقد أشرت إلى هذه النسخة بكلمة (المطبوع).

2- كتبت المخطوط حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع استعمال علامات الترقيم المناسبة.

3- تصويب التصحيف أو التحريف في المتن، والتنبيه على ذلك في الحاشية، إلا أن يكون الخطأ بيِّنًا فأثبته دون الإشارة إلى ذلك.

4- وضع ما أُضيف على المخطوط من أحرف أو كلمات ساقطة لا يستقيم المعنى إلا بها بين معقوفتين [ ]، للتنبيه على أن الزيادة توضيحية وأنها ليس في الأصل، وبيان ذلك في الحاشية.

5- أشرت أثناء النسخ إلى بداية كل لوحة من المخطوط ب [رقم اللوحة /أ] للوجه الأيمن، و [رقم اللوحة/ب] للوجه الأيسر، كما أني قد بدأت بترقيم اللوحات مع بداية المخطوط متجاوزًا لوحة العنوان .

6- ضبط النصّ ليسهل قراءته.

7- وضع كلام العلماء الذي نقله الشارح والأقوال والكلمات المكررة من شرح "أم البراهين" بين علامتي تنصيص حتى تتميز.

8- الضبط التام للآيات القرآنية، مع ذكر اسم السورة ورقمها في الحاشية، ووضعها بين قوسين مزهَّرين.

9- ترجمة الأسماء التي يمر ذكرها، من خلال: اسمه وكنيته، وأقوال العلماء فيه، وتاريخ وفاته، مع ذكر شيوخه وتلاميذه، وبعضٍ من مصنفاته، وتاريخ وفاته.

10- شرح المفردات الغريبة

11- التعريف بالمصطلحات العِلمية حيث اقتضت الحاجة.

12- التعريف بالكتب التي ذكرها الشارح على قلتها.

13- عزو الأبيات الشعرية التي وردت إلى قائليها، وتخريجها على المصادر.

14- عزو أقوال العلماء التي ذكرها الشارح إلى مصادرها الأصليَّة في حدود المستطاع وتيسُّر المصادر بين يديَّ.

15- التوفيق بين الأقوال المختلفة عند الإمكان، وبيان سبب الخلاف إن ظهر لي.

16- وضع فهارس عامة خدمة للكتاب، وهي: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأبيات الشعريّة، وفهرس الأعلام المترجم لهم، وفهرس المصطلحات الواردة في الكتاب، وفهرس المصادر والمراجع.

9. مقارنة البحث مع النسخة المطبوعة:

اطلعت مؤخرًا على نسخةٍ مطبوعةٍ من مخطوط "إعانة المجدين" نشرته دارُ تحقيق الكتاب بلبنان 2022م، وقد عُني به ماهر محمد عدنان عثمان، ونشره في مجموعة من المتون الأخرى المتعلقة بمتن العقيدة الصغرى، وسمَّى هذا الكتاب بـ "مجموع أم البراهين". وقارنت بين بحثي وبين الجهد الذي قام به الباحث في النسخة المطبوعة، وقابلت ما نسخته بالنسخة المطبوعة، وأشير إليها بـ(المطبوع)، وقد أثبتُّ ذلك في الهامش، إلا ما ترجَّح عندي صحته ودقته من النسخة (المطبوعة) فقد أثبته في المتن، ونبهت إلى ذلك في الحواشي.

أمَّا أهم الفروق المنهجية بين بحثي وبين النسخة المطبوعة فيمكن إجمالها بما يلي:

أ- وضع المحقق منهجًا مختصرًا لجميع المتون التي أخرجها في كتابه، ولم يضع منهجًا خاصًّا بمتن "إعانة المجدين"، وقد أورد ذلك في مقدمة كتابه(112) .

ب- صرّح المحقق في منهجه بإخراج النص دون الاعتماد على نسخة معينة من نسخ المخطوط، فهو يجتهد في إثبات ما يراه مناسباً حسب رأيه، وهذا يعد مخالفةً صريحةً لمنهجية التحقيق؛ لأن الأصل في التحقيق: "إخراج نصّ معيّن في شكل أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه اعتماداً على المقارنة بين كلّ النسخ التي بقيت من الكتاب"، وهذا ما لم يعتمده، يقول في المقدمة: "إخراج النَّص الكامل للكتب الأصول الموجودة (المطبوعة والمخطوطة) دون الاعتماد على واحدة منها أصلًا"(113)، فالواجب بيان النسخ التي اعتمد عليها المحقق أثناء تحقيقه لمعرفة صحيحها من سقيمها.

والأمانة العلمية تقتضي أن نقرّ أن المحقق كان موفَّقاً في غالب الأحيان في اختيار الصواب من بين النسخ، ولكنّ ذلك لا يمنعه من إبراز نسخه – كما سبق – وهو ما تميز به بحثنا حين اعتُمد في تحقيق الكتاب على نسختين مخطوطتين، وعُورضتا بنسخ أخرى في بعض الأحيان

---

(112) ماهر محمد عثمان، **مجموع أم البراهين**، دار تحقيق الكتاب، ط1 عام 2022م ص 16.

(113) عثمان ، **مجموع أم البراهين**، ص 16.

عند الحاجة، علاوة عن تحري الدقة بمطابقة العمل على النسخة المطبوعة. بالإضافة لذلك قمت بمقابلة النص بنسخة المحقق المطبوعة.

ت- صرَّح المحقق بعدم الترجمة للأعلام وعدم التعليق على المخطوط[114] ، وفي المقابل فإن البحث هنا قد ترجم للأعلام الواردة، وشرح غريب الألفاظ، وعلَّق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق، خرَّج الأثار والنقول حيث وُجدت.

ث- لم يقم المحقق بأي دراسة عن ابن عظوم، أما البحث هنا قام بذلك، ودرس عصر المؤلف، وأثر ذلك في تكوينه العلميّ.

ج- لم يتطرق المحقق إلى منهج ابن عظوم أثناء كتابته شرح أم البراهين، في حين أن بحثنا بيَّن منهج كتابه، والمصادر التي اعتمد عليها، والمصطلحات التي استخدمها، والعلوم التي استفاد منها.

ح- نشر المحقق مع "مخطوط إعانة المجدين" حاشيةً عليه، وهي للشيخ أحمد الملوي، وأخرجهما معًا، بينما لم يتعرض بحثنا لهذا الحاشية، واقتصر على كتاب إعانة المجدين لابن عظوم.

---

(114) عثمان، **مجموع أم البراهين**، ص 16.

القسم الثاني: قسم التحقيق

[1/أ] بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وبه ثقتي(115)

الحمد لله الموصوفِ بالجلال، المنعوتِ بالإكرام، والصَّلاةُ والسَّلام على سيِّدِ الرُّسل الكرام، وعلى آله وصحبه هداة الأنام، وبعد:

فإنِّي فيما مضى من سنينٍ(116)، قد شرحت العقيدة (117) المسمَّاة بـ «أمِّ البراهين(118)»، الفائقة –مع صغر حجمِها– كبارَ الدواوين، عرف ذلك لها(119) من أشرق (120)قلبُه بأنوار اليقين، وشهِدَ به مَن وقف عليها مِن العلماء العاملين، شرحًا مشتملًا على كثرة البحث والتَّحقيقِ، والنَّظرِ في الكلام بالجمع والفَرْقُ مع نهاية التَّدقيق، فكان(121) غزير الفوائدِ، عزيز(122) الفرائدِ، لكنَّه خفِيُّ المقاصد، لا يرتوي منه كل وارد.

---

(115) ط – (ثقتي).

(116) لم أقف على تاريخ محدد لوقت شرحه هذا، وكذا لم أقف على الكتاب، ولكن يبدو أنه شرحه على فترة طويلة كونه كان يدرس ويُقرئ في بلده، وبعد اشتهار الشرح اختصره إلى هذا الكتاب.

(117) العقيدة في اللغة: مأخوذة من العقد، أي الشّدّ والرّبط، والإيثاق والثبوت والإحكام. وفي الاصطلاح: الإيمان الجازم بالله تعالى، وبما يجب له من التوحيد، والإيمان بملائكته وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرِّهِ، وبما يتفرّع عن هذه الأصول ويلحق بها مما هو من أصول الدين. ينظر: علي بن إسماعيل ابن سيدا، **المحكم والمحيط الأعظم**، تح: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000/1421) "عقد" ج 1ص 168؛ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، **مختصر شرح تسهيل العقيدة الإسلامية**، ط6 (السعودية: دار الوطن للنشر، ١٤٣٨/ ٢٠١٧)، 22.

(118) متن "أمّ البراهين" في العقائد وهو مختصر مفيد، محتو على جميع عقائد التوحيد، للشيخ، الإمام، محمد بن يوسف بن الحسين السنوسي، (ت 895هـ). حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ج1 ص170.

(119) ط – (لها).

(120) ط: (أشرف).

(121) ط: (وكان).

(122) عزّ الشّيء يعزّ وعزّة وعزازة، إذا قلّ لا يكاد يوجد، فهو عزيز. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)، مادة "عزّ"، ج3 ص885.

ومِن ثَمَّ لَمَّا رأيتُ جماعةً رغبوا[123] فيها، واهتمُّوا بفهم معانيها، أعنْتُهم بذلك[124] المَرام[125]، بشرحٍ وَضَعَ معانيها على طَرَفِ الثُّمام[126]، وأحاط بمبانيها إحاطةَ الأطواق بالحمام، وهو مع ذلك لا يخلو عن طُرَفٍ مِن الظُّرف، ونكتٍ مِن الفنون مَن وَقَفَ عليها وُفِّق[127]، وسمَّيتُه «إعانة المجدِّين في تصحيح الدِّين بشرح أمِّ البراهين».

على أنِّي لا أُبرِّئُه كأصله ولا نفسي[128] مِن الهفَوات، فقلَّما ينجو مؤلِّفٌ –وإن بَرَعَ– مِن العثرات.

فمَنْ[129] ذا الذي تُرضى سجاياه[130] كلُّها   كفى المرء نبلًا أنْ تُعَدَّ معايبُهْ[131]

---

(123) رغب عن الشئ، إذا لم تركهُ وزَهِد فيه. ينظر: الجوهري، **الصحاح تاج اللغة**، مادة "رغب" ج1 ص137.

(124) ط: (على ذلك).

(125) رمت الشيء أرومه روما، ومعناه: إذا طلبتَه. الجوهري، **الصحاح تاج اللغة**، مادة "روم" ج 5ص 1938.

(126) وهو مَثَل يُضْرب فِي سهولة الْحَاجة وَقرب المُرَاد، يُقَالُ لِما لَا يَعْسُرُ تَنَاوُلُهُ: هُوَ عَلَى طَرَفِ الثُّمامِ، لأنَّه نَبْتٌ قَصِير لَا يَطُولُ فَيَشُقُّ تَنَاوُلُه. ينظر: محمّد بن محمّد الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: مجموعة من المحققين، (الكويت: دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، 1965م)، مادة "ثمم" ج31 ص362. وأبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ص329.

(127) ط: (وقف). وهو تصحيف.

(128) ط: (نفس).

(129) (ومن ذا): كما في جميع المصادر التي أوردت البيت.

(130) السجايا: الطباع. ينظر: أحمد بن فارس، القزويني، **مجمل اللغة**، تح: زهير سلطان، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م)، ج1 ص592.

(131) البيت من البحر الطويل. واختلف في قائله على ثلاثة أقوال: القول الأول: لعلي ابن الجهم كما في ديوانه، والقول الثاني: ليزيد بن محمد المهلبي كما في التمثيل والمحاضرة، والحماسة المغربية، وزهر الآداب وثمر الألباب وغيرها. والقول الثالث: لبشار بن برد، كما في شرح أبيات مغني اللبيب، وغرر الخصائص الواضحة، وعرر النقائض الفاضحة. ينظر: علي ابن الجهم، **الديوان**، تح: خليل مردم بك، (الرياض: وزارة المعارف السعودية، د. ت)، ص 118؛ عبد الملك بن محمد، الثعالبي، **التمثيل والمحاضرة**، تح: عبد الفتاح الحلو، (بيروت: الدار العربية للكتاب، 1981م)، ص93؛ محمد بن إبراهيم، الوطواط، **غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة**، تح: إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م)، ص546؛ عبد القادر بن عمر، البغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، (بيروت: دار المأمون للتراث، 1414هـ)، ج1 ص2؛ أحمد بن عبد السلام، التادلي، **الحماسة المغربية**، تح: محمد رضوان الداية، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1991م)، ج2 ص1247؛ إبراهيم بن علي، القيرواني، **زهر الآداب وثمر الألباب**، تح: يوسف علي الطويل، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م)، ج1 ص63.

فقلت: لَمَّا كان تصنيف هذه العقيدة مِن أشرف ذي البال(132)، ابتدأها حقيقةً بالبسملة فقال: (بسم الله)؛ أي: أؤلِّف أو أفتتِحُ متبرِّكًا أو مستعينًا بالله. (الرَّحمن): المتفضِّل بإرادة الخيرِ[1/ب] لكلِّ الخلق. (الرَّحيم): مريده للمؤمنين(133). والجملة لإنشاء جَعلَ العقيدةَ مبدوءةً بها.

(الحمد) أي: الوصف بالجميل(134) على قصد التَّعظيم(135)، والمراد: كلُّ أفرادِه، أو ماهيَّته(136)، أو جنسه(137). (لله) عزَّ وجلَّ؛ أي: مختصٌّ به(138)؛ فلا فردَ منه لغيره، فحمد غيرِه كالْعَارِيَّةُ (139) إذِ الكلُّ منه وإليه؛ لأنه مبدأ كلِّ جميلٍ(140)، والمعنى: إيجاد الحمدِ لا الإخبار بثبوتِه(141).

---

(132) البَالُ: وهو الْحَالُ والشأْن، ومعنى قولهم: أَمر ذُو بَالٍ أَي شريفٌ يُحْتَفل لَهُ ويُهْتَمُّ بِهِ. ينظر: محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، تح: اليازجي وجماعة، (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، مادة "بأل"، ج11 ص74.

(133) نور الدين أحمد بن محمد، الكازروني، **الصراط المستقيم في تبيان القرآن الكريم**، تح: عبد الله بن عبد العزيز الشبراوي، (القاهرة: دار الرسالة للنشر والتوزيع، ط.1، 20017م)، 13/1.

(134) ط: (الجميل).

(135) علي بن محمد، الجرجاني، **حاشية الجرجاني على لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار**، (مخطوط)، (مكتبة قيصري راشد، برقم: 856)، لوحة 9/أ.

(136) الماهية: تطلق غالبًا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، والأمر المتعقل، من حيث إنه مقول في جواب ما هو، يسمى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار، هوية، ومن حيث حمل اللوازم له: ذاتًا، ومن حيث يستنبط من اللفظ، مدلولًا، ومن حيث إنه محل الحوادث: جوهرًا. ينظر: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، **التعريفات**، تح: جماعة من العلماء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٩٨٣م)، ص195.

(137) ينظر: الكازروني، **الصراط المستقيم في تبيان القرآن الكريم**، ج1 ص15.

(138) ط – (به).

(139) العاريّة هي بتخفيف الياء وتشديدها، وهي من التعاور: وهو التداول والتناوب لجعله للغير نوبة في الانتفاع، وقيل أصل المادة من العُري وهو التجرد؛ تسمى عارية؛ لتجردها عن العوض. ينظر: القاموس المحيط، مادة: عور.

(140) ينسب القول للجلال الدواني ينظر: محمد بن عبد القادر، الفاسي، **تحفة المخلصين بشرح عدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين**، تح: محمد عثمان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م)، ص36.

(141) يقول الإمام شهاب الدين الألوسي: "اختلف في جملة الحمد هل هي إخبارية أم إنشائية فالذي عليه معظم العلماء أنها إخبارية كما يقتضيه الظاهر لما يلزم على الإنشاء من انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة أن الإنشاء يقارن معناه لفظه في الوجود واللازم باطل فالملزوم مثله ولا يرد أن القصد إحداث الحمد لا الإخبار بثبوته لأن الإخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى هو عين الحمد كما أن قولك الله واحد عين التوحيد، وألف العلامة البخاري في الانتصار لذلك ورد من زعم أنها إنشائية وأطال فيه واهتم برده ابن الهمام وذكر أن

وأردفَ التَّسميةَ بها اقتداءً بالكتاب العزيز[142]، وإشارةً إلى أنَّه تعالى حيٌّ عالمٌ مريدٌ قادرٌ؛ إذ الحمد لا يستحقُّه إلَّا مَن هو كذلك، وامتثالًا لحديثَي الابتداء[143].

والتَّعارضُ مدفوعٌ بحمْلِ الابتداء على الأعمِّ مِن الحقيقيِّ أو على العرفيِّ الممتدِّ، أو المراد: الابتداءُ بأحدهما؛ لِمَا تقرَّر في الأصول مِن أنَّ الحُكمينِ إذا تعارضَا ولم يُعلَمْ سَبْقٌ حُمِل على التَّخيير، كما قال بعضُهم[144].

(والصَّلاة) أي: الرَّحمة المقرونة بالتَّعظيم[145]، (والسَّلامُ) مِن كلِّ آفةٍ منافيةٍ لغاية الكمال[146] (على رسول الله) صلَّى الله عليه وسلَّم، أي: اللَّهم صلِّ عليه وسلِّم، ولم يذكُرِ الآلَ اكتفاءً باللَّفظ[147].

ما ذكر باطل لأن اللازم من المقارنة انتفاء وصف الواصف لا الاتصاف إذ الحمد إظهار الصفات لا ثبوتها، وأيضا المخبر بالحمد لا يقال له حامد إذ لا يصاغ لغة للمخبر عن غيره من متعلق إخباره اسم قطعا فلا يقال لقائل زيد له القيام قائم فلو كان الحمد إخبارا محضا لم يقل لقائل الحمد لله حامد وهو باطل نعم يتراءى لزوم أن يكون كل مخبر منشئا حيث كان واصفا للواقع ومظهرا له وهو توهم فإن الحمد مأخوذ فيه مع ذكر الواقع كونه على وجه التعظيم وهذا ليس جزء ماهية الخبر فاختلفت الحقيقتان فالجملة إنشائية لا محالة". حيث أطال الحديث فيها وذكر خلاف الأئمة فيها. ينظر: محمود بن عبد الله، الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تح: علي عطية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 1415هـ)، 78/1.

(142) أي كما البدء في القرآن الكريم في سورة الفاتحة.

(143) الحديثان هما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر". والآخر ورد بلفظ: "كل كلام ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم"، وود بلفظ: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أقطع". وهو مروي عند أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، **السنن**، تح: شعَيب الأرناؤوط، دار الرسالة، ط1، 2009م، ج7ص 208 رقم: (4840). وابن ماجه، محمَّد بن يزيد القزويني، **السُّنن**، تح: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، دار الرسالة رقم: (1894) وغيرهما من كتب الحديث. وقد فصل النووي كلامه عن الحديثين والألفاظ الأخرى لهما، والمشهور رواية أبي هريرة: «كل أمر ذى بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أقطع». وحسنه. ومعنى كل من أقطع وأجذم قليل البركة. ينظر: يحيى بن شرف، النووي، **المنهاج شرح مسلم**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1393هـ)، ج1 ص43.

(144) ينظر: محمد بن عمر، الرازي، المحصول، تح: طه جابر فياض العلواني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط.2، 1997م)، ج5 ص383.

(145) ينظر: نور الدين علي بن عبد الله، السمهودي، **جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب النبوي**، تح: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م). ص357.

(146) الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ص554.

ثمَّ لَمَّا كان ما احتوت عليه هذه العقيدةُ أَولى ما يهتمُّ به كلُّ مكلَّفٍ؛ إذْ به يخرج عن التَّقليد المختلَفِ في إيمانِ صاحبِه بالنِّسبةِ إلى ما في نفس الأمرِ، إلى النَّظرِ الصَّحيح المجمَعِ على إيمان المتلبِّسِ به؛ صدَّرها بما يدلُّ على التَّنبيه، لُيقبِلَ عليها مَن أراد فهمَها بِكُلِّيَّتِه فقال:

(اعلم) أيَّها المتأتِّي منه العلمُ، الشَّاكُّ في الانحصار الآتي، أو المتغافِلُ عنه، أو: أيُّها السَّائل[2/ب] الموصوفُ بما ذُكِرَ (أنَّ الحكمَ) مِن حيث هو إثباتُ أمْرٍ لأمْرٍ، أو نَفْيُه عنه، فإنْ كان الحاكمُ به الشَّارعَ سُمِّيَ: الشَّرعيَّ، وتعريفُه: خطابُ الله المتعلِّق بفِعْلِ المكلَّف، اقتضاءً، أو تخييرًا، أو بأَعَمَّ وضْعًا[148].

وإن كان العادةَ – أي: التَّجربة والتَّكرار – سُمِّيَ: العاديَّ، وَحَدُّهُ: إثباتُ الرَّبط بين أمرٍ وآخَرَ وجودًا وعدمًا[149]، بواسطةِ تكرُّر القِرانِ بينهما على الحِسِّ، مع صحَّةِ التَّخلُّفِ، وعدمِ تأثيرِ أحدِهما في الآخرِ البتَّةَ. وإنْ كان العقلَ سُمِّيَ (العقليَّ)، وتعريفُه: إثباتُ أمرٍ لآخَرَ، أو نفْيُه عنه مِن غير توقّفٍ على تكرُّرٍ[150]، ولا وضْعِ واضعٍ[151].

---

(147) يجوز الاقتصار في الصلاة على النبي صلى الله وسلم دون ذكر الآل، إلا أن الأكمل هو ذكر الصلاة كاملة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله لما روي أن الصحابة سألو النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَقُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. أخرجه محمد بن إسماعيل، البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تح: جماعة من العلماء، (بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ)، ج8 ص77 رقم: (6357).

(148) ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم، العراقي، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تح: محمد تامر حجازي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.2، 2004 م)، ص29؛ مسعود بن عمر، التفتازاني، **شرح التلويح على التوضيح**، (القاهرة: مكتبة صبيح، د. ط، د. ت)، ج1 ص22.

(149) ط المطبوع: (أو عدمًا).

(150) ط: (تكرار).

(151) ينظر تفصيل ذلك: العراقي، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، ص29؛ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، الشنقيطي، **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، (بيروت: دار ابن حزم، ط.5، 2019م)، ص 10.

وإنَّما تعرَّض لهذا دون الأوَّلَيْنِ[152]؛ لأنَّه مِن مبادئ التَّوحيد، وهو: العلم الذي يُبحَث فيه عن ذات الله وصفاتِه؛ إذِ العقائدُ أحكامٌ عقليَّةٌ، لا يكفي النَّقل فيما تتوقَّف المعجزة[153] عليه منها، كما يأتي، ولهذا كانت على نحوِ أقسامِه المشارِ إليها بقولِه:

(ينحصِرُ): ينضبِط ويتعيَّنُ. (في ثلاثةِ أقسامٍ) حقيقيَّةٍ[154]: إثباتُ (الوجوب)[155]، وهو هنا: انتفاءُ العدم في جميع الأزمنة. (و) إثبات (الاستحالة)، وهي: انتفاء الوجودِ في جميع الأزمنة. (و) إثبات (الجواز)، وهو: تأتِّي الوجودِ والعدمِ[156]. فما هنا جهاتٌ وموادّ للقضايا[157]، فتدبَّرْ.

أو المرادُ: أنَّ كلَّ ما يُثبِتُه العقلُ أو ينفيه لا يَخرج عمَّا ذُكِر، على حدِّ قولهم: انحصرتْ فِكرتي في ذنوبي، فلا حاجة إلى ما قدَّرناه، كما لو جعل الحكمَ على حذفِ مضافٍ.

وإذا أردتَ معرفةَ كلٍّ مِن هذه، (فالواجب): المشتقُّ مِن الوجوب السَّابقِ[158]. (ما): حُكْمٌ. (لا): هنا مفيدةٌ؛ لنفْي [2/ب] جميع التَّصوُّراتِ في جميع الأزمان، لأنَّ الفعلَ معها كالنَّكِرَةِ، ولأنَّ المعيَّن مِن الأزمنة غيرُ مُرادٍ في التَّعاريف.

(يُتصوَّر) –بضَمِّ الياء التَّحتيَّة–؛ أي: يُدرَكُ إدراكًا تصديقيًّا [159]، ضرورةَ أنَّ ثبوتَ نحْوِ الوجوب لشيءٍ: نِسبةً أو مطلقًا، فيعمُّ إدراكَ وجوب الشَّيءِ في نفْسِه، ويجوز فتْحُها[160]؛ أي: يَصِير ذا صورةٍ نِسْبيَّةٍ[161] أو مطلقًا أيضًا.

---

(152) يقصد: الحكم الشرعي والحكم العادي.

(153) المعجزة لفظ باستعماله يرادف الآية والبرهان والبينة ودلائل النبوة، وقد ورد لفظ الآيات في القرآن الكريم بكثرة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ الأنعام: 124 ومن أشهر تعاريفها: "المعجز أمر خارق للعادة مقرونٌ بالتحدي سالم عن المعارضة". ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م)، ج4 ص3.

(154) ط: (حقيقة).

(155) ط: (الموجوب).

(156) من عادة المتكلمين عند كلامهم عن الإلهيات بيان إثبات الواجب لله، والمستحيل عليه، والجائز له، ينظر: عبد الملك بن عبد الله، الجويني، **العقيدة النظامية**، تح: محمد الزبيدي، (بيروت: دار النفائس، 2003م)، ص 137.

(157) ط المطبوع + (مطلقًا).

(158) وجب: وجب الشيء يجب وجوبا أي لزم. وأوجبه هو، وأوجبه الله، واستوجبه أي استحقه. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "وجب"، ج1 ص793.

فإنْ قلتَ: إطلاقُ التَّصوُّرِ على التَّصديق مجازٌ، وهو لا يدخل في التَّعاريف إلَّا مع القرينة، فأين هي؟

قلتُ: السِّياق أو التَّعبيرُ (162) في حدِّ الجائزِ بالصِّحَّة؛ إذْ هي مِن عوارض التَّصديق على ما هو الحقُّ عندهم، أو هما معًا، فتأمَّلْ في سببيَّةٍ(163)؛ لاتِّفاق المحقِّقين(164) على أنَّ المدرِكَ للكلِّيَّات والجزئيَّات هو النَّفس النَّاطقةُ، وأنَّ نسبةَ الإدراك إلى قُواها كنِسْبَةِ القطع إلى السِّكِّين.

ويجوز أنْ تكونَ على بابِها للظرفيَّة المجازيَّة؛ لانتفاء تحيُّز العدمِ واحتواء (العقل) وهو لغةً – كما في القاموس –: نورٌ روحانيٌّ، به تدرِكُ النَّفسُ العلومَ الضَّروريَّة والنَّظريَّة(165). وابتداؤه مِن اجتنانِ الجنين، ولا يزال ينمو حتَّى يكْمُلَ عند البلوغ، يعني: القدْرَ المنوطَ به التَّكليف(166). واصطلاحًا: قوَّةٌ للنَّفس بها تستعِدُّ للعلوم والإدراكات.

---

(159) التصور: حصول صورة الشيء في العقل، أو هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات. التصديق: هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر. ينظر: الجرجاني، **التعريفات**، ص59.

(160) يقول الشرقاوي في حاشيته: تصوّر: يستعمل متعديا ولازما، يقال: تصوّرت الشي عقلته وأدركته، وتصوّر الشيء أمكن. والوجه الثاني أقرب وأسلم من التكلف، لكن الأول هو الظاهر من تقرير الشارح حيث فسره بيدرك وظاهر تقرير المصنف في الكبرى أيضا. ينظر: عبد الله بن حجازي، الشرقاوي، **حاشية الشرقاوي الشافعي على الهدهدي على أم البراهين**، تح: أحمد فريد حجازي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2017م)، ص82.

(161) المطبوع: (نسبةً).

(162) ط: (والتعبير).

(163) كذا في النسخ، ولعل الصواب: (سَبَبَيْهِ).

(164) نقل اتفاق المحققين الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح المطالع فقال: قد اتفق المحققون على أنّ المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الناطقة وإنّ نسبة الإدراك إلى قواها كنسبة القطع للسكين... ينظر: علي بن محمد، الجرجاني، **حاشية على لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار**، (إسطنبول: طبعة حجرية، 1885م)، ص120.

(165) ط: (والنظيرية). | الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "عقل".

(166) اختلف العلماء في تعريف العقل على أقوال كثيرة، والشيخ هنا يقتصر على إحداها، ومن التعريفات أيضا: الْعلم بِخَير الخيرين وَشر الشرين، وَيُطلق لأمور أيضا: لقُوَّة بهَا يكون التَّمْيِيز بَين الْقَبِيح وَالْحسن، وكذلك لمعان مجتمعة فِي الذِّهْن تكون بمقدمات تستتب بهَا الْأَغْرَاض والمصالح، ولهيئة محمودة للْإِنْسَان فِي حركاته وَكَلَامه ورجح أبو البقاء الحنفي أَنه نور روحاني بِهِ تدْرك النَّفس الْعُلُوم الضرورية والنظرية، ونور فِي بدن الْآدَمِيّ يضيء بِهِ طَرِيقا يبتدأ بِهِ من حَيْثُ يَنْتَهِي إِلَيْهِ دَرك الْحَواس، فيبدو بِهِ الْمَطْلُوب للقلب، فيدرك الْقلب بِتَوْفِيق الله وَهُوَ كَالشَّمْسِ فِي الملكوت الظَّاهِرَة. ينظر: الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ص618.

هذا، ونائبُ الفاعلِ، أو الفاعلُ: (عدمُه)؛ أي[167]: نفْيه، بناءً على أَعَمِّيَّةِ النَّفي لِيشمل التَّعريفُ غيرَ الوجوديّ مِن الواجبات، كالسُّلوب [3/أ] والأحوال. مثالُه: وجوده تعالى، وكذا اتّصاف الجِرم[168] بواحدٍ مِن الحركة والسُّكون.

ولَمَّا كان الواجبُ أشرفَ مِن أخَوَيْهِ – لأنَّه ثبوتيٌّ أبدًا، وَوَصْفٌ للبارئِ – قدَّمَه على أَخَوَيْهِ، ولِقُرْبِ المستحيلِ منه قدَّمه على الجائز فقال:

(و) الأمرُ (المستحيلُ): المشتقُّ مِن الاستحالةِ السَّابقةِ. (ما):[169] أَمْرٌ أو شيءٌ بالمعنى اللغويّ، وهو ما يصِحُّ أنْ يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه. (لا يُتصوَّر في العقل): فيه نحو [170] ما مرَّ، كالذي بعْدَه. (وجودُه)؛ أي: ثبوتُه لِتَخْرُجَ [171] السُّلوب والأحوال أيضًا، مثاله: اتّصاف البارئ بألَّا يكون قادرًا، وكذا اتّصاف الجِرْمِ بأَلَّا يكونَ متحرّكًا ولا ساكنًا.

(والجائزُ) المشتقُّ مِن الجواز السَّابق، (ما[172]) فيه ما ذُكِرَ آنفًا، (يصِحُّ): يتمكَّن بسلامتِه مِن المعارض. (في العقل وجودُه)؛ أي: ثبوتُه، لِيَدخُلَ الأحوالُ الحادثةُ، كعالِمِيَّتِنَا، (وعدمُه) أي: الأمْرُ، مثالُه: اتّصافُ البارئ بتعذيب المطيعِ، وإثابةِ العاصي، وكذا اتّصافُ الجِرْمِ بخصوص الحركةِ مثلًا.

(و) اعلمْ[173] أيضًا أنَّه (يجب) أي: يتحتَّم بالطَّلب الجازمِ التَّنجيزي[174]، (على كلِّ مكلَّفٍ) أي: بالغٍ عاقلٍ فردٍ[175]. (شرعًا): تمييزٌ، وإنْ لم يصلُحْ فاعلًا لـ«يجب» لكونِه لازمًا؛ لأنَّه يكفي

---

(167) ط: (إلى).

(168) الجِرْمُ – بالكَسْرِ – الجَسَدُ. والعرض: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل، يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به» ينظر: الزبيدي، **تاج العروس** "جرم" ج31 ص 388. الجرجاني، **التعريفات** ص 148.

(169) المطبوع: (أي أمرٌ).

(170) ط – (نحو).

(171) المطبوع: (ليَخرُج).

(172) ط – (ما).

(173) ط – الواو.

(174) التنجيز من نَجَزَ الْوَعْدَ نَجْزًا إذا تَعَجَّلَ، وهو خلاف التعليق، ومعنى النجز: النقد خلاف الكالئ أي النسيئة. ينظر: أحمد بن محمد، الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (بيروت: المكتبة العلمية)، مادة "نجز"، ج2 ص 594؛ ومحمد عميم الإحسان المجددي، البركتي، **التعريفات الفقهية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 2003م)، ص63.

صلاحيَّتُه لِفاعلية[176] المتعدّي، ولو مجازًا[177]، ويجوز أنْ يكون مفعولًا مطلَقًا[178]، أو منصوبًا على نزْعِ الخافض[179].

والتَّقييدُ به لدفْعِ توهُّمِ أنَّ الوجوب عقليٌّ، وللرَّدِّ على المعتزلة[180] أيضًا؛ حيث أوجبوا المعرفةَ[3/ب] عقلًا، وهو باطلٌ؛ إذْ لو وجبتْ عقلًا لعُذِّبَ تاركُها، وإنْ لمْ يَرِدْ شرْعٌ، أو وَرَدَ ولم يَبْلُغِ التَّارِكَ، واللازِمُ باطلٌ؛ لِقولِه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[181].

وحمْلُ الرَّسول في الآية على العقل خلافُ الظَّاهر [182]، لا يُصار إليه إلَّا بمُوجبٍ، وهو مُنتَفٍ هنا [183]، وجَعْلُ نفْيِ التَّعذيب فيها [184] خاصًّا بالدُّنيا تخصيصٌ بغيرِ مخصِّصٍ، وهو غير جائزٍ [185].

---

(175) المطبوع + (فرد) مكررة.

(176) ط: (لفاعليته).

(177) المجاز: وهو اسم لما أُريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع: أسدًا. ينظر: الجرجاني، **التعريفات** 1983، ص202.

(178) المفعول المطلق: مصدر منصوب مؤكِّد لفعله أو مُبيّن لنوعه أو عدده يدلُّ على مُطلق وقوع الحدث من غير تقيُّد، وهو فضلة، مثل: زحف الجيش زحفاً، وقد يحذف الفعل ويبقى المصدر مثل: قدوماً مباركاً. أحمد مختار، عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (بيروت: عالم الكتب، ط1، 2008م)، ج2 ص 1413. خير الدين شمسي باشا، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل**، (دمشق: دار الفكر، 1983م)، ص 94.

(179) أي حذف حرف الجر وتغيير حركة الاسم بعدها، ويكون الحذف عادة عند أمن اللبس. كما في قول الفرزدق:

منا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سماحةً ... وَجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

والشاهد في البيت هو حذفه لحرف الجر في: منا الذي اختير الرجال سماحة، ويريد: اختير من الرجال، فحذف حرف الجر(من). ينظر: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله، السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، تح: محمد علي الريح هاشم، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، 1974م)، ج1 ص282.

(180) المعتزلة: أتباع واصل بن عطاء، وهم فِرق كثيرة لكل فرقة آراء تميَّزت بها، كفَّروا بعضهم بعضًا، يتفقون على أصول هي: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهم تفسيراتهم التي خالفوا بها أهل السنة. ينظر: علي بن إسماعيل، الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، (ألمانيا: دار فرانز شتايز، ط.3، 1980م)، ص155؛ عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الأسفراييني، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط.2، 1977م)، ص93؛ محمد بن عبد الكريم، الشهرستاني، **الملل والنحل**، (القاهرة: مؤسسة الحلبي، د. ت)، ج1 ص 43.

(181) القرآن الكريم، سورة الإسراء، 15.

واعلم أنَّه يُؤخذ مِن كلام المصنِّف ما اختاره المحقِّقون، مِن أنَّ المعرفة أوَّلُ الواجبات؛ لأنَّ تعليق الوجوب بالمكلَّف إنَّما هو لوصْفِ التَّكليف، فإذنْ أوَّلُ وقتٍ يتَّصف به[186] الإنسان بالتَّكليف يتعلَّق به الخطاب، بأنْ يكون على عقدٍ صحيحٍ، وهو: (أنْ يعرِفَ) أي: يجزِمَ جزمًا مطابقًا لِمَا في نفس الأمر عن دليلٍ – ولو جُمليًّا – بجميع ما قامت عليه الأدلَّة مِن كمالاته[187] تعالى، وانتفاءِ النَّقائصِ عنه، واتِّصافِه بما يجوز في حقِّه تعالى.

فالمراد بقولِه: (ما) المطلوبُ مِن المكلَّف معرفتُه، وهو ما قامت عليه الأدلَّة ليس غيرُ، والقرينةُ على ذلك قولُه: (يجب)؛ أي: عقلًا وشرعًا، أو شرعًا فقط؛ لِمَا يأتي مِن أنَّ دليل السَّمْعِ والبصرِ والكلامِ التَّامِّ شرعيٌّ. (في حقِّ مولانا): وَالِي أمورِنا. (جَلَّ)؛ أي: عَظُمَ. (وعزَّ)؛ أي: غَلَبَ. فإنَّ إقحامَ لفظةِ حقٍّ – كما قال بعضُهم – للاعتراف بما ثَبَتَ له تعالى ممَّا ذُكِرَ، وهو يُشعِرُ بأنَّ المرادَ ما نُصِبَتْ عليه الأدلَّةُ، ووقعتْ به المطالبةُ ممَّا يجب له تعالى[188].

(وما يستحيل) عليه عقلًا وشرعًا (وما يجوز) مِن فِعْلِ كلِّ ممكنٍ، أو عدمِه [189]، عقلًا وشرعًا. فإنْ قلتَ: [4/أ] المعرفة متوقِّفةٌ على النَّظر، وما لا يتمُّ الواجب إلَّا به فهو واجبٌ، وحينئذٍ يكون النَّظرُ أوَّلَ الواجبات.

قلتُ: الكلام في المقاصدِ لا في الوسائلِ، والنَّظرُ وسيلةٌ، فلم تخرج المعرفةُ عن كونِها أوَّلَ الواجبات الاستقلالية.

---

(182) الظاهر: هو ما دل على معنى بالوضع الأصلي، أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً. علي بن محمد، الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، (دمشق – بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1402هـ)، ج3 ص52.

(183) فالتأويل غير مقبول هنا لأنه لا يوجد دليل يعضده ويقويه. ينظر: الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج3 ص53.

(184) ط – (فيها).

(185) ينظر تفصيل المسألة وترجيح رأي أهل السنة والجماعة والرد على المعتزلة عند الأشعري، **مقالات الإسلاميين**، ج1 ص 59؛ محمد بن أحمد بن أبي بكر، القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط.2، 1964م)، ج6 ص18.

(186) ط: (فيه).

(187) ط: (كلامه).

(188) يشير المؤلف إلى أن لفظ (حق) لم ترد في متن الكتاب، وإنما اقحمت إقحامًا.

(189) ط: (ممكن وتركه). | وفي المطبوع (ممكن أو تركه).

ولَمَّا كان التَّشريك بين ما لله وما لغيرِه منهيًّا عنه، لم يقل: وما يجب في حقِّ الرُّسُلِ مثلًا... إلى آخرِه، بل أتى بكلامٍ مستقلٍّ، وكان على وجه التَّشبيه للدِّلالة على أنَّ الجهل بما للرُّسل ليس كالجهل بالله[190] في الاختلاف في صحَّة إيمان المتلبِّس به؛ لأنَّه متَّفقٌ على صحَّتِه، حيث اعتَقَدَ فيهم ما يليق بهم ونزَّهَهُمْ عمَّا لا يليق إجمالًا، أو غَفَلَ.

فقال: (وكذا) أي: وكالوجوب المتقدِّم في الإثم بترْكِه، (يجب عليه)؛ أي: المكلَّف، (أنْ يعرفَ مِثْلَ ذلك) وهو ما يجبُ، وما يستحيل، وما يجوز (في حقِّ الرُّسُلِ)[191] والأنبياء ممَّا يعُمُّهم، وما يختصُّ بالرُّسُل.

وإذا أردتَ معرفة ما يجب لمولانا جلَّ وعزَّ (فمِمَّا[192])؛ أي: فبعْضُ الواجبِ (لمولانا عز وجل[193]) مطلَقًا؛ إذْ يجب له تعالى كلُّ كمالٍ، وكمالاتُه تعالى لا تتناهى، لكنَّ الذي قام[194] عليه الأدلَّةُ منها (عشرون صفةً[195]) على رأيِ المصنِّف[196].

وبدأ منها بما لا تُعقَلُ الذَّاتُ بدونِه فقال: (وهي)؛ أي: العشرون:

(الوجودُ) وما بعده، ومعناه: ظاهرٌ ينبِّه عليه بأنَّه التَّحق[197] في الأعيان؛ أي: خرجَ[198] الذِّهنِ، ووجودُ كلِّ شيءٍ عيْنُه عند الشَّيخ، فعدُّه صفةً على مذهبه تجوُّزٌ.

(والقِدَمُ[199]) وهو هنا: سَلْبُ العَدَمِ السَّابقِ للوجودِ،[4/ب] أو: عَدَمُ الأوَّليَّةِ للوجود، أو: عدمُ افتتاحِ الوجود، أو: استمرارُ الوجود في الماضي، والكلُّ بمعنًى.

---

(190) ط المطبوع: (بما لله).

(191) المطبوع + (عليهم الصلاة والسلام).

(192) ط المطبوع + (يجب).

(193) ط: (جلَّ وعزَّ) بتقديم وتأخير.

(194) ط: (قامت).

(195) ذكر المصنف عدد الصفات هنا مجملة، ثم فصل بعد ذلك وقسم الصفات إلى أقسام، ووافق الأشاعرة في تقسيمه لصفات الله تعالى من جعلها ثلاثة أقسام صفات سلبية وصفات معاني وصفات معنوية. ينظر حسن الشافعي، **الآمدي وآراؤه الكلامية**، (الرياض: دار السلام، ط1، 1418هـ)، ص 210.

(196) أي مصنف أم البراهين للشيخ محمد بن يوسف السنوسي رحمه الله.

(197) ط المطبوع: (التَّحقُّقُ)، وهو الصواب.

(198) ط: خارج.

(والبقاء) وهو سلب العدمِ اللَّاحِقِ للوجود، أو استمرار الوجودِ في المستقبَل إلى غيرِ نهايةٍ، وهما بمعنًى، كما يصرِّح به كلام المقترح في شرح الإرشاد [200] .

واعلم أنَّ عطْفَ القِدَمِ والبقاء على الوجودِ مِن عطْفِ اللازم على الملزوم، على ما مشى عليه المصنِّف؛ لأنَّ الوجود دالٌّ[201] بالمطابقةِ على حالٍ واجبٍ للذَّات أزلًا وأبدًا[202]، وعلى سلْبِ العدمِ السَّابق واللاحقِ بالالتزام، ويجوز أنْ يكون مِن عطْفِ الخاصِّ على العامِّ[203].

وقولُه: (والمخالفةُ للحوادث) أي: لا يماثِلُ شيئًا منها، مِن عطْفِ اللازم على الملزوم؛ إذْ لا تجب المخالفة إلَّا لمن ثبت له الوجودُ والقِدَمُ والبقاء.

(وقيامُه تعالى بنفسِه) أي ذاتِه، أخصُّ مِن المخالفة؛ إذْ كلُّ مَن ثبت له القيام بالنَّفس بتفسيرٍ خاصٍّ (أي لا يفتقر إلى محلٍّ) مِن حَلَّ يِحلُّ، بالضَّمِّ والكسْرِ[204]، فالأَوْلَى فتْحُ حائِهِ ليمتازَ عن المحِلِّ، مِن حَلَّ يحِلُّ بالكسْرِ فقط، والمراد به الذَّات لا الخير [205]، (ولا إلى مخصِّصٍ) أي: مريدٍ يخصِّصه هو، أو صفةً مِن صفاته بالوجود، ثَبَتَ له المخالفةُ كذاتِه تعالى، وليس كلُّ مَن ثَبَتَ[206] له المخالفةُ ثَبَتَ له القيام بالنَّفس، كصفاتِه تعالى، كما أنَّ كلَّ من ثبت له المخالفة ثبت له ما قبلها.

---

(199) الْعلم بِأَن الله تَعَالَى قديم لم يزل أزلي لَيْسَ لوُجُوده أول بل أول كل شَيْء وَقبل كل ميت وَحي. ينظر: محمد بن محمد، الغزالي، **قواعد العقائد**، (بيروت: عالم الكتب، 1985م)، ص156.

(200) ينظر: مظفر بن عبد الله المصري، المقترح، **شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد**، تح: نزيهة معاريج، (المغرب: الرابطة المحمدية للعلماء)، ج1 ص415.

(201) ط: (وال) وضرب على الألف واللام، وهو تصحيف.

(202) الأزل: استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي، كما أن الأبد استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل. ينظر: الجرجاني، **التعريفات**، ص17.

(203) عطف الخاص على العام: ويسمى بالتجريد، قال السيوطي: "وفائدته: التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام". ينظر: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج3 ص240.

(204) ط المطبوع: (وبالكسر).

(205) ط المطبوع: (الحيِّز). وهو الصواب. | حَلَّ بِالْمَكَانِ يَحُلُّ حُلولًا ومَحَلًّا وحَلًّا وهو نُزُولُ الْقَوْمِ بمَحَلَّة وَهُوَ نَقِيضُ الارْتِحَالِ، وإِذا قُلْتَ المَحِلّ، بِكَسْرِ الْحَاءِ، فَهُوَ مَنْ حَلَّ يَحِلُّ أَي وَجَب يَجِب. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [البقرة: 196] ومعناه الْمَوْضِعِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ نَحْرُه. ابن منظور، ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "حلل"، ج11 ص163.

(206) ط المطبوع: (ثبتت).

(والوحدانيَّة) أعمُّ مِن القيام بالنَّفس؛ لاشتراكهما في الذَّات العليَّة، وانفرادِ الوحدانيَّة في الصِّفات، وإن اعتُبِرَ [5/أ] انفرادُ القيام بالنَّفس بنفْيِ كونه تعالى صفةً، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهِيٌّ[207].

ولكون معناها مشتملًا على سلب أمورٍ متعدِّدةٍ، فسَّرها – كالصِّفة التي قبلها – فقال: (أي: لا ثانيَ له في ذاتِه).

قال وليُّ الدِّين المناوي [208]: والمرادة بالذَّاتِ الحقيقةُ العظمى، والعينُ القيُّوميَّةُ، المستلزمة لكلِّ سُبُّوحِيَّةٍ قُدُّوسيَّةٍ[209]، في كلِّ جلالٍ وجمالٍ[210]، استلزامًا لا يقبل الانفكاكَ البتَّةَ[211].

وهذا صادقٌ بِنَفْيِ التَّركيبِ والنَّظير[212] ، فهو سَلْبُ الكَمِّ المتَّصلِ والمنفصل، وهما مِن أقسام العَرَضِ[213]؛ لأنَّ[214] ما يقبل القسمة لِذاتِه منه: إمَّا أنْ يكون لأجزائه المفروضة حدٌّ مشترَكٌ أو لا.

---

(207) العموم والخصوص يطلقان على اللفظ أو الدليل بالنسبة، فهما وصفان نسبيان فيكون اللفظ عاما بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد وخاصا بالنسبة إلى ما فوقه مثاله في الألفاظ الإنسان عام بالنسبة للرجل والمرأة وخاصة بالنسيبة للحيوان. ينظر: أحمد بن محمد بن إسماعيل، المصباحي، **العموم والخصوص الوجهي، دراسة أصولية تطبيقية**، (جامعة المنوفية: مجلة كلية الآداب، المجلد 30، العدد 119، خريف 2019م)، ص 15.

(208) لم نعلم من المقصود بالمناوي هنا؟ هل هو محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المناوي الشافعي، صدر الدين أبو المعالي، العالم المحدث المتوفى: 803هـ، صاحب كتاب كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح؟ أم المقصود به: يحيى بن محمد بن محمد بن محمد أبو زكريا شرف الدين بن سعد الدين الحدادي المناوي الذي ولي قضاء الديار المصرية وصنف شرح مختصر المزني. المتوفى: 871. أم إمام آخر. ويستبعد أن يكون محمد بن عبد الرؤوف المناوي المتوفى سنة 1030هـ. ينظر: محمد بن عبد الرحمن، السخاوي، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، د. ت)، ج6 ص249 – ج10 ص254.

(209) ط: (وقدوسية).

(210) ط المطبوع: (جمالٍ وجلالٍ).

(211) والمراد به تنزيه الذات الإلهية عن كل ما لا يليق بها وهذا التنزيه ملازم للذات لا ينفك عنها فليس بعرض لأن العرض محال عليه تعالى. ينظر: الكفوي، **الكليات**، ص455.

(212) ط المطبوع: (النظير). | النظير هو الند، والأنداد الأشباه. ينظر: أحمد بن علي، العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج8 ص163.

(213) هُوَ اسْم لما يعرض فِي الْجَوْهَر مِمَّا يَسْتَحِيل بَقَاؤُهُ، فَمَا لم يُوجد فِيهِ هَذَا الْمَعْنى لم يكن عرضا. ينظر: الكفوي، **الكليات**، ص346.

(214) ط: (لا).

الثَّاني المنفصلُ، وهو التعدُّد(215) لا غير؛ لأنَّ حقيقتَه ما يجتمع مِن الوِحْدَات، والأوَّلُ المتَّصل، وهو إمَّا قارُّ الذَّاتِ – أي: مجتمِعُ(216) الأجزاء في الوجود – أو لا.

الثَّاني الزَّمانيُّ(217)، والأوَّل المقدارُ، ولا ثانيَ له في صفاتِه كلِّها، وهو صادقٌ بِنَفْيِ النَّظير(218) لكلٍّ منها، ونفْيِ(219) التَّعدُّدِ للمتعلِّق منها بتعدُّدِ متعلَّقاتِه[(220)].

وتعبيرُ الشَّارح(221) عن الأوَّلِ بالكمِّ المنفصل، وعن الثَّاني بالمتَّصل(222) هنا تجوُّزٌ؛ إذِ المعنى مِن حيث هو معنًى لا يقبل التجزُّؤ.

(ولا في أفعالِه(223)) مِن إيجادٍ وإعدامٍ، ففي هذه الصِّفة ردٌّ على النَّصارى القائلينَ بالتَّثليث[(224)]، وعلى الثَّنويَّة[(225)] – مِن المجوس – القائلين بالأصلين للعالَم، وعلى المعتزلةِ القائلين بأنَّ العبدَ يخلُقُ أفعالَه الاختياريَّة(226).

---

(215) ط: (الفرد). | المطبوع: (العدد).

(216) ط: (يجتمع).

(217) ط: (الزمان).

(218) ط: (النضر).

(219) ط: (وبنفي).

(220) ينظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج2 ص158.

(221) أي الشيخ السنوسي رحمه الله تعالى.

(222) الكم عرض، وهو الذي يقبل التجزؤ والمساواة والتفاوت لذاته، وهو ينقسم إلى متصل ومنفصل. فالمتصل: كل مقدار يوجد لأجزائه حد مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالنقطة للخط، وهو يقسم إلى: أ- ذي وضع: وهو الذي لأجزائه اتصال وثبات وتساوت في الوجود معا، فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة فقط كالخط ومنه ما يقبل في جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح. ب- وإلى ما ليس بذي وضع. وأما المنفصل فهو الذي لا يوجد لأجزائه لا بالقوة ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالعدد. ينظر: محمد بن محمد، الغزالي، **معيار العلم في فن المنطق**، تح: سليمان دنيا، (القاهرة: دار المعارف، 1961م)، ص317.

(223) ط: (ولا فِعاله).

(224) مراد النصارى بالتثليث كما يقول (قاموس الكتاب المقدس) هو: إله واحد، الأب، والابن، والروح القدس إله واحد، جوهر (ذات) واحد متساوين في القدرة والمجد. ويفسرون هذه العقيدة بقولهم: إن تعليم الثالوث يتضمن: 1- وحدانية الله. 2- لاهوت الأب والابن والروح القدس. 3- أن الأب والابن والروح القدس أقانيم يمتاز كل منهم عن الآخر منذ الأزل وإلى الآبد.4- أنهم واحد في الجوهر متساوون في القدرة والمجد. 5- أن بين أقانيم الثالوث تمييزاً أيضا في الوظائف والعمل؛ لأن الكتاب يعلم أن الأب والابن والروح القدس واحد في الجوهر، متساوون في القدرة والمجد. 6- أن بعض أعمال اللاهوت تنسب في الكتاب المقدس إلى الأب والابن والروح القدس مثل خلق العالم وحفظه، وبعض الأعمال تنسب على الخصوص إلى الأب مثل الاختيار والدعوة، وإن بعض الأعمال تنسب خصوصًا إلى الابن مثل

(فهذه) المعاني المدلولُ عليها بالألفاظِ، المدلولِ عليها بالنُّقوشِ (ستُّ صفاتٍ:)

(الأولى) منها: (نفسيَّةٌ، وهي الوجود) وتعريفُها عند [5/ب] مَن نفى الأحوال: ما لا يحتاج وصف الذَّات به إلى تعقُّلِ أمرٍ زائدٍ عليها، ككون الشَّيءِ ذاتًا، أو جوهرًا، أو موجودًا، وعند مثبتيها(227): ما لا يصِحُّ توهُّمُ ارتفاعِه عن الذَّات مع بقائها، كالأمثلة المذكورةِ(228).

(و) الصِّفاتُ (الخمسةُ) أو والخمس صفاتٍ(229) (التي بعدها) وهي: القِدَمُ، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنَّفس، والوحدانيَّةُ (سلبيَّةٌ) أي: مفهومُ كلِّ واحدٍ(230) منها سَلْبٌ(231) كسائر السَّلبيَّاتِ ممَّا لا نهاية له كما عُرِفَ مِن تعاريفها.

وعلى كلٍّ مِن التَّقديرينِ فتأنيث العدد جائزٌ فصيحٌ؛ لأنَّ وجوب تذكيرِه مع المؤنَّثِ، وتأنيثِه مع المذكَّرِ محِلُّه ما لم يُحذَفِ التَّمييزُ، أو يكونَ(232) العددُ صفةً، ولم يقل: سالبةٌ؛ لأنَّ السَّالبَ أعمُّ مِن السَّلْبيِّ؛ إذِ المعاني سالبةٌ(233) وليست سلبيَّةً.

والفرق بينهما: أنَّ دِلالة السَّلبيِّ على السَّلْبِ مطابَقةٌ، ودِلالةُ السَّالبِ عليه التزامٌ(234).

الفداء، وبعض الأعمال تنسب خصوصاً إلى الروح القدس مثل التجديد والتقديس. ينظر: سعود بن عبد العزيز الخلف، **دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية**، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، 2004م)، ص270.

(225) الثنوية طائفة من المجوس. وهم من قالوا بإلهين اثنين؛ هما النور والظلمة. وقالوا بأزلية النور، واختلفوا في أزلية الظلمة. ويزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس، فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر، والطبع، والفعل، والحيز، والمكان والأجناس، والأبدان والأرواح. ينظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1 ص243.

(226) ذهب المعتزلة إلى أن العبد يخلق أفعاله وهو المحدِث لها. ينظر: عبد الجبار بن أحمد، الهمداني، **الأصول الخمسة**، تح: فيصل بدير عيون. (الكويت: جامعة الكويت، 1998م)، ص323.

(227) ط المطبوع: (مثبتها).

(228) وقول الأكثر هو نفي الأحوال ورجحه الآمدي، ينظر تفصيله في: عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي**، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 2005م)، ج2 ص458.

(229) ط: (أو الخمس الصفات).

(230) المطبوع: (واحدة).

(231) ط + (أمر لا يليق به تعالى).

(232) ط المطبوع: (يكن).

(233) ط: (سالبته).

(234) الكفوي، **الكليات**، ص512.

ولمشابهة السَّلبيَّة للتَّخليةِ قدَّمَها على المعاني لمشابهتِها للتحْليةِ – بالمهمَلة – ولم يؤخِّرِ المعاني المختلَف فيها عن المعنويَّة المتَّفقِ عليها، بل قدَّمها اعتناءً بالرَّد على منكريها فقال:

(ثمَّ) للترتيب الذِّكْرِيِّ (يجب له تعالى) عقلًا وشرعًا (سبْعُ صفاتٍ، تُسمَّى صفاتِ المعاني) لأنَّ كلَّ واحدٍ منها معنًى قائمٌ بالذَّاتِ، والصِّفاتِ[235] الذَّاتيَّةِ؛ لأنَّها لا تنفكُّ عن الذَّات، والصِّفاتِ الوجوديَّة لأنَّها متحقِّقةٌ باعتبار نفْسِها، كما سيأتي، فهي المعاني[236] الوجوديَّةُ القائمةُ بالذَّات ما دامت الذَّات غيرَ معلَّلةٍ بعلَّةٍ.

(وهي) أي: [6/أ] السَّبْعُ: (القدرةُ) وهي صفةٌ يتأتَّى بها إيجادُ كلُّ ممكنٍ وإعدامُه على وَفْقِ الإرادة، وبدأ بها دون الحياة؛ لأنَّ الأفعال آثارُها. ثم ترقَّى فقال: (والإرادةُ) وهي[237] صفةٌ يتأتَّى بها تخصيصُ كلِّ ممكنٍ ببعضِ ما جاز عليه.

(المتعلِّقتان[238] بجميع الممكناتِ) لا ببعضِها، كما ذهب إليه المعتزلةُ؛ لِمَا يلزم عليه مِن انتفاء الوحدانيَّة المستلزم للمُحالِ، ولا بغيرها لِمَا يلزم عليه مِن تحصيل الحاصلِ، أو قلبِ الحقائق، وغيرِهما مِن اللوازم الفاسدة، فدخل فيها المستحيلاتُ، والواجبات العرَضيَّة، والأعدامُ السَّابقة، واللاحقةُ، فتأمَّلْ.

والتَّعلُّق –على ما رجَّحه المصنِّفُ–: طلب الصِّفة أمرًا زائدًا على الذَّات تقومُ به؛ أي: تتحقَّق بملابستِه بأنْ يصيرَ أثرًا لها، وعند غيره: نسبةٌ بين المتعلِّق والمتعلَّق به، بحيث[239] يكون القادرُ قادرًا على ذلك المقدورِ، والمقدورُ مقدورًا لذلك القادرِ مثلًا.

تنبيهٌ: المتعلِّق –بالكسر– على الثَّاني هو: المعنويَّة، كما ذهب إليه جمْعٌ، وقال آخَرُ: هو المعاني، كما دَرَجَ عليه المصنِّف؛ لظهوره وصحَّته.

---

(235) أي: وتسمى كذلك الصفات الذاتية.

(236) ط: (معاني).

(237) ط المطبوع + (وهي).

(238) ط: (المتعلقات).

(239) ط المطبوع: (بها).

(والعلمُ) وهو[240] صفةٌ بها الإحاطةُ بالأشياء على ما هي به (المتعلِّق)؛ أي: المقتضي لأمرٍ يقوم به، وبيَّن ذلك بقولِه: (بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات) كلِّيَّاتِها وجزئيَّاتِها مطلقًا على وجهٍ كلِّيٍّ، وجزئيَّاتِ الجائزات المتناهية بالفعل على وجهٍ جزئيٍّ.

فإنَّ للعلم: تعلُّقاتٍ قديمةً غيرَ متناهيةٍ بالفعل بالنِّسبة إلى [6/ب] الأزليّات، والممتنِعات، والمتجدِّدات غير[241] المتناهية، كالماهيَّات الكلِّية مِن الممكنات، والهُوِيَّاتِ، والخُصوصيَّات التي تُجدد[242] فيما لا يزال بحسب أوقاتِها، باعتبار أنَّها تتجدَّد وتوجدُ في المستقبَل في أوقاتها المعيَّنة. وتعلُّقاتٍ حادثةٍ متناهيةٍ بالفِعْلِ بالنِّسبة إلى المتجدِّدات، باعتبار وجودِها الآنَ، أو قبْلُ.

واعلم أنَّ المرادَ بالوجه الكلِّيِّ كونُ العلم واحدًا، والمعلومِ متعدِّدًا حاصلًا كلَّه عند المدرِك دُفعةً واحدةً بصورة واحدةٍ متألِّفةٍ[243] مِن صور الأجزاء، مهلة[244] ومنفصلةٍ إليها.

فالموجودات كلُّها مِن الأزلِ إلى الأبدِ معلومةٌ لله تعالى، حاضرةٌ عنده كلٌّ في وقتِه، وخصوصيَّاتِ[245] جزئيَّاتِها، وأحكامِها، لكنْ لا مِن حيث دخولُ الزَّمان عليه بحسب أوصافه الثَّلاثةِ، وحاضريَّةِ كلِّ موجودٍ، وماضِويَّتِه، ومستقبَلِيَّتِه[246] بالنِّسبة إلى الزَّمانيَّات أيضًا.

ومِثْلُ هذا العلم يكون ثابتًا مستمرًّا لا يتغيَّر أصلًا، كالعلم بالكليَّات الذي هو عِلْمٌ بالفعل، لا بالقوَّة كما توهَّمه بعضُهم مِن التَّمثيل المشهور.

والمرادُ بالوجه الجزئيِّ كونُ العلم متعلِّقًا بالمتجدِّد المعيَّن[247] مِن حيث إنَّه وُجِدَ أو زال، ومِثْلُ هذا التَّعلُّقِ مُتَنَاهٍ بالفعل بحسب تناهي المتجدِّداتِ، وغيرُ متناهٍ بالقوَّةِ كالمتجدِّدات الأبديَّة،

---

(240) ط المطبوع: (وهي).

(241) المطبوع: (الغير).

(242) ط: (تتجدد). | المطبوع: (ستتجدد).

(243) ط: (مؤتلفة).

(244) ط، المطبوع: (مُنْحَلَّةٍ)

(245) ط: (عنده في كل وقت وخصوص).

(246) ط: (ومستقبله).

(247) ط: (المعنى).

متغيّرٌ متبدّلٌ، إلَّا أنَّ تغيُّرَه لا يوجب تغيُّرًا في صفة العلم، ولا تغيُّرَ أمْرٍ حقيقيٍّ [7/أ] في ذاتِه تعالى، بل يوجب تغيُّرَ إضافة العلم وتعلُّقَه بالمعلومات، ولا فسادَ فيه.

ومِن ثَمَّ قيَّدنا الجزئيَّات مع الوجه[248] الجزئيِّ بالمتناهية بالفعل، مع ما قد يفيده مِن الإشارة إلى ما ذكره بعضُ المحقّقين مِن أنَّ تعلُّقَ العلم مطلقًا بالأمور غير[249] المتناهية بالتَّفصيل[250] ممتنعٌ، وأنَّه لا يلزم مِن ذلك نقصٌ، كما لا يلزم في القدرة والإرادةِ[251].

(والحياةُ) وهي صفةٌ يصحّ [252] لمن قامت به الإدراكُ، وليست البِنْيَةُ المخصوصة شرطًا لها، بل يجوز أنْ يجعلَها الله تعالى في جزءٍ لا يتجزَّأُ، خلافًا للفلاسفة والمعتزلةِ. (وهي لا تتعلَّق بشيءٍ)؛ أي: أمْرٍ.

(والسَّمعُ والبصرُ) وهما صفتان تحيطان بالأشياء على ما هي به إحاطة غير[253]، إحاطةَ العِلْمِ. والبصرُ في الأوَّل، والسَّمعُ في الثَّاني، وذهب الشَّيخُ إلى أنَّ إدراكَهما علمٌ بمتعلَّقِهما[254]، كسائر الحواسِّ (المتعلِّقان)؛ أي: المقتضيانِ لشيءٍ يقومان به، وبيَّن ذلك بقولِه: (بجميع الموجودات) فدَخَلَ القديمُ والحادثُ والألوانُ والأكوانُ، وخرج المستحيلاتُ وما لم يوجَدْ مِن الممكناتِ[255]؛ لصحَّة سمْعِ كلِّ موجودٍ وإبصارِهِ دون المعدومِ، واختصاصُ نحْوِ سمْعِنا بالأصواتِ عاديٌّ.

---

(248) ط: (الوجد).

(249) المطبوع: (الغير).

(250) ط: (بالتفضل).

(251) ورد العلماء على شبه الفلاسفة بأنه يَعْلَمُ الجزئيَاتِ علَى الوجهِ الكليِّ لَا الجزئيِّ؛ لأَنَّهُ لو عَلِمَهَا علَى الوجهِ الجزئيِّ لتغيّرِ العِلْمِ، فإِنَّ الجزئيَاتِ تتغيَّرُ بتغيُّرِ الأَزْمنةِ وَالأَحوَالِ، وَالعِلْمُ تَابِعٌ للمعلومَاتِ. ينظر: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراق، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تح: محمد تامر حجازي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 2004م)، ص735.

(252) ط، المطبوع: (تُصَححُّ)

(253) ط المطبوع + (إحاطة غير).

(254) ط: (بمتعلقاتها).

(255) ط: (الكائنات).

تنبيهٌ: عُلِمَ مِن كلام المصنِّفِ أنَّ تعلُّقاتِ السَّمعِ والبَصَرِ لا تكونُ إلا تنجيزيَّةً(256)، كما أشرنا إليه.

(والكلام) وهو المعنى الأزليُّ القائمُ بذاتِه تعالى،[7/ب] (الذي ليس بحرْفٍ ولا صوتٍ)، وهو كيفيَّةٌ قائمةٌ بالهواءِ يحمِلُها إلى الصِّماخِ(257)، والحرفُ كيفيَّةٌ عارضةٌ له، فهما مِن الأعراض وهِيَ حادثةٌ، ولا يجوز اتِّصافُ صفةٍ مِن صفات مولانا عزَّ وجلَّ بشيءٍ مِن الحوادث.

وإنَّما قال: (ويتعلَّق)؛ أي(258) الكلامُ (بما يتعلَّق به العلمُ مِن المتعلَّقات) وهي الواجباتُ والمستحيلاتُ والجائزاتُ مطلَقًا، دون المتعلِّق بمتعلَّقات العلمِ مثلًا، كما عبَّر فيما سبق؛ إشارةً إلى كثرةِ التَّعلُّقات بالنِّسبة إلى أنواع المتعلَّقات، أو إلى(259) أشخاصِها، أو أحوالِها، أو أحوالِ أشخاصها، أو أنواعِها، وتنبيهًا على أنَّها تنجيزيَّةٌ(260) في الأقسام الثَّلاثةِ؛ لِمَا يدلُّ عليه الفعل مِن التَّجدُّدِ والحدوث.

ولمْ يَعُدَّ الإدراكاتِ لِمَا فيها مِن الخلاف: هل ترجِعُ للعلمِ أم هي زائدةٌ عليه؟ مع كونِها لم يَرِدْ بها السَّمْعُ فتأمَّلْ.

(ثمَّ يجب له تعالى) عقلًا وشرعًا (سبْعُ صفاتٍ تُسمَّى صفاتٍ معنويَّةً) بالنَّصب أي منسوبة للمعاني، قالوا: ومنقلبةً عن أَلِفِ معنى، كما في أَرْطَوِيٍّ وملْهَوِيٍّ، مِن أَرْطَى ومَلْهَى(261)، (وهي

---

(256) ط: (تنجزية).

(257) الصِّمَاخ، خَرْقُ الأُذُنِ الباطِنُ الّذي يُفضِي إلى الرأْس، والسِّينُ لُغة فيها، والجمْع أَصمِخَةٌ وصُمُخٌ وصَمَائخُ. ويُقَال إنَّ الصِّماخ هُوَ (الأُذُنُ نَفْسُهَا)، والصِّمَاخ: البِئرُ القليلةُ الماءِ، والجمْع صُمُخٌ. ينظر: **تاج العروس**، مادة "صمخ"، ج7 ص293.

(258) ط – (أي).

(259) ط: (وإلى).

(260) ط: (تنجزية).

(261) أي أَن مَا كَانَ آخِره ألفا يجب قلب أَلفه واواً، كَقَوْلِك فِي قفا: قفوي، لِأَن الْأَلف تقرب من الْيَاء، والإمالة تدْخلهَا، كأنه صار اجتماع ثَلَاث ياءات. فإذا كَانَت الْألف رَابِعَة، وهي أَصْلِيَّة، فَالْوَجْه أَن تجْرِي مجْراهَا فِي الثلاثي، وتقلب واواً، كَقَوْلِهِم: ملهى: ملهوي، وأفعى أفعوي، فَهَذَا الْقيَاس. وَكَذَلِكَ حكم الْألف إذا كَانَت للإلحاق بِمَنْزِلَة الْأَصْلِيّ. وَذَلِكَ نَحْو: أرطى وعلقى، تَقول: أرطوي وعلقوي، فَإِن كَانَت للتأنيث، فَالْوَجْه فِيهَا الْحَذف، كَقَوْلِك فِي حُبْلَى: حبلي، ينظر: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، **علل النحو**، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1999م)، ص535.

ملازمةٌ للسَّبْعِ الأُولى) أي يلزمُ مِن الاتِّصافِ بها الاتصافُ بصفات المعاني التي هي عِلَلُها، أي: ملزوماتُها.

وإنَّما عَدَّها – مع(262) كونِه قال في «الكبرى(263)»: «المحقِّقونَ على أنَّ الحالَ مُحالٌ» – تتميمًا للفائدةِ، على أنَّه قال في «شرح الوسطى(264)»: «لكنَّ النَّفْسَ أمْيَلُ إليه» أي: إلى إثبات الحالِ.

واعلم أنَّ القاضيَ(265)، وإمامَ الحرمين(266)، وجماعةً مِن أئمَّتِنا، وأبا هاشمٍ مِن المعتزلة(267)، أثبتوا الحالَ،[8/أ] وهي الواسطة بين الوجودِ والعدمِ، بمعنى: لا موجودٌ ولا معدومٌ فقالوا(268): المتحقِّق إمَّا أنْ يكون تحقُّقُه باعتبار نفْسِه، أو اعتبار غيرِه:

الأوَّل: الموجود. والثَّاني: إمّا أنْ يكون الغيرُ الذي تحقَّق بسبَبِه ذاتًا موصوفةً به، أو معنًى قائمًا بالذَّات الموصوفة به: الأوَّل: الحالُ النَّفسيَّة. والثَّاني: الحال المعنويَّة، وهي ليست بموجودةٍ؛

---

(262) ط – (مع).

(263) أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي 865هـ **العقيدة الكبرى وشرحها**، تح: يوسف أحمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م)، ص133.

(264) السنوسي، **العقيدة الكبرى وشرحها**، ص 142.

(265) محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر، البصري الباقلاني نسبة إلى الباقلاء وبيعه، كان من أوحد زمانه في علم الكلام، سمع أبا بكر القطيعي، وروى عنه أبو ذر الهروي، ورد على الرافضة والمعتزلة والخوارج، من كتبه: **الملل والنحل**، مات سنة (403هـ). ينظر: عثمان بن قايماز، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (القاهرة: دار الحديث، 2006م)، ج17 ص193؛ صلاح الدين خليل بن أيبك، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث 2000م)، ج3 ص147.

(266) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوَيْني نسبة إلى جُوَيْن من نواحي نيسابور، أبو المعالي، إمام الحرمين، الإمام الأصولي المتكلم، سمع من أبيه، له أربعون حديثًا، نُقل عنه: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام". له: الشامل والإرشاد في أصول الدين، مات (478هـ). ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** ج 18ص 468؛ عبد الوهاب بن تقي الدين، السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ)، ج5 ص165.

(267) أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب، ابن أبي علي الجبّائي، من رؤوس المعتزلة، أخذ عن والده. له: من مصنفاته: تذكرة العالم والعدة في أصول الفقه توفي: (321). ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 15 ص63؛ محمد بن علي بن أحمد، الداوودي، **طبقات المفسرين**، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج1 ص307.

(268) ط: (قالوا).

بمعنى: أنَّها لا يصِحُّ وجودُها في الخارجِ، وإلَّا لزِمَها حالٌ أخرى، ويلزم قيام المعنى بالمعنى(269) ، والتَّسلسلُ(270) أيضًا، ولا معدومةٍ؛ بمعنى: أنَّها ليست نفيًا صِرفًا، بل لها تحقُّقٌ، لكن بالاعتبار كما تقدَّم. وكذا القول في الحال النَّفسيَّة. وأمَّا الجمهور والشَّيخ(271) فقالوا: ليس هناك إلَّا الذَّاتُ والصِّفاتُ الوجودية، التي هي المعاني(272) .

(كونُه تعالى قادرًا، ومريدًا، وعالمًا، وحيًّا، وسميعًا، وبصيرًا، ومتكلِّمًا) لا معنى له عندهم إلَّا قيام القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسَّمعِ، والبصرِ، والكلامِ بالذَّاتِ العَلِيَّةِ. وأمَّا عند القاضي وموافقِيه(273) : فالقادريَّة، والمريديَّة، والعالِميَّة، والحَيِّيَّة، والسمعيَّة، والبصريَّة، والكلاميَّة(274) المعبَّر عنها بكونِه قادرًا... إلى آخره؛ صفاتٌ ثابتةٌ على حِدَةٍ، كما تقدَّم.

(وممَّا يستحيل في حقِّه تعالى عِشرون صفةً(275)) قد تقدَّم أنَّ كمالاتِه تعالى لا تتناهى، فكذا ما ينافيها؛ لاستحالةِ كلِّ ما ينافي فردًا فردًا مِن كمالاتِه تعالى، فالتَّبعيض بالنِّسبة إلى ما يقابل مطلق الواجبات[8/ب] لا إلى ما يقابل ما قامت عليه الأدلَّة منها، أو بالنِّسبةِ لِمَا لم يَعُدَّه.

(وهي) أي: تلك العشرون المستحيلةُ (أضدادُ العشرين الأُوَلِ) الواجبة، والمراد: كلُّ ما ينافي واحدًا منها، ضرورةَ أنَّ منها ما ليس مِن قَبيل الضِّدَّينِ، والجملةُ المعترضةُ بين الإجمال والتَّفصيلِ لِزيادة التَّثبيت.

---

(269) قيام المعنى بالمعنى أي تحيزه تابع لتحيزه، والعرض لا تحيز بذاته حتى يتحيز غيره بتبعيته. ينظر: إبراهيم بن محمد، الباجوري، **حاشية الباجوري على شرح العقائد،** (بيروت: دار التقوى، 2020م)، ص 63.

(270) التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية. ينظر: الجرجاني، **التعريفات،** ص57.

(271) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن الأشعري، الإمام المتكلم المجتهد، أخذ الكلام عن الجبائي ثم رجع عن المعتزلة ورد عليهم، مؤسس مذهب الأشاعرة، له مقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة. مات ببغداد سنة (324هـ). ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج15 ص86؛ السبكي، **طبقات الشافعية،** ج3 ص347.

(272) والراجح عدم ثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم في الصفات، فلا واسطة بين النقيضين، وللتفصيل. ينظر: أحمد بن إدريس، القرافي، **نفائس الأصول في شرح المحصول،** تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (القاهرة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1995م)، ج1 ص510.

(273) أي القاضي الباقلاني ومن موافقه بالقول في إثبات الحال والراجح خلافه.

(274) ط: (والكلام).

(275) ينظر: ما يستحيل على الله عند الأشاعرة، الجويني، **العقيدة النظامية،** ص 138 وما بعدها.

(وهي) أي: العشرون الأولى، أو الأضداد؛ فلا اعتراض (العدمُ) وهو(276): انتفاءُ التَّحقُّقِ (والحدوثُ) وهو: الخروجُ مِن العدم إلى الوجودِ، أو: الوجودُ بعد عدمٍ، أو: كونُ الوجود مسبوقًا بعدمٍ (وطُرُوءُ العدمِ) أي: لحوقُه. واعلم أنَّ هذه أمورٌ اعتباريَّةٌ لا وجود لها في الخارج (277) .

(والمماثلةُ) أي: المساواة مِن جميع الوجوه فيما به المماثلةُ، فالمِثْلانِ: الأمرانِ المتساويان في جميع صفات النَّفس(278)، والمماثلةُ (للحوادث) تتحقَّقُ (بأنْ يكون جِرمًا) وهو ما له قيامٌ بذاتِه، بأنْ يكون تحيُّزه بنفسه(279) غيرَ تابعٍ لِتَحيُّز شيءٍ آخَرَ، وفسَّره الفلاسفة: بما يستغني عن محَلٍّ يقُوِّمُه، وعرَّفه المصنِّف بصفتِه النَّفسيَّة؛ تقريبًا على المبتدئ(280) فقال:

(أي: تأخذَ) بالنَّصب، عطْفُ نَسَقٍ(281) على مذهب الكوفيين لا بيانٍ؛ إذْ لا يكون في الأفعال، يعني: تَشْغَلُ (ذاتُه العليَّةُ قدْرًا مِن الفراغ) وهو الخلاءُ بالمدِّ، أي: الفضاءُ الخالي عن الشَّاغِلِ(282)، والمراد به: كونُ الجسمين لا يتماسَّان ولا بينهما ما يماسُّهما، وهو جائزٌ عند المتكلِّمين.

(أو) بأنْ (يكونَ تعالى عَرَضًا) [9/أ] بفتْحِ الرَّاء المهمَلة، وهو: ما لا يقوم بذاتِه، بل (يَقُومُ) أي: يوجَدُ ويحصُلُ في موضوع (283)، بأنْ يكون وجودُه في نفْسِه هو وجودُه في الموضوع(284)

---

(276) المطبوع: (هو) بدون الواو.

(277) يقصد الشيخ الرد على من قال بثبوت الحال، وجعل كونه مريدا وقادرًا وغيرها صفات مستقلة.

(278) ط – (النفس).

(279) ط: (نفسه).

(280) ط: (مبتدئ).

(281) عطف النسق: ذكره العلماء بأنه التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف، والاسم الذي قبل حرف العطف المتبوع، والاسم الذي بعده التابع: معطوفًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة:127]؛ فكلمة (إسماعيل) تابعة لـ (إبراهيم) في المعنى، وهو رفع القواعد من البيت، وكذا في الإعراب، وقد توسَّط بينهما حرف العطف الواو. ينظر: خالد بن عبد الله، ابن الوقاد، **شرح الأزهرية**، (القاهرة: المطبعة الكبرى ببولاق)، ص34.

(282) الخلاء بالمد هو المتوضأ أو المكان الذي لا شيء به، وأما الْخَلَا بِالْقَصْرِ وهو الرَّطْبُ مِنْ النَّبَاتِ، وَهُوَ مَا كَانَ غَضًّا مِنْ الْكَلَإِ والْحَشِيشُ هو الْيَابِسُ. ينظر: إسماعيل بن القاسم، القالي، **المقصور والممدود**، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1999م)، 329؛ الجوهري، **الصحاح**، مادة "خلا" ج6 ص2330.

(283) ط، المطبوع: (موضع).

(284) ط، المطبوع: (الموضع).

المعبَّر عنه هنا (بالجِرْم) الشَّامِلِ للجوهر والجِسْمِ، بخلاف وجود الجِرْمِ في الحيّزِ؛ فإنَّ وجودَه في نفْسِه شيءٌ، ووجودُه في الحيّزِ آخَرُ، ففيه ردٌّ على الفلاسفة حيث منعُوا قيامَه بالجوهر الفَرْدِ، (أو يكونَ في جهةٍ للجِرْمِ) لاستلزام الجهة، وهي: نهايةُ الامتدادِ التَّحيُّزِ، وكلُّ متحيّزٍ فهو جِرْمٌ.

والفعلُ معطوفٌ على «تأخُذَ»، وكذا ما بعده، لا على مدخولِ «أنْ»؛ لأنَّ الحدوثَ والأغراض[285] ليسا مِن الصِّفات النَّفسيَّة التي يكون الاشتراكُ[286] فيها موجبًا للمماثلة، اللهم إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّ الاشتراكَ في لازمِ الصِّفةِ النَّفسيَّةِ كالاشتراك فيها نفْسِها.

(أو) يكونَ (له هو[287]) تعالى (جهةٌ)؛ لأنَّ ذا الجهة لا يكون إلَّا متحيّزًا، وأُكِّدَ بالضَّمير المنفصلِ دفْعًا لِمَا عسى أنْ يُتَوهَّم أنَّ الضَّمير المجرور للجِرْمِ. (أو يتقيَّدَ بمكانٍ) أو حيّزٍ، أي: يلازمُه، فلا تُعقَلُ ذاتُه منفكَّةً عنه؛ لاستلزام الأوَّلِ المقدارَ المستلزمَ للتَّجزُّؤِ المستلزم للجِرميَّة، والثَّاني التناهيَ، أو التَّجزُّؤَ[288]؛ لأن المكان عند المتكلِّمينَ وأفلاطون بُعْدٌ موهومٌ يشغلُه الجسم بنفوذِه فيه.

والحيّز: هو الفراغُ المتوهَّم الذي يشغلُه شيءٌ ممتدٌّ، أو غيرُ ممتدٍّ، كالجوهر الفَرْدِ، فالمكان أخصُّ مِن الحيّزِ. والبُعْدُ: عبارةٌ عن امتدادٍ قائمٍ بالجسم، أو بنفْسِه عند القائلين بوجودِ الخلاء.[289]

وقولُه: [9/ب] (أو زمانٍ) استطرادٌ[290]؛ لِكَوْنِ التَّقييد به فَرعًا عن وجود حادثين مقترنَيِ الوجودِ؛ لأنَّه عبارةٌ عن مقارنةِ متجدِّدٍ[291] موهومٍ لمتجدِّدٍ معلومٍ؛ إزالةً للإبهامِ، فهو مستلزمٌ للحدوثِ، والحدوثُ لا يستلزم خصوصَ الجِرميَّة.

(أو تتَّصِفَ ذاتُه العليَّةُ بالحوادث) التي هي الأَعراضُ؛ إذْ لا يتَّصف بها إلَّا ما هو جِرْمٌ؛ لاستحالة قيامِ العَرَضِ بمِثْلِهِ. (أو تتَّصِفَ) ذاتُه تعالى[292] (بالصِّغَرِ) بأيِّ معنًى كانَ، الشَّامِلِ لِقِلَّةِ

---

(285) ط: (والأعراض).
(286) ط: (للاشتراك).
(287) ط – (هو).
(288) ط: (والتجزؤ).
(289) الكفوي، **الكليات**، ص236.
(290) وهو أن يأخذ المتكلّم في معنى، فبينا يمرّ فيه يأخذ في معنى آخر؛ وقد جعل الأول سببا إليه. ينظر: الحسن بن عبد الله، العسكري، **الصناعتين: الكتابة والشعر**، تح: علي البجاوي، محمد أبو الفضل، (بيروت: المكتبة العصرية، 1419هـ)، ص398.
(291) ط: (متجرد).
(292) ط، المطبوع: (العلية).

الأجزاء وغيرِها، (أو الكِبَرِ) بمعنى: كثْرةِ الأجزاءِ، لاستلزامِها التَّركيبَ المستلزمَ للجِرْمِيَّة، أو بمعنى: طُولِ المدَّة، بخلافِه بمعنى: العِظَمِ والشَّرَفِ.

(أو تتَّصِفَ) ذاتُه العَلِيَّة[293] (بالأغراض) مُطلَقًا، جمْعُ غَرَضٍ بِالغَيْنِ المعجَمة، وهو: الأمرُ الباعثُ عن[294] جلْبِ المصالح، أو دَرْءِ المفاسد. (في الأفعال) كالخلْقِ، والرِّزق، والإضرار، والنَّفْع، (والأحكامِ) كالإيجابِ، والتَّحريم؛ لاستلزامِها الإيجابَ الذَّاتيَّ، أو النَّقصَ، أو الاتِّصافَ[295] بالحوادثِ المستلزمِ للجِرْمِيَّة.

ولَمَّا أطال في تفسير المماثلة غيَّر الأسلوبَ في العطْفِ خشْيَةَ أنْ يُتوهَّمَ أنَّ المعطوفَ مِن جُملةِ ذلك التَّفسير فقال: (وكذا[296] يستحيلُ عليه)[297] (ألَّا يكونَ قائمًا بنفْسِه) أي بذاتِه، وذلك يتحقَّقُ (بأنْ يكون تعالى صفةً) أي: معنًى مِن المعاني التي ليست بذاتٍ[298]، فهو أعمُّ مِن العَرَضِ، (تقوم بمحلٍّ) أي: ذاتٍ؛ لأنَّ كلَّ ما ليس بذاتٍ يفتقِرُ إلى ذاتٍ يقوم بها، أي: يختصُّ بها اختصاصَ النَّعتِ بالمنعوتِ. [10/أ]

فافتقارُ الصِّفاتِ السَّنيَّةِ إلى الذَّاتِ العَلِيَّة، بمعنى أنَّها مختصَّةٌ بها اختصاصَ النَّعتِ بالمنعوت، فلا تستقلُّ بدونها، لا بمعنى الاحتياج إلى الموجِدِ لا بالاختيار ولا بالإيجاب. (أو)[299] يكون تعالى جائزَ[300] الوجود حتَّى (يحتاج إلى مخصِّصٍ) أي: مريدٍ يخصِّصه[301] هو، أو صفةٍ مِن صفاته ببعض الجائزات؛ إذْ كلٌّ منهما يستلزم الحدوثَ[302]، ومولانا جلَّ وعز واجب القِدَمِ والبقاءِ والغِنى المطلق.

---

(293) ط – (العلية).

(294) ط المطبوع: (على).

(295) ط المطبوع: (والاتصاف).

(296) ط: (وكذلك).

(297) ط، المطبوع + (تعالى).

(298) ط: (بذاته).

(299) ط – (أو).

(300) ط: (واجب).

(301) ط: (يخصه).

(302) ط: (للحدوث).

(وكذا يستحيل عليه تعالى ألَّا يكون واحدًا)، وذلك يتحقَّقُ (بأنْ يكون مركَّبًا في ذاته) أي: مؤلَّفا مِن أجزاءٍ، أو متبعِّضًا ومتجزِّئًا[303]، أي: منحلًّا إلى أجزاءٍ؛ فإنَّ ما له أجزاءٌ يسمَّى باعتبار تألُّفه منها مركَّبًا، وباعتبار انحلالِه إليها متبعِّضًا ومتجزِّئًا. وقيل: إنْ لوحظ في انحلالِه إلى أجزائه كونُه مركَّبًا منها فهو متحيِّز[304]، إلَّا فهو متبعِّضٌ.

(أو يكونَ له مماثلٌ في ذاته) بأنْ توجد ذاتٌ أخرى مثلُ ذاتِه، (أو)[305] مماثلٌ (في صفاتِه) القائمة بذاتِه، بأنْ يتعدَّد[306] كلُّ واحدٍ منها بتعدُّدِ متعلَّقِها، أو الخارجةِ[307] عنها، بأنْ يكون لذاتٍ أخرى صفةٌ تشبه صفةً مِن صفاته في أيِّ وجهٍ.

(أو يكونَ معه في الوجود مؤثِّرٌ في فِعْلٍ مِن الأفعال) بأنْ يخلُقَ كما يخلقُ مثلًا؛ لاستلزام الجميع الحدوثَ كما يأتي.

(وكذا يستحيل عليه تعالى العجزُ) وهو – كما ذهب إليه الجمهور –: صفةٌ يتعذَّر معها إيجاد الممكن وإعدامُه، و«على» في قوله: (على ممكنٍ ما) بمعنى: «عن» و«ما» زائدةٌ لتأكيد التَّنكير، أي: لا يتعذَّر عليه أيُّ ممكنٍ، [10/ب] وإلَّا لكانت القدرة حادثةً، بل منتفيةً رأسًا.

ويستحيل عليه تعالى (إيجادُ شيءٍ مِن العالم) أي: خلْقُه، جِرمًا كان أو عَرَضًا (مع كراهيَّتِه[308] لوجودِه) أي خروجِه مِن العدم.

ولَمَّا كان إيجاد الشَّيءِ مع كراهِيَةِ الله تعالى وجودَه بمعنى عدم الرِّضى به مِن مكتسبه واقعًا، كالمحرَّمات والمكروهات؛ خَشِيَ أن يُتوهَّم أنَّها المرادة هنا ففسَّرها بقولِه: (أي: عدمِ إرادته) تعالى (له[309]، أو مع الذُّهول[310]) عنه حالةَ إيجادِه (أو) مع (الغفلةِ[311]) عن قصدِه؛ بأنْ أوجدَه مِن غيرِ قصْدٍ.

---

(303) ط: (أو متجزئا).
(304) المطبوع: (متجزئُ).
(305) ط – (أو).
(306) ط: (تعدد)، المطبوع (تتعدد).
(307) ط: (والخارجة).
(308) ط: (كراهية)، المطبوع: (كراهته).
(309) ط – (له).

أو إيجادُ شيء منه (بالتَّعليل) بأنْ تكون ذاتُه تعالى علَّةً[312] لوجودِه، (أو بالطَّبع[313]) بأنْ تكون مؤثِّرةً فيه بالطَّبع، والفرق بينهما: أنَّ الأوَّل لا[314] يتوقَّف على توفُّر الشُّروطِ وانتفاءِ الموانع، كحركة الإصبع لحركة الخاتَم، بخلاف الثَّاني، كالنَّار لإحراق[315] الحطبِ؛ وذلك لمنافاة[316] كلٍّ منهما الإرادةَ؛ إذْ هي القصدُ إلى التَّخصيصِ ببعض الجائزات، وقصدُ إيجاد شيءٍ مع قصْدِ عدمِ إيجادِه محالٌ، كقصد إيجاد المجهولِ أو الموجودِ؛ لأنَّ إرادتَه تعالى عامَّةُ التَّعلُّق بالواقعِ وغيرِه مِن الممكنات، فيستحيل وقوعُ ما لم يُرِدِ الله تعالى وقوعَه، وعدمُ وقوع ما أرادَ وقوعَه.

فإرادة كلٍّ مِن هذين دالَّةٌ على نفْيِ إرادة[317] الآخَرِ، وإلَّا لاجتمع[318] الضِّدَّان[319] ، والذهولُ والغفلةُ مِن قَبيل الجهل البسيط، والمعلولُ والمطبوعُ لا يفارقان العِلَّة [11/أ] والطَّبْعَ، وهما – والحالة ما ذُكِرَ – موجودان.

تنبيهٌ: الذُّهول: عدمُ استثبات الإدراك حَيْرَةً ودَهَشًا، والغفلة: عدمُ إدراك الشَّيء مع وجود ما يقتضيه، وفي «شرح جمع الجوامع» للمحقِّق أنَّهما مترادفان[320] .

(وكذا يستحيل عليه تعالى الجهلُ) وهو: عدمُ العلم بالشَّيء، فليس ضدًّا للعلم، بل يقابلُه تقابُلَ العدَمِ والمَلَكَةِ.

---

(310) ذَهَلَ عنهُ، تَرَكَهُ عَلى عَمْدٍ، أَو نَسِيَهُ لِشُغْلٍ، الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "ذهل"، ج29 ص18.

(311) غَفَلَ عَنهُ غَفْلَةً وغُفولاً: تَرَكَه وسَها عَنهُ. الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "غفل"، 30ص 108.

(312) ط: (عليه).

(313) طَبْع: الطَّبْع والطَّبيعة: الخَليقة والسَّجيّة التي جُبِل عليها الإنسان. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "طبع"، ج8 ص232.

(314) ط – (لا).

(315) ط: (ولإحراق).

(316) ط: (المنافاة).

(317) ط – (إرادة).

(318) ط: (لاجتمعا).

(319) الضدان: هما صفتان وجوديتان تتعاقبان في موضوع واحد يستحيل أن تجتمعا كالسواد والبياض، لكن ممكن أن ترتفعا. ينظر: الجرجاني، **التعريفات**، ص117.

(320) ينظر التفصيل في: حسن بن محمد بن محمود، العطار، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ج1 ص216.

(وما في معناه بمعلومٍ ما[321]) كالظَّنِّ والشَّكِّ[322] ، والوَهْمِ، والسَّهوِ، والنِّسيانِ[324][323] ، والذُّهولِ، والغفلة؛ لأنَّ كلًّا منها يضادُّ العلمَ، وقد يفرَّق[325] بين النِّسيان والسَّهو: بأنَّ النِّسيان زوال الصورةِ عن القوَّةِ المدرَكة مع بقائها في الحافظة[326] ، والسَّهوُ: زوالُها عنهما معًا. وتحقيقُ الفرق بين ما ذُكِرَ لا يليق بهذا المختصر[327] ، وقد حقَّقناه في الأصل[328] .

(و)[329] يستحيل عليه تعالى (الموتُ) وهو عند المتكلِّمين: صفةٌ لا يتأتَّى معها الإدراك، وقيل: عدمُ الحياة عمَّا مِن شأنه الحياةُ، وقيل: عدمُ الحياة مطلقًا (والصَّممُ والعمى[330]) وكلٌّ منهما صفةٌ لا يتأتَّى معها انكشافُ الموجود (والبَكَمُ) وهو: صفةٌ لا يتأتَّى معها الإخبار عن المعلوم.

(وأضدادُ الصِّفاتِ المعنويَّة واضحةٌ من هذه) المستحيلاتِ المقابلةِ للمعاني التي هي العجز وما بعده؛ لأنَّا إذا عرفنا أنَّ ضدَّ القدرة العامَّةِ العجزُ عن ممكنٍ ما، عرفْنا أنَّ ضدَّ المعنويَّةِ اللازمةِ للقدرة، وهي كونُه قادرًا على جميع الممكنات، كونه عاجزًا [11/ب] عن ممكنٍ ما، وهكذا... إلى آخر السَّبعة.

ولَمَّا أوجبت المعتزلة عليه تعالى فِعْلَ بعض الممكنات، وأحالوا بعضَها، بالَغَ في ردِّه بالتَّوكيد بـ«أمَّا» فقال: (وأمَّا الجائزُ في حقِّه تعالى) أي: مهما يكن مِن شيءٍ فالجائز في حقِّه تعالى

---

(321) ط – (ما).

(322) الفرق بينهما أن الشك: هو تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر. وأما الظن فهو تجويز أمرين أحدهما أقوى من الآخر. ينظر: محمد بن الحسين القاضي، ابن الفراء، **العدة في أصول الفقه**، تح: أحمد بن علي بن سير المباركي، (د. ن، ط: 2، 1990م)، ج1 ص83.

(323) ط – (والنسيان).

(324) الوهم هو: الطرف المرجوح فهو المقابل للظن. والسهو هو الذهول عن المعلوم، وهو أخف من النسيان. والنسيان هو: زوال الصورة عن المدركة والحافظة معاً، فيحتاج – حينئذٍ – إلى سبب جديد. النملة، ينظر: عبد الكريم بن علي، النملة، **الْمُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ**، (الرياض: مكتبة الرشد، ط.1، 1999م)، ج 1ص107 – ج1 ص337.

(325) ط: (فرق).

(326) ط: (الحافظ).

(327) ط: (المختص).

(328) يقصد في شرح أم البراهين الذي شرحه الشيخ، ومنه اختصر هذا الكتاب ولم يطبع.

(329) ط + (كذا).

(330) ط: (والعمى والصمم).

هو: (فِعْلُ كلِّ ممكنٍ) فرْدٍ فرْدٍ (أو) تنويعيَّةٌ (تَرْكُه) أي الفعل، فدخل فيه أفعال الحيوانات كلِّها، والمسبَّبات(331) المقترنة بأسبابها عادةً أو شرعًا، وبعثة الرُّسُلِ، وما جاؤوا به مِن أحوال الآخرة جملةً وتفصيلًا.

وإنَّما عَطَفَ التَّرْكَ على الفعل لأنه ليس بفعلٍ عند الشَّيخ.

تمهيدٌ: القضيَّةُ: قولٌ يحتمل الصِّدق والكذِبَ لذاتِه، وهي: حَمْلِيَّةٌ إنِ انحلَّت بطرفيها إلى مفرَدين، نحو: العالمُ حادثٌ، وليس العالم بقديمٍ، ويسمَّى المحكوم عليه فيها: موضوعًا، والمحكومُ به: محمولًا؛ وشرطيَّةٌ إنِ انحلَّت إلى قضيَّتين، نحو: لو كان حادثًا لكان له محدِثٌ. والموجود إمَّا حادثٌ، وإمَّا قديمٌ، ويسمَّى الجزء الأولُ منها: مقدَّمًا، والثَّاني: تاليًا(332).

والقياسُ: قولٌ مؤلَّفٌ مِن قضايا، إذا سلِمَتْ لزِمَ منها(333) لذاتِها قولٌ آخرُ، وهو استثناءٌ إنْ كان ذلك القولُ أو نقيضُه مذكورًا فيه بالفعلِ، نحو: إنْ كان متغيِّرًا فهو حادثٌ، لكنَّه متغيِّرٌ، ولو لم يكن قديمًا لكان حادثًا، لكنَّه ليس بحادثٍ.

وتسمَّى أُولاهُ شرطيَّةً واستثناءً، نقيضُ التَّالي منها يُنتِجُ نقيضَ مقدَّمها، واستثناءُ عينِ مقدَّمِها يُنتِجُ عينَ تاليها، وتسمَّى ثانِيهِ استثنائيَّةً واقتراني،[12/أ] إنْ كان ذلك القول مذكورًا فيه بالقوَّة، نحو: العالَم حادثٌ، وكلُّ حادثٍ له محدِثٌ، وتسمَّى الأولى: بالصغرى، والثَّانية: بالكبرى.

والبرهانُ أخصُّ مِن القياس؛ لأنه قياسٌ مؤلَّفٌ مِن قضايا يقينيِّةٍ، فعلى المبرهِنِ أنْ يبيِّنَ صحَّة القضيَّتين، لتظهر صحَّة النَّتيجة.

إذا فهمتَ ذلك واستحضرْتَه يتَّضحُ لك إن شاء الله ما قرَّرنا(334) به قولَ المصنف: (أمَّا برهانُ وجودِه تعالى) أي: دليلُه المركَّب مِن مقدَّمتين يقينيَّتين(335)، فهو أن يقال: (حدوثُ العالم) أي: العالمُ حادثٌ، وكلُّ حادثٍ له محدِثٌ، فينتج: العالَم له محدِثٌ، وهو المطلوب؛ لأنَّ المحدَثَ لا

---

(331) ط: (والشبهات).

(332) ينظر: تعريف القضايا البسيطة والمركبة وغير ذلك عند الجرجاني في **التعريفات**، ص176.

(333) ط المطبوع: (عنها).

(334) ط: (قررناه).

(335) ط: (يقينية).

يكون إلا موجودًا[336]. ثمَّ أخَذَ في بيان المقدَّمتين، وبدأ ببيان الكبرى جبرًا[337] لِمَا فاتها مِن الذِّكْرِ فقال:

(لأنَّه) أي: العالَم (لو لم يكن له محدِثٌ) أي: موجِدٌ أوجده مِن العدم، ولَمَّا[338] كان المراد مِن هذا اللفظ مفهومَهُ وهو خفِيٌّ على المبتدئ، انتقل منه[339] إلى المنطوقِ[340] الذي هو أقوى وأوضحُ فقال: (بل حَدَثَ لنفْسِه[341]) فصار المعنى: لو حدث العالم بنفسه (لَزِمَ أنْ يكون) الوجودُ، والكِبَرُ، والكُرِيَّة[342]، والزَّمن الماضي، والتَّحتيَّة مثلًا، التي[343] كلُّ واحدٍ منها (أحدُ الأمرين المتساويين) وهما الوجود والعدمُ[344]، الكِبَرُ والصِّغَرُ والكُرِيَّة[345] والبساطةُ، والزَّمان الماضي واللاحق، والتَّحتيَّة والفوقيَّة ونحوها مثلًا (مساويًا[346] لصاحبه) أي: مقابِلِه، على نحوِ ما سبق (راجحًا عليه) أي: على صاحبه (بلا سببٍ). [12/ب]

---

(336) ينظر أيضًا: الجويني، **العقيدة النظامية**، ص: 129 – 132؛ يقول الباقلاني: "جميع العالم العلوي والسفلي لا يخرج عن هذين الجنسين، الجواهر والأعراض وهو محدث بأسره". ويقول أيضاً: "ولا بد لهذا العالم المحدث المصور من محدث مصوِّر، والدليل أن الكتابة لا بد لها من كاتب". محمد بن الطيب، الباقلاني، **التمهيد**، تصحيح: ريتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، (بيروت: المكتبة الشرقية، 1957م، د.ت)، ص22 – ص23.

(337) ط: (خبرًا).

(338) ط: (لما) بلا واو.

(339) ط: (عنه).

(340) المنطوق: وهو ما دلَّ عليه اللفظ في محل النُّطق، وهو جزء من الدِّلالة اللفظية، وأمثلته كثيرة جدًّا، كقوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} [البقرة: 275]، فالآية تدل بمنطوقها على جواز البيع وتحريم الربا. والمفهوم: هو ما دلَّ عليه اللفظ لا في محل النطق، أي إن اللفظ دلَّ على حكم شيء لم يذكر في الكلام ولم ينطق به. ينظر: العراقي، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، ص114؛ محمد مصطفى الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، (دمشق: دار الخير للطباعة، ط.2، 2006م)، ج2 ص 148.

(341) ط، المطبوع: (بنفسه).

(342) ط: (الكبرية).

(343) ط: (إلى).

(344) ط– (العدم).

(345) ط: (الكبرية).

(346) ط: (متساويا).

فهذه الشَّرطيَّة[347] وبيان الملازمة بين مقدَّمها، وهو لو لم يكن له محدِثٌ، وتاليها، وهو لَزِمَ أن يكون... إلى آخره، أي: الدَّليل على صحَّة ارتباط أحدِهما بالآخرِ، بحيث يلزم مِن الحدوث بغير محدِثٍ لزومُ رُجحانِ أحدِ المتساويينِ بلا سببٍ، هو وجوب التَّساوي الذَّاتيّ[348] بين ما ذُكِرَ.

فلو ترجَّح بعضُها على بعضٍ لَوَجَبَ اجتماعُ رُجْحَانِه على مقابِلِه، مع وجوبِ مساواتِه له[349] في القَبول والإمكان لذاتِه، (وهو) أي: الجمعُ بين الاستواء والرُّجحانِ الذَّاتيَّينِ (مُحالٌ)؛ لأنَّه جمْعٌ بين نقيضينِ، وهو بديهِيُّ الاستحالة، فأنتجَ: أن[350] له محدِثًا وهو المطلوب.

ثمَّ شَرَعَ[351] في بيان الصُّغرى، وهو حدوث العالم، فقال: (ودليلُ حدوثِ العالَم) وهو: ما سِوى الله تعالى مِن الأجرام[352] والأعراضِ (ملازَمته) أي: العالَم، بمعنى: بعْضِه، وهو: الأجرام، ففيه استخدامٌ، ويجوز أنْ يكون المراد بالعالَم الأجرامُ فقط مجازًا[353]، مِن باب تسمية[354] الجزء بِاسْمِ الكلِّ، فيكون الضَّمير عائدًا إليه بذلك المعنى، أي: الأجرامُ.

ملازمتُه (للأَعراض) جمْعُ عَرَضٍ، بفتْحِ العين[355] والرَّاء المهمَلتين[356]، (الحادثةِ مِن حركةٍ) وهو: كونُ أوَّلٍ في مكانٍ ثانٍ، (وسكونٍ) وهو كونُ ثانٍ في مكانٍ أوَّلٍ، وغيرِهما[357]، كالألوان[358]، والأشكال، والمقادير، (وملازِمة[359] الحادِثِ حادِثٌ) فأنتج: الأجرامُ حادِثةٌ، وهو جزءُ المطلوبِ، ويَلزم حدوثُ بقية الأعراض التي هي الجزء الثَّاني؛ لأنها لا توجد إلَّا في جِرْمٍ.

---

(347) ط: (الشروطية).

(348) ط: (اللاتي).

(349) ط – (له).

(350) ط: (أنه).

(351) ط: (شرعًا).

(352) وهو ما كان قائما بنفسه وهو الجوهر. ينظر: محمد بن علي، التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح: علي دحروج، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط.1، 1996م)، ج1 ص603.

(353) ط – (مجازًا).

(354) ط: (تسميته).

(355) ط: (عرض بالعين).

(356) الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "عرض"، ج18 ص391.

(357) ط: (وغيرها).

(358) ط: (كالأكوان).

أمَّا الصُّغرى فضروريَّةٌ، [13/أ] وأمَّا الكبرى فبيانُها: أنَّ ما لا ينفكُّ عن الحادث فهو حادثٌ؛ لأنَّ كلَّ حادِثٍ لا بُدَّ أن يكونَ لوجودِه أوَّلٌ، وإلَّا لزِمَ اجتماعُ وجودِ الشَّيءِ وعَدَمِه، وهو ضروريُّ الاستحالة.

واعلم أنَّ صحَّة هذا الدَّليل موقوفةٌ على إثباتٍ زائدٍ على الأجرام، وهو الأعراض، وإثباتِ حدوثِه، واستحالةِ انفكاك الأجرام عنه، وإبطالِ حوادثٍ لا أوَّلَ لها، وأنَّ صحَّةَ الثَّاني مِن هذه الأربعة متوقّفةٌ على إبطال قيامِ ذلك الزَّائدِ بنفْسِه، وإبطالِ انتقالِه، وإبطالِ كونِه، وظهورِه، وإثباتِ استحالةِ عدم القديم.

أمَّا الأوَّل فضروريٌّ؛ إذْ ما مِن عاقلٍ إلَّا ويُحسُّ أنَّ[360] في ذاتِه معانٍ زائدةً عليها، وكذا الثَّالثُ كما تقدَّم، وأمَّا الرَّابع فقد أشرْنا إليه، كما سنشير إلى ما بعدَه، وأمَّا[361] الثَّاني فقد ذكره المصنف بقولِه:

(ودليلُ حدوثِ الأعراضِ) والمراد بها هنا: الحركةُ والسُّكونُ، والجمع باعتبارِ الأفراد، أو هما ونحوُهما[362]: (مشاهدةُ) مطلَقٌ (تغيُّرِها) أي: الأعراضِ، بأحد المعنيين المذكورين، الشَّامِلِ لتغيُّرِها (مِن عدمٍ) صِرْفٍ (إلى وجودٍ) صِرْفٍ[363] (ومِن وجودٍ) صِرْفٍ (إلى عدمٍ) صِرْفٍ؛ لأنَّ وجودَ الحركة مثلًا، لو لم يكن طارئًا بعد عدمٍ، لكان موجودًا قبْلُ، فلا يخلو[364] إذًا عن أنْ يكون في محلٍّ.

فهو إمَّا نفْسُ المحلِّ[365] المشاهدِ طريانُها فيه؛ فقد كان كامنًا[366]، أو غيرُه؛ فلا يصل إليه[367] إلَّا بانتقاله عن غيرِه إليه، أو لا[368] يكون في محلٍّ؛[13/ب] فقد قام بنفْسِه.

---

(359) ط، المطبوع: (ملازم).
(360) ط + (هذا).
(361) ط: (وما).
(362) ط: (وهما ونحوها).
(363) ط − (صرف).
(364) ط: (يخلق).
(365) ط − (المحل).
(366) ط المطبوع + (فيه).

والكلُّ باطلٌ؛ لِمَا يلزم على الأوَّل مِن اجتماع النقيضين[369] وغيره مِن المُحال، وعلى الثَّاني والثَّالث مِن قلب الحقيقة، فإذا وجود الحركةِ إمَّا طارئٌ بعد عدمٍ، وهو عين الحدوثِ، أو طارئٌ عليه العدمُ، وهو مستلزم للحدوث؛ لاستحالة عدم القديم[370]، كما يأتي في برهان البقاء، وكلُّ ما كان وجودُه[371] طارئًا على عدمِه، أو عدمُه[372] طارئًا على وجودِه فهو حادثٌ. فأنتج: أنَّ الأعراضَ حادثةٌ، وهو المطلوب.

ويجوز أنْ يكون التَّقدير: الحركةُ والسُّكون متغيّران مِن عدمِ ظهورٍ، إلى وجودِ ظهورٍ، وعكسه، وكلُّ ما هو كذلك فهو حادثٌ. أمَّا الصُّغرى فمسلَّمةٌ، وأمَّا الكبرى فيلزم أنْ تُسلَّم أيضًا، ويعتقد أنها قبل الظُّهور لا وجود لها أصلًا؛ لقيام[373] البراهين المشار إليها آنفًا.

وبما قدَّرناه وقررناه مِن كون الصُّغرى دائرةً بين التَّسليم والمنعِ، والمطلوبُ – الذي هو الحدوثُ – غيرُ مسلَّمٍ؛ ظَهَرَ اختلافٌ معنويٌّ بينهما يَبعُدُ[374] عن المصادرة، فتأمَّلْ.

(وأمَّا برهان وجوبِ القِدَم له تعالى) فهو (لأنَّه لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا) لوجوب انحصار كلِّ موجودٍ في القِدَم والحدوثِ؛ إذْ لا واسطة بينهما؛ لأن أحدَهما مساوٍ لِنقيضِ الآخَرِ، وكما لا يخرُجُ الشَّيء عن النَّقيضينِ[375]، لا يخرج عن الشَّيءِ وما يساوي نقيضَه. لكنَّه تعالى ليس بحادثٍ، وإلَّا (فيفتقرُ إلى مُحدِثٍ) لِمَا تقدَّم مِن استحالة حدوثِ شيءٍ لنفسِه.

---

(367) ط – (إليه).

(368) ط: (ولا).

(369) ذكروا في النقيضين تعاريف عدة منها النقيضان: هما اللذان لا يجتمعان، ولا يرتفعان معاً كالوجود، والعدم، والحركة، والسكون في الشيء الواحد في الوقت الواحد. الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ص376.

(370) ط المطبوع: (القدم).

(371) ط –(وجوده).

(372) ط: (وعدمه).

(373) ط: (قيام).

(374) ط: (ببعيد).

(375) ط: (النقيض).

(وحينئذ) لا بُدَّ أن يفتقر ذلك المحدِثُ إلى مُحدِثٍ أيضًا؛ لانعقاد التَّماثُلِ(376) بينه [14/أ] وبين محْدَثه(377) – بالفتح –، فإنْ كان المفتقِرُ إليه هو الأوَّل ولو بواسطةٍ، أو وسائطَ أيضًا (يلزم الدَّور(378)) وهو مُحالٌ؛ لِمَا فيه مِن تقدُّمِ الشَّيء على نفْسِه بمرتبةٍ(379) أو أكثر.

(و) إنْ كان غيرَه يلزمُ (التَّسلسلُ) وهو مُحالٌ أيضًا؛ لِمَا يؤدِّي إليه مِن الجمع بين الفراغ وعدمِ النِّهاية، وإذا استحال كلٌّ مِن الدَّور والتَّسلسُلِ؛ استحال ما يستلزمُهمَا(380)، وهو افتقارُ المحدِث الثَّاني إلى آخَرَ، وهكذا على القَهقَرَى(381) إلى استحالة نفْيِ القِدَمِ الذي هو الملزوم الكاذبُ، فيجب نقيضُه الذي هو القِدَمُ(382)، وهو المطلوبُ.

(وأمَّا برهان وجوب البقاء له تعالى) فهو (لأنَّه لو أمكن أنْ يَلحقه العدمُ) فضلًا عن أنْ يلحقه بالفعل، (لانتَفَى عنه القِدَمُ) وذلك (لكون وجودِه) تعالى (حينئذٍ) أي: حين انتفاءِ القِدَمِ، (يصير جائزًا لا واجبًا) لِقَبوله العدمَ، والواجب لا يقبَلُه، (والجائزُ لا يكون وجودُه إلَّا حادثًا) أي: مسبوقًا بِعَدَمٍ؛ لاستحالة(383) حصولِه بنفْسِه، وافتقارِه إلى الفاعل(384) المختار، لكنَّ انتفاءَ قِدَمِه تعالى مُحالٌ؛ لِمَا تقدَّم مِن البرهان القطعيِّ، فلا يلحقه عَدَمٌ، وهو المطلوب.

(كيف) تتوهَّم أيُّها المتوهِّمُ لحوقَ العَدَمِ له تعالى، فطوى(385) المستخبَر عنه على وجه الإنكارِ له، والتَّعجُّبِ منه؛ لسخافتِه، والمعنى: أخبِرْنِي على أيِّ حالٍ تتوهّمُ، (و) الحالُ أنَّه(386) (قد

---

(376) التماثل: هُوَ اشْتِرَاك الْمَوْجُودين فِي جَمِيع صِفَات النَّفس على الْأَصَح. الكفوي، **الكليات**، ص311.

(377) ط: (محدث).

(378) الدور: هو توقف الشيء على نفسه، أي: أن يكون هو نفسه علة لنفسه، بواسطة أو بدون واسطة، وهو مستحيل بالبداهة العقلية. ينظر: عبد الرحمن حسن، حبنكة، **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، (دمشق: دار القلم، ط.4، 1993م)، ص324.

(379) ط: (بمرتبته).

(380) ط: (يلزمهما).

(381) القَهْقَرى: الرُّجوعُ إلى خَلْفٍ، فإذا قُلْتَ: رَجَعْتُ القَهْقَرَى: فكأَنَّك قُلْتَ: رَجَعْتُ الرُّجُوعَ الذِي يُعرَف بِهَذَا الاسْمِ، لأَنَّ القَهْقَرَى ضَرْبٌ من الرُّجُوع، وقَهْقَرَ الرَّجُلُ قَهْقَرةً: رَجَعَ على عَقِبِهِ. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "قهقر"، ج13 ص498.

(382) ط – (الملزوم الكاذبُ، فيجب نقيضُه الذي هو القِدَمُ).

(383) ط: (الاستحالة).

(384) ط + (على).

(385) طَوَى الصَّحيفَةَ يَطْويها طَيّاً، فالطَّيُّ المَصْدَرُ، وَهُوَ نَقِيضُ نَشَرَها. الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "طوي"، ج38 ص511.

(386) ط – (أنه).

سبق قريبًا[387] برهانُ قِدَمِه) فما أعجبَ توهُّمَكَ مع العلم بذلك. واعلم أنَّ هذا البرهان مع الذي قبْلَه برهانٌ[388] على وجوبِ وجودِه، فتأمَّل.

(وأمَّا برهانُ وجوبِ مخالفتِه[14/ب] تعالى للحوادث) فهو (لأنَّه لو ماثلَ شيئًا منها لكان حادثًا مِثْلَها) لِوجوب استواء المثلين في كلِّ ما يجب، والحدوثُ ممَّا يجب للحوادث. ولكنْ (هو) أي: حدوثُ البارئ جلَّ وعزَّ مُحالٌ، لِمَا عرفتَ أوَّلًا وثانيًا، مِن وجوب قِدَمِه تعالى وبقائِه، فلا يماثِلُ شيئًا مِن الحوادث، وهو المطلوب.

(وأمَّا برهان[389] قيامِه تعالى بنفسه) فمحتاجٌ إلى قياسين؛ لأنَّ مفهومَه مركَّبٌ مِن نفْيِ شيئين متغايرين، لازمُ[390] كلٍّ منهما مغايرٌ لِلَازِمِ الآخر:

أمَّا الأوَّل: فهو (لأنَّه لو احتاج إلى محلٍّ) أي: ذاتٍ (لكان صفةً) إذْ لا يقوم بالذَّات إلَّا ما هو صفةٌ، لكنَّه ليس بصفةٍ؛ إذْ لو كان صفةً لَمَا اتَّصف بصفات المعاني ولا المعنوية؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تتَّصِفُ بهما[391] ، كما قال:

(والصِّفة لا تتَّصِفُ بصفات[392] المعاني) كالقدرة، (ولا) تتَّصف (بـ) الصِّفات (المعنويَّة) كالقادريَّة، لِمَا يلزم عليه مِن قيامِ المعنى بالمعنى، والدَّورِ، أو التَّسلسلِ الواضحةِ[393] الاستحالةِ، (ومولانا جلَّ وعزَّ يجب اتِّصافه بهما، فليس بصفةٍ) فلا يحتاج إلى محلٍّ، وهو الجزء الأوَّل مِن المطلوب.

واحترزَ بالمعاني[394] والمعنويَّة عن السَّلبيَّة والنَّفسيَّة؛ لجواز اتِّصاف الصِّفة بهما.

---

(387) المطبوع: (وجوب قدمه).
(388) ط المطبوع: (برهان).
(389) ط المطبوع + (وجوب).
(390) ط: (لزم).
(391) ط: (بها).
(392) ط: (بصفة).
(393) ط: (والتسلسل الواضحَيْ). | المطبوع (الواضح).
(394) ط – (واحترز بالمعاني).

(و) أمَّا الثَّاني: فلأنَّه[395] (لو احتاج إلى مخصِّصٍ) أي: مؤثِّرٍ يؤثِّر فيه الوجودَ (لكان حادثًا) لحدوث أثر المؤثِّر اختيارًا بالضَّرورة، (ولكنَّه) تعالى ليس بحادثٍ لأنَّه[396] (قد قام البرهانُ على وجوب قِدَمِه تعالى وبقائه) فلا يفتقرُ إلى مخصِّصٍ، وهو الجزء الثَّاني مِن المطلوب.

(وأمَّا برهان وجوبِ الوَحدانيَّة له تعالى) في ذاتِه [15/أ] وصفاتِه وأفعالِه فهو (لأنَّه لو لم يكن) تعالى (واحدًا) لَكان متعدِّدًا، ولو كان متعدِّدًا[397] تعدُّدًا انفصاليًّا (لَزِمَ ألَّا يُوجَد) بالبناء للمجهول، (شيءٌ مِن العالَم) وذلك (للزوم عجزهما) أي: المتعدِّدَينِ كذلك [398] .

وهذا التَّعدُّد لازمٌ لوجود النَّظير للصِّفة أو الفعل[399] ؛ لاستحالة قيام الصِّفة بنفسِها، ووجودِ الفعل مِن غير فاعلٍ، فيلزم عليه العجزُ أيضًا، لكنَّ العالَم موجود بالمشاهَدة، فالبارئ واحدٌ.

وبيانُ الملازمة: أنَّ الإله لا بدَّ[400] أنْ يكون له[401] قدرةٌ عامَّةُ التَّعلُّقِ، وإلَّا لَزِمَ ألَّا يوجَدَ شيءٌ مِن الحوادث، كما يأتي، فلو كان ثَمَّ إلهان لكان لكلٍّ منهما قدرةٌ واجبةُ التَّعلُّق بجميع الممكنات، وحينئذٍ إمَّا أنْ يختلفا في الإرادة على حكمِ التَّضادِّ، أو يتَّفقا فيها، وكلاهما باطلٌ.

أمَّا الأوَّل: فلأنَّهما لو اختلفا في الفعل - كأنْ يريدَ أحدُهما إيجادَ جوهرٍ مثلًا، ويريدَ الآخَرُ عَدَمَه - لَلَزِمَ[402] عجْزُهما؛ لأنَّ نفوذ إرادتهما مُحالٌ؛ لِمَا يؤدِّي إليه مِن اجتماع النَّقيضين، وهو كون الجوهرِ[403] الواحدِ في الزَّمان الواحد موجودًا معدومًا، وذلك لا يُعقل[404].

---

(395) ط: (فلأنهما).

(396) ط: (ولأنه).

(397) ط - (ولو كان متعددًا).

(398) ط: (لذلك).

(399) ط: (والفعل) ذلك قيام صفات.

(400) ط: (أن لا له إلا به).

(401) ط- (له).

(402) ط: (لزم).

(403) ط: (الجرم).

(404) يسمى هذا دليل التمانع: وهو أن يفعل كل واحد من القادرين ما يمنع به صاحبه. ينظر: سميح دغيم، **مصطلحات علم الكلام الإسلامي**، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط.1، 1998م)، ج1 ص380.

وإذَنْ فلا بُدَّ مِن تعطيل النُّفوذ، إمَّا لكلتا(405) الإرادتين؛ فيلزم(406) عجْزُ الإلهين، أو لإحداهما، فيلزم(407) عليه أمورٌ كلُّها مُحالٌ(408)؛ منها: ترجيح مَن نفذتْ إرادتُه بصفةِ التَّفرُّد بالألوهيَّة مثلًا مِن غير مرجِّحٍ، وهو مُحالٌ، ولو فُرِضَ ثَمَّ مرجِّحٌ لزِمَ حدوثُهما(409)، ونقَلْنا الكلامَ إلى ذلك المرجِّحِ(410)، ولَزِمَ التَّسلسلُ.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ اتِّفاقهما إمَّا أنْ يكون واجبًا، أو جائزًا، فإنْ فُرِضَ واجبًا(411) لَزِمَ عجْزُ كلٍّ منهما وقهْرُه، إنْ كان كلٌّ منهما لا يقْدِرُ على مخالفة الآخر،[15/ب] وإنْ كان أحدُهما يقْدِرُ عليه دون الآخَرِ لَزِمَ عجْزُ الذي لا يقْدِرُ، ونَفْيُ(412) كونِه مختارًا، وهو: الذي يتأتَّى منه الفِعْلُ والتَّرْكُ، فإذا فُرِضَ الاتِّفاق واجبًا لم يتأتَّ مِن المجبور منهما ترْكُ ما اختاره الآخَرُ، كيف والرَّبُّ يخلق ما يشاء ويختار؟

وأيضًا يلزم مِن قَهْرِ أحدِهما قَهْرُ الآخَرِ؛ لأنَّه مِثْلُه، والافتقار إلى المرجِّحِ.

وإنْ فُرِضَ جائزًا لَزِمَ فيه ما لَزِمَ في الاختلاف مِن العجزِ؛ لأنَّه كلَّما كان الاتِّفاق جائزًا كان الاختلافُ جائزًا؛ لأنَّ جواز أحد المتقابِلَيْنِ يستلزم جوازَ الآخَرِ، وقد عرفْتَ فيما سبق أنَّ جواز الاختلاف يستلزم العجزَ، فيلزم أنْ يكون الاتِّفاقُ الجائزُ يستلزم العجزَ أيضًا.

واعلم أنَّه يلزم في تقدير الاتِّفاقِ مطلقًا مِن التَّمانع الموجِبِ للعجزِ ما لَزِمَ في الاختلافِ، لأنَّ اتِّفاقهما على إيجاد جوهرٍ فَرْدٍ، أو عَرَضٍ لا يمكن أنْ تَنْفُذَ فيه قدرةُ كلِّ واحدٍ منهما فيه(413)؛ لِمَا يلزم عليه مِن رجوع الوجود الواحدِ وجودَينِ؛ فإنَّه ليس لكلٍّ مِن الجوهر الفرْدِ والعَرَضِ إلَّا وجودٌ واحدٌ.

---

(405) ط: (النفوذ ما لكنا).

(406) ط: (ويلزم).

(407) ط: (ويلزم).

(408) ط: (محلها).

(409) ط: (حدوثها).

(410) ط – (إلى ذلك المرجح).

(411) ط – (أو جائزا فإن فرض واجبا).

(412) ط: (وكفى).

(413) ط، المطبوع – (فيه).

وإنْ لم تنفُذْ فيه قدرةُ كلٍّ منهما لزِمَ عجْزُهما معًا، وإنْ نَفَذَتْ قدرةُ أحدِهما فيه دون الآخَرِ لَزِمَ عَجْزُ مَن لم تَنْفُذْ قدرتُه، ويلزم عليه عجْزُ الآخَرِ؛ لأنَّه مِثْلُ[414] هذا.

وإنَّما لم يذكر المصنِّف دليلًا على انتفاء[415] التَّعدُّدِ الاتِّصاليِّ في الذَّات والصِّفات؛ لِدِلالةِ برهان القِدَمِ والمخالفة للحوادثِ السَّابقيْنِ على الأوَّل؛ إذْ لو كان مركَّبًا لَكَان مماثلًا للحوادث[416]، فيكون حادثًا كما سبق، ودِلالةِ ما يأتي مِن قِدَمِ الصِّفات على الثَّاني؛ إذْ يلزمُ على[16/أ] ذلك قيامُ صفاتٍ لا نهايةَ لها بمحلٍّ واحدٍ، وهو مُحالٌ.

على أنَّ ما ذكره يصحُّ أنْ يكون برهانًا على الوَحدانيَّة المفسَّرة بما مرَّ فتدبره.

(وأمَّا[417]برهان وجوب اتِّصافِه [418] بالقدرة والإرادة) الوجوديتين العامَّتَيِ التَّعلُّقِ بجميع الممكنات[419]، (والعلمِ) الوجوديّ العامّ التَّعلُّقِ بجميع الواجبات، والجائزات، والمستحيلات، (والحياة) الوجوديَّة (فهو لأنَّه[420] لو انتفى شيءٌ منها) أو قِدَمُه أو عُمومُ تعلُّقِه (لَمَا وُجِدَ شيءٌ مِن الحوادث) لكنَّ الحوادث موجودةٌ؛ للمشاهدة، فثبت وجودُها وقِدَمُها وعمومُ[421] تعلُّقِ المتعلِّق منها.

وبيان الملازمة: أنَّ إيجاد الشَّيء متوقِّفٌ على القدرة عليه،[422] تعلُّق الإرادة به؛ لأنَّ نِسْبَةَ القدرة إلى جميع الممكنات على السَّواء، فتعلُّقها بالإيجاد[423] دون الإعدامِ مثلًا مِن غير مرجِّحٍ مُحالٌ، فإذًا لا بدَّ مِن مرجِّحٍ، وهو الإرادةُ.

---

(414) ط: (مثلا).

(415) ط: (اتفاق).

(416) ط – (السَّابقيْنِ على الأوَّل؛ إذْ لو كان مركَّبًا لَكَان مماثلًا للحوادث).

(417) ط: (وما).

(418) المطبوع + (تعالى).

(419) الممكنات جمع ممكن، والممكن معناه: أنه جائز الوجود وجائز العدم، فيستوي طرفاه، فإذا وجد فإنما يوجد باعتبار موجده، ولولا موجده لما استحق إلا العدم، فهو قد استفاد من المرجح وجوده لا وجوبه. ينظر، دغيم، **موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي**، ج2 ص1327.

(420) ط – (لأنه).

(421) ط – (وعموم).

(422) ط المطبوع + (القدرة عليه، وتعلُّق القدرة بشيءٍ متوقِّفٌ على).

(423) ط: (بالإيجاب).

وتعلُّقُ الإرادة بترجيحِ أمرٍ على مقابِلهِ متوقِّفٌ على تعلُّق العلم به لاتِّفاق الفعل؛ إذِ القصدُ إلى إيجادِ الشَّيءِ مثلًا مع الجهل به مُحالٌ، ووجودُ الجميع متوقِّفٌ على وجود الحياة؛ لأنَّها شرطٌ في وجود كلٍّ منها، ووجودُ المشروط بدون شرْطِه(424) مُحالٌ.

وحينئذ: يلزَمُ مِن انتفاء أيِّ صفةٍ غيرِ القدرةِ انتفاؤها، ويلزم مِن انتفائها ثبوتُ العجزِ الذي هو صفةٌ يتعذَّر(425) معها الإيجادُ والإعدامُ؛ لاستحالة ارتفاع الضِّدَّيْنِ اللذيْنِ لا ثالثَ لهما، ويلزم أيضًا مِن انتفاء قِدَمِ(426) أيِّ صفةٍ،[16/ب] أو عمومِ تعلُّقِها؛ انتفاءُ القدرة المستلزِم للعجْزِ أيضًا؛ إذْ لو انتفى قِدَمُ صِفَةٍ منها أو عمومُ تعلُّقِها لكانت حادثةً؛ لاستحالة ارتفاع النَّقيضينِ في الأوَّلِ، والافتقارُ إلى المخصِّصِ ببعْضِ الأمور دون مقابلةٍ في الثَّاني.

ولو كانت حادثةً لَزِمَ توقُّف إحداثِها(427) على اتِّصافِه تعالى بمثلها قبْلَها؛ لِمَا عَرَفْتَ – قَبْلُ – مِن انفرادِه تعالى بالإيجادِ، والآنَ مِن توقُّفِ الإيجادِ على هذه الصِّفاتِ، ثمَّ يُنقَلُ الكلامُ ويلزم التَّسلسلُ المحالُ.

فإذا كان وجود تلك الصِّفةِ الحادثة مُحالًا فيكون وجود القدرةِ محالًا(428)؛ لاستحالة وجود تعلُّقِها المتوقِّف على وجود تلك الصِّفة، أو تعلُّقِها إنْ كانت(429) العلمَ أو الإرادة.

وإذا استحال التَّعلُّق وهو نفسي الصفة (430)، أو نِسبَةٌ بينها وبين متعلَّقها، استحال وجودُها نفْسُها، فيثبت(431) العجزُ المؤدِّي إلى ألَّا يوجد شيءٌ مِن الحوادث، وهو باطلٌ كما عرفت فكما أدَّى إليه فهو باطلٌ.(432)

---

(424) ط: (الشروط بدون شرط).

(425) ط: (يتعدد).

(426) ط: (قدر).

(427) ط: (أحدثها).

(428) ط – (محالًا).

(429) ط + (محالًا).

(430) المطبوع: (نفسي للصفة). | ط: (نفسيٌّ لا صفة).

(431) ط: (فثبت).

(432) ط + (كما عرفت فكما أدَّى إليه فهو باطلٌ).

وإذا لَزِمَ العجزُ المؤدِّي إلى المُحالِ مِن انتفاءِ أيِّ صفةٍ غيرِ القدرة، أو انتفاءِ قِدَمِها، أو عمومِ تعلُّقِها، فلزومُها[433] على انتفاءِ القدرةِ نفْسِها، أو انتفاءِ قِدَمِها، أو عمومِ تعلُّقِها أولى وأظهر.

(وأمَّا برهانُ وجوبِ اتِّصافِه تعالى بالسَّمْعِ والبصرِ والكلامِ) فلا يُشترَط كونُه عقليًّا، بل يجوز أن يكون نقليًّا؛ لأنَّ معرفة المعجزةِ لا تتوقَّف على هذه الصِّفات؛ لأنَّ الفِعْلَ يصحُّ وقوعه ممَّن لم يتَّصف بها.

والسَّببُ في اشتراط الدَّليل العقليِّ فيما تقدَّم مِن الصِّفات: [17/أ] توقُّفُ معرفةِ المعجزة عليها، فلو عُرِفَتِ الصِّفاتُ بالنَّقل لَزِمَ الدَّورُ، وبيانُه: أنَّه لا تُعرَف الرِّسالةُ إلَّا بالمعجزة، ولا تُعرَفُ المعجزةُ حتَّى يُعلَم ما هي متوقِّفةٌ عليه مِن الصِّفات، ولا تُعلَم إلَّا مِن الرُّسل.

لا يقال: إذا كان ثبوتُ الرِّسالة متوقِّفًا على المعجزة التي هي بمنزلةِ قولِه تعالى: «صَدَقَ عبدي»[434] كما يأتي، فمَن لم يُثبِت الكلامَ الصَّادق لله تعالى لا يُثبِتُ صِدْقَ الرُّسُلِ، فلو ثَبَتَ كلامُه تعالى بالنَّقلِ لَزِمَ الدَّور أيضًا؛ لأنَّا[435] نقول: معنى تنزيل المعجزةِ منزلةَ قولِه: «صدق عبدي»... إلى آخره، أنَّها تنزلُ في الدِّلالة على تصديق الرُّسل منزلةَ التَّصديق بالكلام، وتساويه في المعنى، لا أنَّها تدلُّ على أنَّ لله[436] تعالى كلامًا يصحُّ أن يقال فيه: «صدق عبدي»... إلى آخره، حتَّى تتوقَّفَ على سبْقِ المعرفة بأنَّ لله تعالى كلامًا يصحُّ... إلى آخره.

---

(433) ط: (فلزوما).

(434) اللفظة جزء من حديث أبي هريرة وأبي سعيد –رضي الله عنهما– أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ صَدَقَ عَبْدِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَا أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلَا شَرِيكَ لِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا لِي الْمُلْكُ وَلِيَ الْحَمْدُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِي». محمد بن يزيد، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار احياء التراث العربي، 1975م)، ج2 ص1246، رقم (3794).

(435) ط: (لا).

(436) ط: (الله).

وإنَّما يُعرف هذا المعنى مِن خارجٍ بدليلِ النَّقل وهو أنْ يقال: (الكتابُ) أي: القرآن، (والسُّنَّة) أي: أقوالُه صلى الله عليه وسلم، (والإجماعُ[437]) أي: اتِّفاق جميع العلماء المعتدِّ[438] باتِّفاقهم – بل والأنبياء – دلَّ [439]على ثبوت السَّمْعِ والبصرِ والكلامِ له تعالى، وكلُّ ما دلَّ على ثبوت ما ذُكِرَ فهو واجبٌ.

فهذه الصِّفاتُ واجبةٌ لله؛ أمَّا الصُّغرى فظاهرةٌ؛ لورود القرآن والحديث بأنَّه تعالى سميعٌ بصيرٌ، وكلَّم موسى تكليمًا، وإجماعِ المعتدِّ بإجماعِهم على ذلك، وأمَّا بيان الكبرى؛ فلأنَّه لو لم يكن ما أخبر بثبوتِه الكتابُ والسُّنَّة والإجماع ثابتًا، لَزِمَ الكذبُ في خبرِه تعالى، وهو مُحالٌ.

وبدليل[17/ب] العقلِ أيضًا؛ (لأنَّه لو لم يتَّصفْ بها) أي: بالسَّمع والبصر والكلام، (للزِمَ أنْ يتَّصِفَ بأضدادِها) لأنَّ القابِلَ للشَّيءِ لا يخلو عنه، أو عن مثْلِه، أو عن ضدِّه، (وهي) أي: الأضداد التي هي الصَّمَمُ والعَمَى والبَكَمُ (نقائص[440] و) لكنَّ (النَّقص عليه تعالى مُحالٌ) فالبارئ متَّصفٌ بالسَّمع والبصر والكلام.

وإنَّما أخَّر هذا البرهان لعدم سلامتِه مِن الاعتراض؛ لأنَّه قد يقال: كُنْهُ[441] ذاتِه تعالى غيرُ معلومٍ لنا، فمِن أين القول بأنَّها قابلةٌ لِمَا ذُكِرَ؟ وكونُ الأضداد المذكورةِ نقصًا فينا لا يستلزم أنْ تكون نقصًا فيه جلَّ وعزَّ؛ إذْ كم مِن كمالٍ فينا نقصٌ فيه تعالى، كالنَّوم، واللذَّة، والألم، وعكسه: كانتفاء الولد.

(وأمَّا برهان كون فعل الممكناتِ أو تركِها جائزًا في حقِّه تعالى فـ) هو (لأنَّه) أي: الشَّأن (لو وجب عليه تعالى شيءٌ منها) عقلًا، كإيجادنا مثلًا، بأن انقلبت عينُه عينَ واجبٍ، (أو استحال[442])

---

(437) الإجماع: اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ في عصر على حكم واقعة من الوقائع. وهو حجة عند أهل السنة، وقال النَّظَّام والخوارج: "ليس بحجة". ينظر: محمد بن أحمد، السرخسي، **أصول السرخسي**، تح: أبو الوفا الأفغاني، (حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، صورته بيروت: دار المعرفة)، ج1 ص295؛ الرازي، **المحصول**، ج4 ص20.

(438) ط: (المنعد).

(439) المطبوع: (دلتَّ).

(440) ط – (نقائص).

(441) كُنْهُ الشيء: نهايته، يقال: أعرفه كُنْهَ المعرفة. ينظر: محمد بن أبي بكر، الرازي، **مختار الصحاح**، تح: يوسف الشيخ محمد، (بيروت: المكتبة العصرية، ط.5، 1999م)، مادة "كنه"، ص274.

(442) ط: (واستحال).

عليه تعالى شيءٌ منها (عقلًا) كتعذيب المطيع مثلًا، بأنِ انقلبت[443] عينُه عينَ مستحيلٍ؛ (لانقلب الممكن) أي: حقيقتُه (واجبًا) فيما إذا انقلبت[444] عينُ الممكنِ عينَ واجبٍ، أو مستحيلًا فيما إذا انقلبت[445] عينُ الممكن عينَ مستحيلٍ؛ لاستلزام انقلابِ عينِ الشَّيء انقلابُ حقيقتِهِ؛ لأنَّه يستحيل وجود الأخصّ بدون الأعمِّ؛ وذلك أنَّ حقيقةَ الجائز – التي هي صحَّة الوجودِ والعدم – أعمُّ مِن كلِّ جائزٍ، وحقيقة الواجبِ والمستحيلِ كذلك.

(و) لكنَّ (ذلك) أي: انقلابُ حقيقةِ الممكنِ إلى حقيقةِ[18/أ] واجبٍ أو مستحيلٍ (مُحالٌ) لِمَا يلزم عليه مِن الجمع بين صحَّة الانتفاء وعدمِها على الأوَّل، وبين صحَّة الثُّبوتِ وعدمِها على الثاني، هذا ما يتعلَّق بمولانا جلَّ وعزَّ.[446]

(وأما الرُّسل) وكذا الأنبياء الغير[447] الرُّسل (عليهم الصَّلاة والسَّلام)، وإنَّما اقتصر على الأوَّل هنا، وفيما سبق – كالبراهين – نظرًا إلى ترادفهما[448]، ويؤيّده التَّعبير بالأنبياء فيما يأتي في الخاتمة، أو إلى أخصّيَّتِه المشعِرَةِ بالثَّاني، كبرهانيَّتِه.

(فيجب في حقِّهم) جميعًا (عليهم الصَّلاة والسَّلام: الصِّدقُ) فيما بلَّغوه عن الله تعالى اتِّفاقًا، والصِّدقُ: مطابقة حكم الخبرِ في الكيفيَّة[449]، للنِّسبَةِ التي[450] بين طرفيهِ في الواقع، مع قطْعِ النَّظرِ عمَّا يدلُّ عليه الكلام، بأنْ يكونَا[451] ثبوتيَّينِ في جميع الأوقات، أو سلبِيَّينِ.

---

(443) ط: (انقلب).

(444) ط: (انقلب).

(445) ط: (انقلب).

(446) ط: (عز وجل).

(447) ط المطبوع: (غير).

(448) اختلف العلماء في التفريق بين اللفظين على ثلاثة أقوال: القول الأول: من ذهب إلى أنه لا فرق بين اللفظين، وهو قول المعتزلة، والثاني: وهو مذهب جمهور العلماء ومن وافقهم من المعتزلة كالزمخشري، بأن كل رسولٍ نبي ولا عكس، وإن كانوا قد اختلفوا في تعيين من هو النبي ومن هو الرسول. كما ذكر ذلك الرازي ونقله عن أئمة اللغة وكذا ابن كثير والقرطبي وغيرهم، وهو رأي علماء العقيدة وعلم الكلام. والثالث: النبوة والرسالة صفتان قائمتان في الرسول والنبي، غير إرسال الله إياه وغير عصمته وغير معجزته، وهو قول الكرَّامية، فقد فرقوا بين الرَّسول والمرسَل فالرَّسول مَن فيه ذلك المعنى، ومن كان ذلك فيه وجب على الله إرساله. ينظر: القرطبي، **تفسير القرطبي**، ج7 ص298؛ محمود بن عمر، الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.3، 1407هـ)، ج3 ص164؛ عبد الرحمن بن أحمد، الإيجي، **المواقف**، تح: عبد الرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، ط.1، 1997م)، ج3 ص714؛ عبد القاهر بن طاهر، البغدادي، **أصول الدين**، تح: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 2002م)، ص173.

(و) يجب في حقِّهم على المشهور، بل الصَّوابِ، قبل النُّبوَّةِ، وبعدَها: (الأمانةُ) أي: العصمة، وهي: حِفْظُ الباطن والظاهر مِن التَّلبُّس بمنهيٍّ عنه مطلقًا، كما يأتي.

(وتبليغُ ما أُمِروا) به(452) أي: توصيلُ ما أمرهم الله تعالى (بإبلاغه(453)) أي: إيصالِه (للخَلْقِ) أي: المخلوق، مِن أُولي العلمِ، بعضِهم(454)، أو كلِّهم، أو مطلقًا، كما قيل به في حقِّ سيِّدِ الرُّسُلِ: المصطفى صلى الله عليه وسلم، فضلًا عمَّا أُمِروا بتوصيله.(455)

(ويستحيلُ في حقِّهم عليهم الصلاة والسلام أضدادُ هذه الصِّفاتِ) أي: كلُّ منافي(456) واحدةٍ منها، عمومًا وخصوصًا، كما تقرَّر (وهي) أي: الأضدادُ المستحيلةُ عليهم صلوات الله وسلامُه عليهم (الكذب) في[18/ب] التَّبليغِ، والكذب: عدمُ(457) مطابقةِ... إلى آخرِ ما تقدَّم، بأنْ يكون أحدُهما ثُبوتيًّا، والآخَرُ سلبيًّا، أو عكسُه، وسواءٌ كان ذلك عمدًا، أو سهوًا، أو غلطًا؛ لمنافاته الصِّدْقَ، خلافًا للقاضي.(458)

---

(449) ط: (الكفية).

(450) ط − (التي).

(451) ط: (يكون).

(452) ط + (به).

(453) ط: (بتبليغه).

(454) ط: (أولي لبعضهم).

(455) كما في قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: 94].

(456) ط: (ما يتأتى).

(457) ط − (عدم).

(458) الأمور التي تتعلق بعصمة الأنبياء، يمكن تفصيلها على النحو التالي: الأمر الأول: الكفر: وقد اتفق أهل العلم في عصمتهم من الوقوع في الكُفْر والشِّرْك، الأمر الثاني: الذنوب (الكبائر والصغائر): أ – الكبائر: أيضًا لا يمكن أن يقعوا في كبائر الذنوب، ومتفق عليه، ب – الصغائر: وهي الصغائر التي لا تزري بفاعلها ولا تقلل من شأنه وليس فيها دناءة، كنظرة أو كلمة في حال الغضب، وفيها قولان اثنان: الأول: وهو قول أكثر علماء الأمة أنه يجوز عليهم ذلك، ولا يقلل من شأنهم فقد وقعت منهم بأدلة القرآن والسنة. والثاني: حكم الصغائر كحكم الكبائر، وهو ما ذهب إليه عياض. ينظر: محمد بن عمر، الرازي، **عصمة الأنبياء**، (قم: مطبعة الشهيد، منشورات الكتبي النجفي، 1406هـ)، ص7؛ الإيجي، **المواقف**، ج3 ص 426، القرطبي، **تفسير القرطبي**، ج17 ص84؛ أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، تح: عبد الرحمن بن قاسم، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1995م)، ج4 ص319.

(والخيانةُ، بِفِعْلِ شيءٍ ممَّا نُهِيَ عنه نَهْيَ تحريمٍ) بأنْ طُلِبَ الكفُّ[459] عنه طلبًا جازمًا، بحيث[460] لا يُرخَّص في فِعْلِه، ومِن ذلك الزِّيادةُ على المأمور بإبلاغِه، أو كراهةً؛ بأنْ طُلِبَ الكفُّ عنه طلبًا غيرَ جازمٍ، بحيث يُرخَّص في فِعْلِه (وكتمانُ شيءٍ ممَّا أُمِرُوا بتبليغه للخلق) أي: عدمُ التَّخبير[461] بأيِّ أمرٍ مِن تلك الأمور، واخفاؤه.

(ويجوز في حقِّهم) جميعًا (عليهم الصَّلاة والسلام ما) الذي[462] (هو مِن الأعراض البشريَّة) أي[463]: الأحوال التي[464] تُصيبُ البشرَ، وهم بنو آدم، سُمَّوا به؛ لِبُدُوِّ بشَرَتِهم، وهي[465] ظاهرُ جِلْدِهم[466]، (التي لا تؤدِّي) أي: تُوصِلُ (إلى نقْص مراتبِهم) أي: درجاتِهم العَلِيَّةِ الرَّفيعة.

وذلك (كالمرض[467]) وهو: هيئةٌ غيرُ طبيعيَّةٍ[468] مطلقًا في بدن الإنسان، يجب عنها بالذَّاتِ آفةٌ في الفعل، وجوبًا أوَّليًا[469] ، ونحوه مِن الجوع، والعطش، واللذَّة، والألم، بخلاف نحو: الجنونِ، والجُذامِ[470]، والبرَصِ[471]، والصَّممِ، والعَمَى، والبَكَمِ، والنِّسيانِ في التبليغ، واللُّكْنَةِ المانعة منه.[472]

---

(459) ط: (الكنّ).

(460) ط: (بجد).

(461) ط: (التخيير).

(462) ط: (والسلام الذي ما).

(463) ط – (أي).

(464) ط: (الذي ما).

(465) ط: (وهو).

(466) نُقل عَن بعض أَهْلِ الاِشْتِقَاق: سُمِّيَ الإِنسانُ بَشَراً؛ لِتَجرُّدِ بَشَرَتِه من الشَّعَر والصُّوف والوَبَر. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "بشر"، ج10 ص183.

(467) ط – (كالمرض).

(468) ط: (طبيعة).

(469) ط + (كالمرض).

(470) الجذام: هو تَأَكُّلِ الأَعْضاءِ وسُقُوطِها عَن تَقَرُّحٍ، وَإِنّما سُمِّيَ بِهِ لِتَجَذُّمِ الأَصابعِ وَتَقَطُّعها. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس** "جذم"، ج31 ص381.

(471) وَهُوَ بَيَاضٌ يَظْهَرُ فِي ظاهِرِ البَدَنِ. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "برص"، ج17 ص486.

(472) ط – (منه).

فما حُكِي عن أيُّوب عليه السلام مِن شبه الجُذام فغيرُ صحيحٍ، وعن يعقوب عليه السلام مِن العَمَى فغير حقيقيٍّ، أو عارضٌ غيرُ مقارنٍ للإرسال، وعقدةُ موسى عليه السلام قد أزيلت عند الإرسال رأسًا، أو القَدْرِ(473) المانع مِن التبليغ. [19/أ]

(أمَّا برهان وجوب صِدْقِهم عليهم الصلاة والسلام) فيما ذُكِرَ فهو (لأنَّهم) أي: الرُّسل، والأنبياء فيما أُمِرُوا بتبليغِه، بخلاف ما أوحِيَ إليهم ممَّا يحتاجون لكمالِ أنفُسِهْم فقط، (لو لم يَصْدُقُوا للزِمَ الكذِبُ في خبرِه تعالى) وذلك (لتصديقِه تعالى لهم بالمعجِزَةِ) التي يخلُقُها على أيديهم، أو على أيدي مصدِّقيهم(474)؛ ليفترقَ المحقُّ مِن المبطِلِ، ويلزم جميع الأمَّة بما جاء به الرَّسول، وهي(475): أمرٌ خارقٌ للعادةِ، مقرونٌ بالتَّحدِّي وعدمِ المعارضة.

(النَّازلةِ) في الدِّلالة على التَّصديقِ (منزلةَ قولِه عزَّ وجلَّ: «صَدَقَ عبدي»)، خصَّه لأنَّه أشرفُ أوصاف العقلاء، ولِمَا(476) فيه مِن الدِّلالة على الافتقارِ إلى الغنيِّ الخالقِ، الرَّافعةِ لِمَا عَسَى أنْ يُتوهَّم مِن الوهميَّة، الجاري على يديهِ المخارِقُ(477) (في كلِّ ما يبلِّغُ عنِّي) لكنَّ الكذِبَ في خبَرِه تعالى مُحالٌ، لأنَّه على وَفْقِ العلم؛ فالصِّدق لهم واجبٌ.

(وأمَّا برهان وجوبِ الأمانة لهم) جميعًا (عليهم الصلاة والسلام ف) هو (لأنَّهم لو خانوا بفِعْلِ محرَّمٍ أو مكروهٍ، لانقلب المحرَّمُ) لو فعلوه (أو المكروه) لو فعلوه أيضًا (طاعةً في حقِّهم) لكمال معرفتهم (عليهم الصَّلاة والسَّلام) بالله تعالى، (وذلك لأنَّ الله تعالى قد أمَرَنَا) معْشَرَ الأُمَمِ (بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم) بأنْ نقولَ كلَّ ما قالوه، ونفعلَ كلَّ ما فعلوه، ممَّا(478) لم يدلَّ دليلٌ على اختصاصه بهم، كما قال الله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}(479) أي: قُدوةٌ واتِّباعٌ لكلِّ ما فَعَلَه، أو قالَه أو قرَّره، {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ [19/ب] فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}(480).

---

(473) ط: (القدرة).

(474) ط: (مصدقهم).

(475) ط: (وهو).

(476) ط: (لما) بدون واو.

(477) ط – (المخارق). المطبوع: (الخارق).

(478) ط: (بما).

(479) **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب، 21.

(480) **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، 31.

وإذا كان الله تعالى قد أمَرَنا باتِّبَاعِهم، (و) الحالُ (أنَّه[481] لا يأمرُ تعالى بمحرَّمٍ، ولا مكروهٍ) كما قال عزَّ وجلَّ {إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ}[482] فقد انحصرت أفعالهم في الطَّاعة، لكنَّ انقلابَ المحرَّم، أو المكروه طاعةً مُحالٌ[483]، فالأمانة لهم صلوات الله عليهم واجبةٌ.

(وهذا) البرهان الذي ذكرناه آنفًا هو (بعيْنِه) لا غيرِه[484] (برهانُ وجوبِ) الوصف (الثَّالث) وهو التَّبليغ؛ وذلك لأنَّ كتمان بعض الأحكام حرامٌ، فلو فعلوه لانقلبَ طاعةً؛ لِمَا تقدَّم.

وبتغيير التَّالي إلى قولك لكانوا مُوعَدِين بالعذاب، أو مِن الظَّالمين، أو ممَّن لم ينلْ عهدَه تعالى، أو مِن حزب الشَّيطان الخاسرين؛ لقوله تعالى {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّم}[485]، {أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ}[486] {لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}[487] {أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ}[488].

وكلٌّ منها باطلٌ إجماعًا، وإلى قولِكَ لَلَزِمَ نِسْبةُ ما لا يليق به تعالى إليه، مِن عدم العلم، يكون برهانًا على وجوب أمانةِ الأنبياء مطلَقًا؛ لأنَّه[489] تعالى قد اختارهم مِن خَلْقِه، واختصَّهم بإيحاء[490] ما يتكلَّمون به؛ ليكونوا[491] على ما انكشف له تعالى فيهم مِن تمام الامتثال، فلو خانوا بفِعْلٍ محرَّمٍ – ومنه الكذب، بل بفِعْلٍ مكروهٍ – لَزِمَ انكشاف الشَّيء له تعالى على غيرِ ما هو به، وهو مُحالٌ، فلم يقع منهم محرَّمٌ، كذِبًا كان أو غيرَهُ، ولا مكروهٌ، وهو المطلوب.

---

(481) ط + (هو).

(482) **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، 28.

(483) ط: (كمال).

(484) ط: (بغير).

(485) **القرآن الكريم**، سورة الجن، 23.

(486) **القرآن الكريم**، سورة هود، 18.

(487) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، 124.

(488) **القرآن الكريم**، سورة المجادلة، 19.

(489) ط: (لا).

(490) ط: (بإيجاد).

(491) ط– (ليكونوا).

(وأمَّا[492] دليل جوازِ الأعراض[493] البشريَّة عليهم) أي: على ظواهرهم جميعًا (صلوات الله[20/أ] وسلامه عليهم) فهو ضروريٌّ؛ إذْ (مشاهدةُ[494] وقوعِها) أي: الأعراضُ، كالحمَّى، والغِشاوةِ[495]، والتَّخيُّل، والغضبِ النَّازلة (بهم) صلوات الله عليهم، قد حصلتْ لمن في عصرِهم، ثمَّ نُقِلَتْ بالتَّواترِ المعنويِّ[496] إلى[497] مَن بعدَهم.

والحكمةُ في إصابة ظواهرِهم بتلك الأعراض: (إمَّا لتعظيم أجرهم) بالصَّبر عليها، (أو للتَّشريع) أي: تقرير الأحكام، بأنْ يُعلَمَ حُكْمٌ بسبب شيءٍ منها، كما عُلِمَ حكم السَّهوِ في الصَّلاة مِن سهوه صلى الله عليه وسلم فيها[498]، (أو للتَّسلِّي) أي: تَصَبُّرِنا معشَرَ الأممِ (عن الدُّنيا) بضمِّ الدال، وحُكِي كسرُها أيضًا، أو المراد[499] بها هنا الأموالُ وتوابعُها، كالجاه، والفخر، والأَنَفَة[500]، بحيث يجدون الرَّاحةَ واللذَّة عند فقده.

---

(492) ط: (وما).

(493) ط: (عروض).

(494) ط: (ضروري المشاهدة).

(495) ط: (والعشاوة).

(496) المتواتر نوعان لفظي: وهو ما تواتر لفظه. ومعنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر، وكان مستندهم الحس. يتواتر ذلك القدر المشترك. كما في رفع اليدين عند الدعاء، فقد تواتر باعتبار المجموع. ينظر: عبد الرؤوف بن علي، المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تح: المرتضي الزين أحمد، (الرياض: مكتبة الرشد، ط.1، 1999م)، ج1 ص246.

(497) ط: (أي).

(498) ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سهى في صلاته في عد حالات فمنها أنه سهى عن ركعتين ومرة أنه سهى عن التشهد في الصلاة وفي غير ذلك وثبت أنه سجد للسهو، وبالمجمل فالأحاديث ثابتة وصحيحة في السهو فمنها الثابت عند البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِحْدَى صَلاَتَيْ الْعَشِيِّ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانُ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجْت السَّرَعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قُصِرَتْ الصَّلَاةُ؟...الحديث. البخاري، **صحيح البخاري**، رقم (468).

(499) ط: (والمراد).

(500) أَنِفَ مِنْ الشَّيْءِ أَنَفًا مِنْ بَابِ تَعِبَ وَالِاسْمُ الْأَنَفَةُ مِثْلُ قَصَبَةٍ أَيْ اسْتَنْكَفَ وَهُوَ الِاسْتِكْبَارُ وَأَنِفَ مِنْهُ تَنَزَّهَ عَنْهُ.، الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مادة "أنف"، ج1 ص26.

(وللتَّنبُّه[501]) أي: لِفِطْنَتِنَا (لِخِسَّةِ[502]) أي: حقارةِ (قَدْرِها عند الله تعالى، وعدم رضاه بها دارَ جزاءٍ لأوليائه بـ) سببِ (اعتبارِ[503]) أي: ملاحظةِ (أحوالِهم عليهم الصَّلاة والسَّلام فيها) مِن مُقاساتِهم لشدائدِها، مع أنَّهم أحِبَّاؤه تعالى وأصفياؤه. والقضيَّة مانعةُ الخلوّ لا الجمع، جمعنا الله تعالى بهؤلاء السَّادة القادةِ الكرام، وأنالَنا مع أحبَّائنا[504] بجاهِهِمْ لحسن الخاتمة.[505]

ثمَّ أخَذَ في بيان معنى كلمة التوحيد بما لم يَسبِقْ إليه أحدٌ فيما اشتهر مِن الكتب، على وجهٍ يتمكَّن به جميعُ ما مضى في ذهن المتأمِّل أتمَّ تمكُّنٍ، فقال: (و) اعلم أنَّه (يجمع[506] معانيَ هذه العقائد) جمْعُ[507] عقيدةٍ، وهي: ما يتعلَّق الفرضُ بنفْسِ اعتقادِه، مِن غيرِ تعلُّقٍ بكيفيَّة العمل، أي: معاني هذه العبارات الثَّمانيةِ[20/ب] والأربعين كلِّها إجمالًا، أو: المعاني التي هي هذه العقائدُ:

(قولُ: لا إله إلا الله) ولا بِدْعَ في اشتمال هذا اللفظِ الموجَزِ على هذه المعاني الكثيرة، (إذْ معنى الألوهيَّة) التي هي صفة[508] الإله: (استغناءُ الإله) أي: غَناؤه، عن كلِّ ما سواه، (وافتقارُ كلِّ ما سواه[509] إليه فـ) حينئذٍ (معنى: لا إله إلا الله: لا[510] مُستغْنَيًا[511]) بالنَّصبِ (عن كلِّ ما سواه، ومفتقرًا) بالنصَّبِ أيضًا (إليه كلُّ ما عداه، إلا الله تعالى) فالاستغناء والافتقار يشتركان في استلزام ما عدا الوحدانيَّة، والسَّمع، والبصرِ، والكلامِ، ولوازمِها، ويختصُّ الأوَّلُ باستلزام ما عدا الوحدانيَّة، والثَّانية باستلزامِها، كحدوث العالَم بأسْرِه.

---

(501) ط: (عند فترة وللتنبيه). | المطبوع :(وللتنبيه).
(502) ط: (لتفطننا على خسة).
(503) ط + (أحوالهم).
(504) ط: (أحبابنا).
(505) ط المطبوع: (حسن الختام).
(506) ط: (أن على جميع).
(507) ط: (جميع).
(508) ط – (صفة).
(509) ط– (وافتقارُ كلِّ ما سواه).
(510) ط – (لا).
(511) المطبوع: (مستغني).

وإنْ لوحِظَ ما يؤول إليه أضدادُ هذه الصِّفات المذكورة، مِن افتقار الإله إلى المكمِّل، ونفْي افتقارِ ما سواه إليه[512]، فلا اختصاصَ لواحدٍ منهما بشيءٍ مِن العقائد.

وعلى كلِّ حالٍ؛ فاستلزام أحدِهما لبعض العقائدِ أظهرُ مِن استلزام الآخَرِ له، ومِن ثَمَّ وزَّعها المصنِّف عليهما فقال: (أمَّا استغناؤه جلَّ وعزَّ عن كلِّ ما سواه) فَرْدٍ فَرْدٍ (فهو يوجب) أي: يستلزم (له تعالى) ممَّا تقدَّم اثني عشرة[513] صفةً: (الوجود، والقِدَم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، وقيامُه تعالى بنفْسِه)، فهذه خمسٌ.

ويوجِبُ له تعالى وصفًا عامًّا زائدًا على ما تقدَّم، أي: (التَّنزُّه) وهو: التَّباعدُ[514] عن النَّقائصِ، جَمْعُ نقيصةٍ، وهي: الخَصلةُ الدَّنيَّةُ، أو الضَّعيفةُ، والنَّقيصةُ أيضًا: الوقيعة في النَّاس. (و) حينئذٍ (يَدخُلُ في ذلك) الزَّائدِ[21/أ] سبْعُ صفاتٍ أُخَرَ: (وجوبُ السَّمْعِ له تعالى، والبصرِ، والكلامِ) ووجوبُ كونِه سميعًا، بصيرًا، متكلِّمًا بناءً على تمامِ برهانِها العقليّ، والسَّابعةُ تأتي.

(إذْ لو لم تجب له تعالى هذه الصِّفاتُ) أي: لو لم يجب له الوجودُ، والقِدَمُ، والبقاءُ[515]، والمخالفةُ للحوادث، والشِّقُّ الثَّاني مِن القيام بالنَّفس، وهو: الاستغناء عن المخصِّصِ؛ (لَكان محتاجًا إلى المحدِث)؛ لِمَا سبق مِن البراهين على وجوبِ الحدوث لمن انتفى[516] عنه هذه الصِّفاتُ، واستحالةِ حدوثِ الشَّيءِ بنفْسِه، لكنْ لا يحتاجُ إلى محدِثٍ؛ فوجب له ما ذُكِرَ الآن.

(أو) لو لم يجبْ له تعالى الاستغناءُ عن المحلِّ لَكان محتاجًا إلى (المحلِّ) ضرورةَ استحالةِ[517] ارتفاعِ النَّقيضين، لكنَّه لا يحتاج لمحلٍّ فوجب الاستغناءُ عنه. (أو) لو لم يجب له تعالى السَّمعُ، والبصرُ، والكلامُ، لكان محتاجًا إلى (مَن يدفع عنه النَّقائصَ) لأنَّه إذا لم يتَّصفْ بها لزِمَ أنْ يتَّصِفَ بأضدادِها، وهي نقائصُ، وفيه ما سبق، لكنَّه لا يَحتاج إلى مَن يدفع عنه النَّقائصَ، فوجب له تعالى هذه الصِّفاتُ المذكورةُ آنفًا.

---

(512) ط – (إليه).
(513) ط: (لثنتي عشر)، والصواب: (اثنتي عشرة).
(514) ط: (التنزه والتباعد).
(515) ط – (والبقاء).
(516) ط: (أنفى).
(517) ط – (استحالة).

(ويؤخَذ) أيضًا (منه) أي: مِن التَّنزُّه عن النَّقائصِ، صفةٌ زائدةٌ على المقصود بالذَّات هي: (تنزُّهُهُ عن الأغراض في أفعالِه وأحكامِه) وإنَّما قدَّمها على ما بعْدَها – مع أنَّها مقصودةٌ بالذَّات – لأنَّها لازمةٌ لهذه، (وإلَّا) بأنْ لم يتنزَّه[518] عن الأغراضِ، بل كان له باعثٌ يحملُه على إيجادِ فِعْلٍ أو حُكْمٍ (لزم افتقارُه تعالى) بالذَّات (إلى ما يحصُلُ غَرَضُه) وهو خَلْقُ المحمولِ على إيجادِه.

(كيف) [21/ب] تظنُّ[519] أنَّه تعالى يحتاج إلى شيءٍ، (وهو جلَّ وعلا الغني عن كلِّ ما سواه) على الإطلاق؟!

(وكذا يؤخذ منه أيضًا أنَّه) أي: الشَّأنُ (لا يجبُ عليه تعالى فِعْلُ شيءٍ مِن الممكنات) أي: الأمورِ التي يصحُّ وجودُها وعدمُها، (ولا تركُه) أي: الفعلُ (إذ لو وجبَ عليه تعالى شيءٌ منها عقلًا، كالثَّواب) للطَّائعين، والعقابِ للعاصين (مثلًا، لَكان عزَّ وجلَّ[520] مفتقرًا إلى ذلك الشَّيء) الذي وجب عليه فِعْلُه (ليتكمَّل به) أي: بوجودِه[521]؛ (إذْ لا يجب في حقِّه جلَّ وعزَّ إلَّا ما هو كمالٌ)، لكنه لا يفتقرُ إلى مكمِّلٍ؛ فلا يجب عليه فِعْلُ شيءٍ مِن الممكنات ولا تَرْكُه.

(كيف) تظنُّ أنَّه محتاجٌ، (و) الحالُ أنَّه عزَّ وجلَّ هو (الغنيُّ عن كلِّ ما سواه؟! وأمَّا افتقارُ كلِّ ما سواه إليه فهو يوجب) أي: يستلزم له الحياةَ، (وعموم) تعلُّق (القدرة، و) تعلُّق (الإرادةِ و) تعلُّقُ (العلمِ؛ لأنَّه لو انتفى شيءٌ مِن هذه)، أو قِدَمُه، أو عمومُ تعلُّقِه (لَمَا أمكن أنْ يوجِدَ شيئًا[522] مِن الحوادثِ) لِمَا سبق، وإذا لم يمكنْ أنْ يوجِدَ شيئًا (فلا يفتقِرُ إليه شيءٌ) لكنَّه يفتقِرُ إليه كلُّ ما سواه، فوجب له هذه الصِّفاتُ الأربعُ، وقِدَمُها، وعمومُ تعلُّقِها.

(كيف) تقول إنَّه[523] لا يفتقِرُ إليه شيءٌ (وهو الذي جلَّ وعلا يفتقرُ إليه كلُّ ما سواه و) الافتقارُ (يوجِبُ له تعالى) أيضًا (الوحدانيَّةَ، إذْ لو كان معه[524] ثانٍ في ألوهيَّته[525]) أي: استغنائِه

---

(518) ط: (يتميز).
(519) ط: (فظن).
(520) ط المطبوع: (جل وعز).
(521) ط: (يوجده).
(522) ط: (يوجَدَ شيءٌ).
(523) ط: (لأنه).
(524) ط – (معه).
(525) ط: (الألوهية).

عن الغيرِ، وافتقارِ الغيرِ إليه (لَمَا افتقرَ إليه بشيءٍ؛ للزوم عجزِهما[526] حينئذٍ) أي: حين التَّعدُّدِ، لِمَا تقدَّمَ.

(كيف[22/أ] وهو جلَّ وعلا الذي يفتقر إليه كلُّ ما سواه؟! ويؤخذ منه) أي[527] : مِن الافتقار، وصفٌ غيرُ مقصودٍ بالذَّات أيضًا، وهو (حدوثُ العالَم بأسْرِهِ) أي: جميعِه (إذْ لو كان شيءٌ منه) أي: العالَم (قديمًا لكان ذلك الشَّيءُ مستغنيًا عنه تعالى) لاستحالة افتقارِ القديم.

(كيف وهو جلَّ وعلا الذي يجب أنْ يفتقرَ إليه كلُّ ما سواه تعالى؟! ويؤخذ منه أيضًا أنْ) مخفَّفةٌ مِن الثَّقيلة: أي: أنَّه، أي: الشأن (لا تأثيرَ لشيءٍ مِن الكائنات) أي: الموجوداتِ، جوهرًا كان أو عَرَضًا (في أثرٍ ما) أي: في أيِّ أثرٍ كان، والأثر: ما ينشأ[528] عن تأثير المؤثِّر مطلقًا، (وإلَّا[529]) بأنْ أثَّر شيءٌ مِن الكائنات في شيءٍ ما، (لَزِمَ أنْ يستغنيَ ذلك الشَّيء عن مولانا جلَّ وعزَّ) ابتداءً لِعدمِ تعلُّق قدرتِه بإيجادِه نفسَه، لكنْ لا يستغني عنه ابتداءً شيءٌ ما مطلقًا؛ لِمَا تقدَّم مِن وجوب الوحدانيَّة له تعالى، فلا تأثير لشيءٍ مِن الممكنات في أثرٍ ما.

(كيف) يُظَنُّ[530] أنَّه يستغني عنه تعالى أَثَرٌ ما، (و) الحالُ أنَّه تعالى (هو الذي يفتقرُ إليه كلُّ ما سواه عمومًا) في أفرادِه (وعلى كلِّ حالٍ) مِن حالاتِها، أو عمومًا في الأزمان، وعلى كلِّ حالٍ مِن حالات اقتران الأسبابِ بمسبَّباتِها، وعدمِ اقترانها.

(هذا) أي: الأمرُ الذي هو أَخْذ[531] عمومِ التَّأثير للأسباب العاديَّة مِن الافتقار، أو: استغناءُ الأثر[532] عن مولانا جلَّ وعزَّ، ثابتٌ (إنْ قدَّرْتَ) أي: [غرضْتَ][533]، أيُّها النَّاظر في الأسباب، (أنَّ شيئًا مِن الكائنات يؤثِّر بطبْعِه) أي: قوَّتِه التي اقتضتْها [22/ب] ذاتُه، (وأمَّا إنْ قدَّرتَه مؤثِّرا

---

(526) ط: (عجزها).

(527) ط – (حين التَّعدُّدِ، لِمَا تقدَّمَ. كيف وهو جلَّ وعلا الذي يفتقر إليه كلُّ ما سواه؟! ويؤخذ منه أي).

(528) ط: (يفشو).

(529) ط: (ولا).

(530) المطبوع: (تَظنُّ).

(531) ط: (أحد).

(532) ط: (الاستغناء).

(533) ط: (فرقت). | المطبوع :(فرضت).

بقوَّةٍ أودعها) أي: جعلها (الله) تعالى (فيه، كما يزعمُه) أي: يعتقدُه اعتقادًا فاسدًا (بعضُ الجَهَلَةِ[534]) بالمذهب الحقِّ مطلقًا، أو: في هذه المسألة فقط.

فإنَّ الطَّبائعيّين[535] مع اتِّفاقِهم على نسبة التَّأثير للطَّبائع والأمزجة؛ مختلفون في الحيثيَّة، فمنهم: مَن يزعم أنَّ النَّارَ مثلًا مؤثِّرةٌ في الإحراق بطبْعِها، ولا خلاف في كفْرِهم بذلك[536]، كما[537] قاله ابن دهاق[538]، ومنهم: مَن يزعم أنَّها مؤثِّرةٌ بقوَّةٍ خَلَقَها الله تعالى فيها، ولو نَزَعَها منها لم تؤثِّر، وتبعهم [539]كثيرٌ مِن المؤمنين، وفي كفرهم بذلك خلافٌ[540].

---

(534) ط: (الجهل).

(535) الطبيعيون هم أهل العلم الطبعي. ويطلق الطبيعيون أيضا على فرقة يعبدون الطبائع الأربع أي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لأنّها أصل الوجود، إذ العالم مركّب منها وتسمّى هذه الفرقة بالطبائعية كذا في الإنسان الكامل. ينظر: التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج2 ص1130.

([536]) وقد نقل الإجماع بكفرهم الشيخ الباجوري أيضاً يقول شيخ الإسلام الباجوري: انه لا تأثير لشيء من النار والسكين والأكل في الاحراق والقطع والشبع بل الله تعالى يخلق الإحراق في الشيء الذي مسته النار عند مسها له ويخلق القطع في الشيء الذي باشرته السكين عند مباشرتها له ويخلق الشبع عند الأكل والري عند الشرب فمن اعتقد أن النار محرقة بطبعها والماء يروي بطبعه وهكذا فهو كافر بإجماع. ينظر: إبراهيم بن محمد، الباجوري، **حاشية الباجوري = تحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام**، تح: أحمد فريد المزيدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007م)، ص108.

(537) ط – (كما).

(538) لم أقف على اسمه وكنيته بالضبط، ولعله إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي المالقي، يكنى أبا إسحاق، ويعرف بابن المرأة، سكن مالقة دهراً طويلا، وكان يتجر بسوق الغزل، ثم انتقل إلى مرسية، باستدعاء المحدث أبي الفضل المرسي، والقاضي أبي بكر بن محرز... وقرأ بها علم الكلام وكانت العامة حزبه. ينظر الإحاطة في أخبار غرناطة (1/ 66، وقال عنه وقال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمته لابن المرأة:"...ذكره أبو حيان في زنادقة أهل الأندلس. أحمد بن علي، **لسان الميزان**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط.1، 2002م)، ج1 ص390.

(539) ط: (وتبعه).

([540]) يقول شيخ الإسلام الباجوري: ومن اعتقد أنها محرقة بقوة خلقها الله فيها فهو جاهل فاسق لعدم علمه بحقيقة الوحدانية. وهذا هو الدليل الإجمالي الذي يجب على كل شخص معرفته من ذكر وأنثى ومن لم يعرفه فهو كافر عند السنوسي وابن العربي. وقال في تحفة المريد: فمن اعتقد أن الأسباب العادية كالنار والسكين والأكل والشرب تؤثر في مسبباتها كالحرق والقطع والشبع والري بطبعها وذاتها فهو كافر بالإجماع، أو بقوة خلقها الله فيها ففي كفره قولان، والأصح أنه ليس بكافر بل فاسق مبتدع. ينظر: الباجوري، **تحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام**، ص108 – ص167.

(فذلك) التَّقدير الحقيرُ (مُحالٌ أيضًا)، وذلك (لأنَّه) أي: الشَّأنُ (يصيرُ مولانا جلَّ وعزَّ مفتقرًا) أي: محتاجًا (في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطةٍ) يتوقَّف عليها التَّأثيرُ، وهي[541] القوَّة التي يخلُقُها اللهُ تعالى في الأسباب العاديَّة لتؤثِّر بها، (وذلك باطلٌ لِمَا عرفْتَه[542]) قَبْلُ (مِن وجوب استغنائه جلَّ وعزَّ عن كلِّ ما سواه)، وتوقُّف التَّأثير على الشَّيء يستلزم الافتقارَ إلى ذلك الشَّيءِ.

(فـ) بسببِ هذا التَّقديرِ والتَّقريرِ (قد بانَ) أي: ظهرَ لك أيُّها المتأمِّل[543] فيما ذكرْنا[544]، واتَّضَحَ (تضمُّنُ قولِ: لا إله إلا الله) بالتَّفصيل السَّابقِ (للأقسامِ الثَّلاثة[545]) التي يجب على المكلَّف معرفتُها في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ، وهو ما يجبُ في حقِّه تعالى، وما يجوزُ، وما يَستحيل) وقدَّم الجائزَ هنا عكْسَ ما سبق؛ نظرًا إلى قُربِه مِن الواجبِ؛ لأنَّ أحدُ طرفيه ثبوتيٌّ، واهتمامًا[23/أ] بشأنه؛ لِمَا في إثباتِه مِن الرَّدِّ على المعتزلة، والطَّبائعيِّين، ومَن تبِعَهم مِن الموحِّدين، هذا ما يدخل تحت لا إله إلا الله.[546]

(وأما قولُنا: محمَّدٌ رسول الله) باللسان الموافقِ لِمَا في الجَنان[547]، ممَّا قام عليه البرهان، (فيدخل فيه) الصِّفاتُ السَّبعُ المتعلِقةُ بالرُّسل؛ إذْ يدخلُ فيه (الإيمان) أي: التَّصديق (بسائر[548] الأنبياء) أي: باقيهم، أي[549]: جميعِهم (عليهم الصَّلاة والسَّلام) أي: بأنَّ[550] الله تعالى أوحَى إليهم الشَّرائعَ، وأرسل مَن اختار منهم للخلق؛ لهدايتِهم وتكميلِ معاشِهم ومعادهم، وأيَّدهم بالمعجزاتِ الدَّالة على صدقِهم.

---

(541) ط: (هي) بلا واو.

(542) ط، المطبوع: (عرفت).

(543) ط: (أيضا للتأمل).

(544) ط: (ذكرناه).

(545) ط: (الثالثة).

(546) ط – (هذا ما يدخل تحت لا إله إلا الله).

(547) الجَنانُ: القَلْبُ يقالُ: مَا يستقرُّ جَنانُه مِن الفَزَعِ، سُمِّي بِهِ لأَنَّ الصَّدْرَ أَجَنَّه، وقيل: لاسْتِتارِهِ فِي الصَّدْرِ، أَو لِوَعْيه الأَشْياء وضَمِّه لَهَا. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "جنن"، ج34 ص365.

(548) ط: (سائر).

(549) ط: (أو).

(550) ط: (أن).

والأنبياء: جمْعُ نبيٍّ، فعيلٌ بمعنى فاعلٍ، أو مفعولٌ، مِن النَّبَأ، وهو بالهمزةِ، وقد لا يُهمز تخفيفًا(551)، وهو: الخبر؛ فإنَّه مُخبِر، أو مخبَرٌ(552) عن الله تعالى، أو مِن النَّبْوَةِ؛ فلا يُهمز؛ لأنَّه مرتفِعٌ، أو مرفوعُ الرُّتبة على غيرِه مِن الخلق(553). وهو: حُرٌّ ذَكَرٌ مِن بني آدمَ، سالمٌ مِن منفِّرٍ كَعَمًى، أوحِي إليه بشرعٍ، وإنْ لم يُؤمَر بتبليغِه، فإنْ أُمِرَ فرسولٌ أيضًا، وإنْ لم يكن له كتابٌ، ولا نَسَخَ لِشرْعِ مَن قبْلَه على الأشهر(554).

فالرَّسولُ أخصُّ مطلقًا مِن النَّبيِّ(555)، ولا يُطلق على غيرِ الآدميّ، كالملَكِ والجِنّ، إلَّا مقيَّدًا، ومنه: {جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ(556)}(557)، على أنَّ معنى الإرسالِ فيها غيرُه في

(551) ط: (تحقيقا).

(552) ط: (ومخبر).

(553) النَّبْوة والنَّباوة: ما ارتفع من الأرض، ومنه اشتقاق النبي لأنَّه أرفع خلق الله ولأنه يُهتدى به؛ فأصله غير الهمزة. وإن أُخِذ من الهمزة فهو مشتَق مِن نَبَّأَ وأَنْبَأَ، أَي: أَخْبَر. فالمعنى يدور حول الارتفاع والإخبار، فالنبي هو المخبر عن الله، وهو الذي شُرِّف على الخلق وارتفع. وتعريف الرسول لغة: الرَّسَل: القطيع من كل شيء، والرِّسْل والرِّسْلَة: الرِّفق والتُّؤدة، وشعْرٌ رَسْلٌ أي: مسترسل، والرسول: الذي يتابع أخبار الذي بعثه أخذًا من قولهم: جاءت الإبل رَسَلًا أي: متتابعة. فمعناه لغة يدور حول الرفق والتُّؤدة والمتابعة والرسالة. ينظر: ينظر: المبارك بن محمد، ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تح: طاهر أحمد الزاوي، (بيروت: المكتبة العلمية، 1979م)، ج5 ص11 – ج2 ص222؛ الزبيدي، **تاج العروس**، ج40 ص12 – ج29 ص68.

(554) ينظر: مسعود بن عمر، التفتازاني **شرح المقاصد**، تح: إبراهيم شمس الديب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2010م)، ج3 ص268؛ حمد بن محمد، الخطابي، **أعلام الحديث**، تح: محمد آل سعود، (جامعة أم القرى: مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 1988م)، ج1 ص298؛ عمر بن علي، ابن الملقن، **المعين على تفهم الأربعين**، تح: دغش العجمي، (الكويت: مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، ط.1، 2012م)، ص39؛ محمود بن أحمد، العيني، **البناية شرح الهداية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 2000م)، ج1 ص116؛ العسكري، **معجم الفروق اللغوية**، ج1 ص530.

(555) يقول الملا علي القاري: الرسول أخص من النبي على ما هو المقرر عند المحققين، خلافا لمن قال بترادفهما من المفسرين، حيث يرد عليه قوله سبحانه: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي. والقول بترادفهما قول معتبر فكل نبي رسول وكل رسول نبي هذا هو ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة كما قاله القاري في شرح الفقه الأكبر واختاره من الحنفية ابن الهمام والأوشي وهذا هو ظاهر كلام الجويني والآمدي والأيجي، من الأشاعرة والقاضي عبد الجبار من المعتزلة والطبرسي من الشيعة. ينظر: علي بن سلطان القاري، **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1998م)، ص20؛ محمد بن عبد الرحمن، الخميس، **أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة**، (الرياض: دار الصميعي)، ج1 ص468؛

(556) ط المطبوع – (أولي أجنحة).

(557) **القرآن الكريم**، سورة فاطر، 1.

الأوَّل[558]؛ إذْ هو فيه: إيجادُ ما يَتعبَّد[559] به هو وأمتُّه، وفيها: مجرَّد الإرسال للغيرِ بما يوصِلُه إليه.

(و) جميعِ (الملائكة) جمْعُ مَلَكٍ، وهو مشتقٌّ مِن الأَلُوكة[560]، وهي: الرِّسالة، ويقال لها: مَألَكَةٌ، فالأصل فيها مَألَكٌ، ثمَّ قُلِبَ فصار: مَلْأَكٌ، على وزن مَفْعَلٍ، ثمَّ خُفِّفَ بنقْل حركة الفاء إلى[23/ب] العين وحذْفِها، فصار: مَلَكٌ، على وزن مَعَلٌ[561]، وحينئذٍ فقياس هذا: جمْعُه على أَفَعَالٍ[562]، وإنَّما جُمِعَ على ملائكة نظرًا إلى المَلْأَكِ بعد القَلْبِ، وقيل[563] التَّخفيفِ، وهو غيرُ[564] قياسٍ، وقولهم: مِن الأَلُوكةِ صريحٌ في زيادة الميم، وهو رأي الجمهور، وذهب طائفةٌ إلى أصليَّتها[565].

ثمَّ اختلفوا: هل هو مِن المَلَكِ[566] بالفَتْحِ، أي: القوة[567]، أو بالكسر بمعنى مملوكٍ؟ والتَّاء لتأنيث[568] الجمعِ، وقيل للمبالغة[569]، ثمَّ غُلِّب في الأجسام النُّورانيَّة المبرَّأة مِن الكدورات الجسمانيَّة، القادرةِ على التَّشكُّل[570] بالأشكال المختلفة[571].

---

(558) ط: (غيره فالأولى).

(559) ط: (يعتد).

(560) ينظر التفصيل: الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "ألك"، ج27 ص48.

(561) ط: (مفعل).

(562) ط: (أفعاله).

(563) ط: (وقبل).

(564) ط: (أو هو غيره).

(565) ينظر: عبد الله بن الحسين، العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: عبد الإله النبهان، (دمشق: دار الفكر، ط.1، 1995م)، ج2 ص259؛ أحمد بن يوسف، السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تح: أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم)، ج1 ص250.

(566) ط: (هو ملك).

(567) ط: (بالقوة).

(568) ط: (للتأنيث).

(569) قال الإمام ابن حجر العسقلاني مفصلا الخلاف فيها: ملك بفتح اللام فقيل مخفف من مالك وقيل مشتق من الألوكة وهي الرسالة وهذا قول سيبويه والجمهور وأصله لاك وقيل أصله الملك بفتح ثم سكون وهو الأخذ بقوة وحينئذ لا مدخل للميم فيه وأصل وزنه مفعل فتركت الهمزة لكثرة الاستعمال وظهرت في الجمع وزيدت الهاء إما للمبالغة وإما لتأنيث الجمع وجمع على القلب وإلا لقيل مالكه وعن أبي عبيدة الميم في الملك أصلية وزنه فعل كأسد هو من الملك بالفتح وسكون اللام وهو الأخذ بقوة وعلى هذا فوزن ملائكة فعائلة ويؤيده

أي: بأنَّهم عبادٌ له تعالى، لا كما زعم المشركون مِن تألُّهِهم، مُكروَمون[572]، لا كما زعم اليهود مِن تنقُّصهم[573]، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يُؤمرون، وبأنَّهم سفراء الله بينه وبين[574] خلْقِه، متصرّفون فيهم كما أُذِنَ لهم، صادقون فيما أَخبروا به عنه تعالى، وأنَّهم بالغونَ مِن الكثرة ما لا يعلمه إلا الله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ}[575].

(و) جميع (الكتبِ السَّماويَّة) نُسبت[576] إلى السَّماء لنزولِها منها، أي: بأنَّها كلامُه تعالى، يقع[577] بالمعنى المذكور سابقًا، وبأنَّه تعالى أنزلها على بعض رُسُلِه بألفاظٍ حادثةٍ في ألواحٍ، أو على لسان مَلَكٍ، وبأنَّ كلَّ ما [تضمَّنَته][578] حقٌّ، وبأنَّ بعض أحكامها نُسِخَ[579]، وبأنَّ منها ما بُدِّلَ بعضُه كالتَّوراة والإنجيل، وبأنَّ القرآن مِن بينها مُعجِزٌ، وأنَّها مئةٌ وأربعةٌ، أُنزِلَ منها خمسون على شِيثٍ[580]، وثلاثون على إدريسَ، وعشرةٌ على إبراهيم، وعشرةٌ على آدمَ[24/أ] وقيل: على موسى، قبل التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان[581].

أنهم جوزوا في جمعه أملاك وأفعال لا يكون جمعا لما في أوله ميم زائدة. ينظر: العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج6 ص360.

(570) ط: (الشكل).

(571) وهو قول جمهور أهل الكلام، يقول ابن حجر العسقلاني ناقلا إجماعهم: قال جمهور أهل الكلام من المسلمين: الملائكة أجسام لطيفة أعطيت قدرة على التشكل بأشكال مختلفة ومسكنها السماوات وأبطل من قال إنها الكواكب أو إنها الأنفس الخيرة التي فارقت أجسادها وغير ذلك من الأقوال التي لا يوجد في الأدلة السمعية شيء منها. ينظر: العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج6 ص360.

(572) ط: (مكرمون).

(573) قوله: (من تنقصهم) ليس في ط، وفي المطبوع: (تنقيصهم) (بدل تنقصهم).

(574) ط – (وبين).

(575) القرآن الكريم، سورة المدثر، 31

(576) ط: (نسبة).

(577) ط – (يقع).

(578) في النسخ: (تضمنه)، وفي المطبوع (تضمنته) وهو المثبت.

(579) ط: (تنسخ).

(580) شيث هو ابن آدم، ومعناه: هبة الله، أنزل الله عليه صحفًا، وعهد إليه آدم بعد وفاته. ويقال: إن أنساب بني آدم اليوم تنتهي إليه. وأما إدريس عليه السلام فهو أول نبي بعث في الأرض بعد آدم، وهو أبو جد نوح، أُنزلت عليه ثلاثون صحيفة، وأول من خطَّ

(واليومِ الآخِرِ) وهو مِن الموت إلى الاستقرار، ووصْفُه[582] بالآخِرِ لأنَّه لا ليلَ[583] بعدَه[584]؛ أي: بوجودِه هو، وما يشتمِلُ عليه مِن سؤال الملَكَيْنِ، ونعيمِ القبرِ، وعذابِه، والبعثِ، والحسابِ، والميزانِ، والصِّراطِ، والحوضِ، والشَّفاعةِ، وإخراجِ الموحِّدين مِن النَّار، وخلودِ الكفَّار فيها، والموحِّدين في الجنَّة، ورؤيةِ وجهِه الكريم.

[585] (لأنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام جاء) أي: بُعِث، متلبِّسًا (بتصديق جميع ذلك) أي: اعتقادِه وتقريرِه.[586]

(و) حينئذ (يُؤخَذ منه) أي: مِن قولِنا: محمَّدٌ رسول الله المطابقِ للاعتقاد أيضًا (وجوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ) والأنبياءِ فيما مرَّ (عليهم الصَّلاة والسَّلام) الذين أَخبرَ[587] الصَّادقُ المصدوقُ بوجودِهم في الأزمنة الماضية، واتِّصافِهم بما ذُكِرَ قريبًا مِن الأوصاف الحميدةِ (واستحالةِ الكذِبِ في التَّبليغِ (عليهم) جميعًا (وإلَّا) بأن لم يجبْ لهم الصِّدقُ ويستحيلَ عليهم الكذبُ (لم يكونوا رُسُلًا أمناءَ) ولا أنبياءَ ممتثلين (لمولانا العالِمِ بالخفيَّات جلَّ وعزَّ) أي[588]:اختصاصُه[589] تعالى للأنبياء،

بالقلم. ينظر: إسماعيل بن عمر، ابن كثير، **قصص الأنبياء**، تح: مصطفى عبد الواحد، (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ط.1، 1968م)، ج1 ص67 – ج1 ص71.

(581) ينظر: ميمون بن محمد، أبو معين النسفي، **بحر الكلام**، تح: محمد البرسيجي، (عمان: دار الفتح، 2014م)، ص 237. وقال بعد ذكر هذه الكتب السماوية: فكل من أنكر آية من هذه الكتب فإنه يكفر وإذا قال: آمنت بجميع الرسل ثم أنكر واحدا من الرسل الذي ليس بمنصوص عليه، وقال هذا ليس منهم لا يكفر ويكون مبتدعا هذا إذا لم يدخل في دين من الأديان أما إذا دخل في دين من الأديان يكون مرتدا فيقتل.

(582) ط: (الموت والاستقرار ووضعه).

(583) ط: (لأنه لدليل).

(584) يقول الإمام بدر الدين العيني: ومنها ما قيل: لم سمي يوم القيامة اليوم الآخر؟ أجيب: بأنه لا ليل بعده، ولا يقال: يوم إلا لما تقدمه ليل. ينظر: محمود بن أحمد، العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج2 ص145.

(585) ط +(وذلك).

(586) ط: (وتقديره).

(587) ط: (أخبروا).

(588) المطبوع: (إذ).

(589) ط: (اختصاصها).

وتصديقُه للرُّسُلِ[590] منهم على وَفْقِ عِلْمِه تعالى، فيستحيلُ أنْ يكونوا في نفس الأمر على خلافِ ما عَلِمَ الله تعالى منهم؛ لِمَا يَلزم عليه مِن المحالِ السَّابقِ ذِكْرُه.

(لأنَّهم) أي: الأنبياءُ مُطلَقًا (عليهم الصَّلاة والسَّلام) نُبِّئوا[591] ليكونوا على أكمل الأحوالِ كما سبقَ و(أُرسِلوا ليعلّموا الخلْقَ بأقوالِهم، وأفعالِهم، وسيرتهم [592]) فإنَّ سكوتَهم على فِعْلٍ يرَوْنَه، أو يسمعون به، دليلٌ [24/ب] على إباحتِه[593]؛ لأنَّهم لا يسكتون عن المنهيِّ[594] عنه مطلَقًا، وإنْ خافوا الفتنة على الأصحّ.

وحينئذ (فيلزم أَلَّا[595]يكون[596] في جميعِها) أي: الأقوالِ، والأفعال، والسكوتِ، الصَّادرة مِن الأنبياء مطلقًا (مخالفةٌ لأمْرِ مولانا جلَّ وعزَّ، الذي اختارهم) جميعًا (على جميع الخلقِ، وأمَّنهم على سرِّ وحيِه) أي: على وحْيِه العظيمِ، أو الخفيِّ[597] (ويؤخذ منه) أي: مِن قولِنا: محمَّدٌ رسول الله (جوازُ الأعراض البشريَّةِ عليهم إذْ) لم يثبت لهم غيرُ الرِّسالة، فلا يمتنع عليهم إلَّا ما يقدح فيها و(ذلك) أي: وقوعُ الأعراضِ بهم صلواتُ الله وسلامُه عليهم، الذي هو فَرْعٌ عن كونِه جائزًا (لا يقدح في) نبوَّتِهم ولا في (رسالتِهم، وعلوِّ منزلتِهم عند الله تعالى، بل ذلك ممَّا يزيد فيها) أي: لِمَا ذكرْنا[598] سابقًا.

---

(590) ط: (الرسل).

(591) ط: (سواء).

(592) ط: (وسلوكهم). | المطبوع: (وسكوتهم).

(593) المباح هو ما لا يريده الله ولا يكرهه لمَّا لم تكن لفعله مزية على تركه، فلو أراده لصارت إرادته باعثة لنا على الفعل، ولو كرهه لضر فينا عن فعله، وعلى هذا لم يأمر به ولم ينه عنه، وهذا ظاهر إذا لم يكن فيما يجري مجرى المباح ما هو مستحق، فأما إذا ثبت فيه وجه من وجوه الاستحقاق جاز أن يريده تعالى وهذا هو كالأكل والشرب ونحوهما. وجاء في تعريفه: ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب، ولا في تركه ثواب ولا عقاب. ينظر: سميح دغيم، **موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي**، ج2 ص1138 – 1139.

(594) ط: (النهي).

(595) المطبوع: (أن لا).

(596) ط: (يكونوا).

(597) ط: (والخفي).

(598) ط: (ذكرناه).

(فقد اتَّضح) أي: ظهر (لك) أيُّها المتأمِّلُ، ظُهورًا بيِّنًا بهذا التَّفصيل الأصيل (تضمُّن كلمَتَيِ[599] الشَّهادةِ) وهما: لا إله إلا الله، ومحمَّدٌ رسول الله، وأُضيفا[600] إلى الشَّهادةِ؛ لملازمةِ أشهدُ لهما في[601] نحو الدُّخول في الإسلام (مع قِلَّة حروفِها) ولم يقل: مع قلَّة كلماتِها؛ لكثرةِ كلمات[602] الأُولى منهما؛ إذِ الكلمةُ تُطلَق على المنْويِّ مِن الأقوال المفرَدةِ مع اللَّفظِ الموضوع للمعنى المفرَدِ؛ لاعتبار العقْلِ إيَّاها، ولا كذلك الحرفُ. فتأمَّلْ !

(لجميعِ ما يجبُ على المكلَّف) معرفتُه (مِن عقائدِ الإيمان في حقِّه تعالى) متعلِّقٌ بـ «يجب»، (وفي حقِّ رُسُلِه) وأنبيائه[603][25/أ] (عليهم الصَّلاة والسَّلامُ) ومزيدُ التَّحيَّاتِ والإكرامِ.

(ولعلَّها) أي: كلمتَيِ الشَّهادة، والمراد بها الجملتانِ معًا، وإنَّما أَفرَدَ هنا؛ لأنَّ المجموعَ هو التَّرجمة، وثنَّى فيما قَبْلُ نظرًا إلى انفراد[604] كلٍّ مِن الجملتين عن الأخرى في الدِّلالة على العقائد، فللَّهِ درُّ ذلك الإمام[605]، أي: في المطبوع: (حلية).[606] ونرجو أنَّها (لاختصارِها) أي: قلَّةِ حروفِها وكلماتِها الملفوظةِ[607] (مع اشتمالِها على ما ذكرناه) سابقًا مِن المعاني الكثيرةِ.

(جَعَلَها الشَّرعُ) وهو: وضْعٌ إلهيٌّ سابقٌ[608] لذوي العقولِ باختيارهم المحمودِ إلى ما يُصلحهم في معاشِهم ومعادِهم، ويُطلَق ويُراد به الشَّريعةُ أيضًا، وهي ذلك الموضوعُ، وعلى كلٍّ فإسنادُ[609] الجَعْلِ إليه مجازٌ، كما إذا جعل على حذْفِ المضاف (ترجمةً) أي: دليلًا (على ما في

---

(599) ط: (لكلمتي).
(600) ط: (وأضيفتا).
(601) ط – (في).
(602) ط: (الكلمات).
(603) ط: (وأنبياء).
(604) ط: (إلى الإفراد إذ).
(605) ط + (أي).
(606) المطبوع + (أي).
(607) ط: (الملفوظ).
(608) ط المطبوع: (سائق).
(609) ط: (وإسناد).

القلب) وهو: مضغةٌ صنوبريَّةٌ في الجانب الأيسرِ مِن الإنسان فيه العقلُ على الأصح(610) (مِن الإسلام) بيانًا لِ «ما»، وهو(611) لغةً: الطَّاعةُ والانقيادُ(612)، وشرعًا على ما اختاره المصنِّف: قَبول القلبِ، وإذعانُه للأوامر والنَّواهي، وانقيادُه إليها.

(ولم يَقبَلْ) الشَّرعُ، أي: واضِعُه (مِن أحدٍ الإيمانَ) وهو لغةً: التَّصديق مطلَقًا، وشرعًا: تصديقُ القلبِ(613)، أي: قَبولُه وإذعانُه لِمَا عُلِمَ بالضَّرورة(614) أنَّه مِن دينِ المصطفى صلى الله عليه وسلم، وانقيادُه إليه.

وتغييرُ(615) التَّعبير حذرًا مِن التَّكرارِ، أي: ولم(616) يقبلِ الله مِن أحدٍ الإسلامَ (إلَّا بها) أي: بكلمة الشَّهادة، وإنَّما لم يجزِمِ المصنِّف(617) بما جازه تأدُّبًا(618) مع البارئ جلَّ وعزَّ؛ إذ يحتمل أن يكون اختصاصُها بما ذُكِرَ لحكمةٍ أخرى.

وإذا كانت هذه الكلمةُ اشتملت على جميع صفاتِه تعالى التي قامت(619) الأدلَّةُ (/25ب/) عليها، واختصَّت بدِلالتِها على الإسلام، حتَّى لا يُقبَل الإيمان مِن(620) أحدٍ إلَّا بها، (فعلى العاقلِ)

---

(610) ط المطبوع +(على الأصح). | قال ابن تيمية في الفتاوى في تعريف القلب: لكن لفظ " القلب " قد يراد به المضغة الصنوبرية الشكل التي في الجانب الأيسر من البدن التي جوفها علقة سوداء كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم {إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد} . وقد يراد بالقلب باطن الإنسان مطلقا فإن قلب الشيء باطنه كقلب الحنطة واللوزة والجوزة ونحو ذلك. ومنه سمي القليب قليبا لأنه أخرج قلبه وهو باطنه وعلى هذا فإذا أريد بالقلب هذا فالعقل متعلق بدماغه أيضا ولهذا قيل: إن العقل في الدماغ. كما يقوله كثير من الأطباء ونقل ذلك عن الإمام أحمد ويقول طائفة من أصحابه: إن أصل العقل في القلب فإذا كمل انتهى إلى الدماغ. والتحقيق أن الروح التي هي النفس لها تعلق بهذا وهذا وما يتصف من العقل به يتعلق بهذا وهذا لكن مبدأ الفكر والنظر في الدماغ ومبدأ الإرادة في القلب. ينظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج9 ص304.

(611) في س: (وهي)، والمثبت من ط ومن المطبوع.

(612) الزبيدي، **تاج العروس**، مادة "سلم"، ج32 ص372.

(613) وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ واتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ العلْمِ مِن اللّغويّين وغيرِهم. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج34 ص186.

(614) المعلوم من الدين بالضرورة هو: كل الأحكام التي قررتها النصوص التشريعية القطعية الثبوت والدلالة، وهي واجبة التطبيق في الدنيا والآخرة، ويستوي في الالتزام بها العلماء وغيرهم، ويكفر من ينكر حكماً منها. ينظر: محمد السيد الدسوقي، **المعلوم من الدين بالضرورة**، أبحاث ووقائع المؤتمر العام الثاني والعشرين، ص 1، بدون معلومات عند تاريخ نشر البحث.

(615) ط + المطبوع: (فتغيير).

(616) ط: (التكرار فلم).

(617) ط: (يجز للمصنف).

(618) ط: (أدبا).

أي: ينبغي للجاري على منهج العقلِ (أن يُكثِر مِن ذِكْرِها) بالكسر، كما يصرِّح به صنيع الشَّرح[621]، وتؤدِّي إليه عبارة المتن، حال كونه (مستحضرًا) بقلبه (لِمَا احتوت عليه مِن عقائد الإيمان) على سبيل الإجمال، بأنْ يلاحِظَ عند نُطقِه بها معناها؛ لِمَا مرَّ، ويُلاحظ اندراجُ العقائدِ تحتَه.

ويتمادَى على ذِكْرِها (حتَّى تمتزجَ) أي: تختلطَ (مع[622] معناها) الملحوظ[623] عند التَّلفظ بها (بِدَمِه ولحمِه) حقيقةً؛ إذِ الإكثار[624] مِن إجراء الشَّيء على اللِّسانِ يستلزمُ حضورَه في[625] الجَنان، الذي هو رئيس الأعضاءِ، تتْبَعه وتتَّصفُ[626] بوصْفِه ، والحصول المعْنيُّ امتزاجٌ؛ لأنَّه سَرَيَانيٌّ[627] لا مماسِّيٌّ، ويوضِّح[628] ذلك ما حُكِي عن بعضِهم مِن[629] تهليل دمِه حين قُطِعَتْ رأسُه، وعن بعضِهم مِن تهليلِ لسانِه وشَعَرِه حالةَ النَّوم أيضًا.

(فإنَّه يرى لها مِن الأسرار) جمْعُ سِرٍّ[630]، والمراد[631] به هنا الوصفُ المحمودُ، كالزُّهدِ، والتَّوكُّلِ، والحياة، والفناء، والفتوَّة[632]، والشُّكر، والعجائبُ جَمْعُ عجيبةٍ[633]، والمراد بها هنا: الأمر

---

(619) ط: (جميع الصفات التي قلت).

(620) ط: (الإسلام لم يقبل من).

(621) ط: (الشرع).

(622) ط: (على).

(623) ط: (الملفوظ).

(624) ط: (بدم ولحم حقيقية إذا الآثار).

(625) ط- (في).

(626) ط - (وتتصف).

(627) ط: (سريان).

(628) ط: (يوضح).

(629) ط: (عن).

(630) (السِّرُّ) الَّذِي يُكْتَمُ وَجَمْعُهُ أَسْرَار ٌ وأَسِرَّةٌ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ أَسَارِيرُ. ينظر: ابن كنظور، **لسان العرب**، مادة "سرر".

(631) ط: (وهو المراد).

(632) ط: (والفنا والصبر)، المطبوع: (القوة).

(633) جَمْعُ عَجِيبٍ (عَجَائِبُ) مِثْلُ أَفِيلٍ وَأَفَائِلَ وَتَبِيعٍ وَتَبَائِعَ. وَقَوْلُهُمْ: (أَعَاجِيبُ) كَأَنَّهُ جَمْعُ (أُعْجُوبَةٍ) مِثْلُ أُحْدُوثَةٍ وَأَحَادِيثَ. وقيل: وَلَا يُجْمَعُ (عَجَبٌ) وَلَا (عَجِيبٌ). ينظر: الرازي، **مختار الصحاح**، مادة "عجب".

الخارقُ للعادة، كإنزال البَرَكة في نحو[634] الطَّعام، وتيسيرِ ما تدعو إليه الحاجة مِن النَّفَقةِ، وانكشافِ جليَّة[635]ما يرادُ استعمالُه نحو الطَّعام[636] وحُرمَتِه، ومَن[637] أراد اقتضاء[638] هذين البابين فعليه بشرْحِ المصنِّف.

وبالجملة: فالذَّاكر لها[639] على ما ينبغي، القائمُ[640] بأوامر الله، المجتنبُ لنواهيه، يَرَى مِن الشمائل التي يقوم[26/أ] به[641]، والخوارقِ التي تجري على يدِه[642] (ما لا يدخل تحت حصرٍ) أي: أشياءَ عظيمةً مِن كِلَا البابين، لا تنضبط لكثرتِها.

فائدةٌ: الذِّكرُ بالقلب ثلاثةُ أنواعٍ: أحدُها: التَّفكُّر في عظمة الله تعالى. وثانيها: ذِكْرُ الله عند أمْرِه ونهيِه، وذلك بالعزم المصمِّمِ على الامتثال. وثالثُها: ذِكْرُه تعالى تسبيحًا، أو تهليلًا[643].

والأوَّل أفضل مِن الثَّاني، والثَّاني أفضلُ مِن الثَّالث، فيجب حمْلُ الاختلاف – في أفضليَّة اللِّسان على الجَنان – على الثَّالثة[644]، وإلَّا فالأوَّلانِ لا يساويهما فضلا عن أنْ يفضلَهما، (وبالله) تعالى لا بغيره (التَّوفيقُ) وهو: خَلْقُ القدرةِ على الطَّاعة، أو الطَّاعةُ[645] نفْسُها في العبد، وهو

---

(634) ط – (نحو).

(635) المطبوع: (حلية).

(636) ط – (وتيسيرِ ما تدعو إليه الحاجة مِن النَّفَقةِ، وانكشافِ جليَّة ما يرادُ استعمالُه نحو الطَّعام).

(637) ط: (من) دون واو.

(638) ط: (استقصاء).

(639) قوله: (لها) زيادة من ط.

(640) ط – (القائم).

(641) ط: (بها).

(642) ط: (يديه).

(643) ينظر: محمد بن عمر، فخر الدين الرازي، **لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات**، صححه: عاصم الكيالي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2020م). ص49. حيث ذكر كلامًا قريبًا منه.

(644) ط المطبوع: (الثالث).

(645) ط: (والطاعة).

أظهر؛ لأنَّه مأخوذٌ مِن الوِفاق(646)، فيكون خَلْقُ ما يكون به العبدُ موافقًا لِمَا طَلَبَ منه الشَّرع، والموافقةُ مباشرةٌ إنَّما تكون بنفْسِ الطَّاعة، لا بالقُدْرَةِ عليها(647).

(إذْ لا ربَّ) أي: لا خالقَ لكلِّ شيءٍ، ولا مالك له (غيره نسأله) أي: نطلب منه تعالى، مع الذلة والخضوع، (أنْ يجعلَنا وأحبَّتَنا عند الموت) إذْ هو وقتُ تحقُّقِ السَّعادة والشَّقاوة (ناطقِينَ) أي: متلفِّظين (بكلمتَيِ الشَّهادة، عالِمينَ بها) أي: بما اشتملَتْ عليه مِن العقائد المتعلِّقة بالله ورسولِه(648)؛ إذْ مجرَّدُ النُّطق بها لا ينفع(649) أصلًا، أو النَّفْعَ المعتدَّ به.

فائدةٌ: رُؤِيَ الإمام الشَّافعيُّ(650) رضي الله عنه بعد موته، فقيل له: ما فعل اللهُ بك؟ فقال: رَحِمَني، وغفر لي، ورُفِعْتُ إلى الجنَّةِ، [26/ب] أُزَفُّ كما تُزَفُّ العروس، قيل له: بماذا(651) نِلْتَ هذا؟ قال: بقولي في "الرسالة(653)(652)": (وصلَّى الله على سيِّدِنا محمَّدٍ، عددَ ما ذكره الذَّاكرون، وغفل عن ذِكْرِهِ الغافلون(654)) انتهى.

---

(646) (الْوِفَاقُ الْمُوَافَقَةُ). وَ (التَّوَافُقُ الِاتِّفَاقُ) وَالتَّظَاهُرُ. وَ (وَافَقَهُ) أَيْ صَادَفَهُ. وَ (وَفَّقَهُ) اللَّهُ مِنَ (التَّوْفِيقِ). وَ (اسْتَوْفَقَ) اللَّهَ سَأَلَهُ التَّوْفِيقَ. وَ (الْوَفْقُ) مِنَ (الْمُوَافَقَةِ) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ كَالِالْتِحَامِ. واسْتَوْفَقْتُ الله أي سألته التوفيق. ينظر: الجوهري، **الصحاح**، مادة "وفق".

(647) قال العلامة الهدهدي في شرح أم البراهين: والتوفيق خلق الطاعة، وقيل خلق قدرة الطاعة في العبد. وعلق العلامة المحقق الشرقاوي على كلامه هذا فقال: وقوله خلق الطاعة، هذا تعريف إمام الحرمين، وهو أولى مما بعده المنسوب إلى للأشعري، لأنه مأخوذ من الوفاق، فيكون خلق ما يكون به العبد موافقا لما طلبه منه الشرع، والموافقة مباشرة إنما تكون بنفس الطاعة لا بالقدرة عليها، ولأن خلق القدرة على الطاعة موجود في الكافر، مع أنه غير موفق. وأجيب عن هذا بأن القدرة هي العرض المقارن للطاعة، وذلك غير موجود في الكافر لعدم وجود الطاعة منه، وليس المراد بها سلامة الأسباب كما فهم المعترض. ينظر: التفتازاني، **شرح المقاصد**، ج3 ص231؛ إسماعيل بم إبراهيم، الشرقاوي، **حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي على السنوسية**، (القاهرة: نسخة حجرية – دار إحياء التراث العربي)، ص141.

(648) ط :(العروص) | المطبوع: (وبرسله).

(649) ط – (لا ينفع).

(650) الشافعي هو مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيْسَ بنِ العَبَّاسِ بنِ عُثْمَانَ بنِ شَافِعِ بنِ السَّائِبِ بنِ عُبَيْدِ بنِ عَبْدِ يَزِيْدَ بنِ هِشَامِ بنِ المُطَّلِبِ، الإِمَامُ، عَالِمُ العَصْرِ، نَاصِرُ الحَدِيْثِ، فَقِيْهُ الملة، المَكِّيُّ، الغَزِّيُّ المَوْلِدِ، نَسِيْبُ رَسُوْلِ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَابْنُ عَمِّهِ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيْفَ، وَصَنَّفَ فِي أُصُوْلِ الفِقْهِ وَفُرُوْعِهِ، وَبَعُدَ صِيْتُهُ، وَتَكَاثَرَ عَلَيْهِ الطَّلَبَةُ، توفي سنة (204هـ). ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج10 ص5.

(651) ط: (بما).

(652) اسمه الرسالة في الأصول وهو لمحمد بن إدريس الشافعي وهو كتابه الأول، وهو أول كتاب ألف في أصول الفقه بل هو أول كتاب ألف في أصول الحديث أيضا. ينظر: فانديك، إدوارد كرنيليوس، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، صححه وزاد عليه: محمد

قلتُ: ولعلَّ المصنِّف خَتَمَ عقيدتَه بذلك لِذلك، وزاد: (ورضِيَ الله تعالى عن أصحابِ رسولِ الله أجمعين وعن التَّابعين، وتابِعِ التَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وسلامٌ على جميعِ الأنبياء والمرسَلين، والحمد لله ربِّ العالمين) حَقَّقَ الله رجاه، ولا أحرمنا وإياه، وجميعَ الأمَّة معرفتَه ومغفرتَه ورؤياه، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ(655)، عددَ(656)ما ذكره الذَّاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، ورضِي الله تعالى عن أصحابِ رسولِ الله أجمعين(657)، وعن التَّابعين وتابعيهم إلى يوم الدِّين، والحمد لله رب العالمين.

نجز كتابةً في: /15/ ذي القعدة سنة 1141هـ، اللهم اغفر لكاتبه الفقير: أحمد بن فتوح الدِّمياطيِّ، والمسلمين، آمين آمين.

علي الببلاوي، (القاهرة: مطبعة التأليف، الهلال، 1896م)، ص153. محمد بن إدريس، الشافعي، **الرسالة**، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، 1938م، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي وأولاد)، المقدمة.

(653) الشافعي، **الرسالة**، ج1 ص16.

(654) ذكر القصة: أحمد بن الحسين، البيهقي، **الماتع عن الإمام الشافعي مناقب الشافعي**، تح: السيد أحمد صقر، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ط1، 1970م)، ج2 ص304.

(655) ط + (كلما).

(656) المطبوع: (كلما).

(657) إلى هنا انتهت نسخة ط، وجاء بعده: (وكان الفراغ من هذه النسخة الشريفة نهار الجمعة المبارك عشرة أيام خلا من شهر رجب الفرد سنة ألف ومئة وثمان وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل السلام وأتم التحية آمين آمين والحمد لله رب العالمين).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

بعد الانتهاء من تحقيق الكتاب، ودراسة مؤلفه، والمنهج الذي انتهجه أثناء كتابة هذا الشرح، يرى الباحث جملة من النتائج:

1- صحَّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه عبد الجليل ابن عظوم، وصحَّة اسمه: "إعانة المجدين في تحصيل الدين بشرح أم البراهين".

2- يعدُّ الشيخ ابن عظوم من كبار علماء عصره، وله مكانةٌ علميّة بارزٌة، وقد تبدَّى ذلك في شرحه على صغر حجمه.

3- للكتاب نسخ عديدة، موزَّعة في مكتبات المخطوطات، وقد اطلعت على عددٍ منها، ولعدم وجود فروق كثيرة مؤثرة اعتمدت على اثنين.

4- عند مقارنة عملنا المحقق بالنسخة المطبوعة تبين أن محقِّقَها لم ينهج نهجًا علميًا في عمله، بل اقتصر العمل على نشر الكتاب، وإخراجه إلى النور، إذ لم يذكر النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها، ولم يعلق على الكتاب أو يشرح غريب الكلمات، أو يترجم للأعلام.

5- إنَّ طباعة المخطوطات من غير تحقيق علميّ سليم قد يكون له أثر سلبيّ من الناحية العلمية، فقد يعدِل الباحثون عن تحقيق بعض المخطوطات بسبب طباعتها، وهي لم تأخذ حقها بعد من التحقيق والدراسة.

6- يسير ابن عظوم في كتابه العقديّ على منهج الأشاعرة، وهو اختصار لشرح أكبر منه كما صرَّح بذلك في أول المخطوط، فالاختصار ظاهر في شرح بعض العبارات.

7- كان الشرح منضبطًا، وسار فيه على سويةٍ واحدةٍ، وعلى نسق واحد من أول المخطوط إلى آخره، ولم يخالف ما كتبه في مقدمته التي نبَّه فيها على طريقته في الشرح، وكان الأفضل –

في رأي الباحث – لو توسَّع بالشرح، فيُفسِّر الغريب، ويَشرَح المُجمَل، ويُوضِّح المُبهَم بلغة سلسة وجُمل واضحة تناسب القارئ العادي.

8- لم يكن ابن عظوم شارحاً للمتن فقط، بل كان محققًا ومحرِّرًا وناقدًا، وعلى صغر حجم الكتاب نراه ينتقد الفِرَق والطوائف الأخرى المخالفة، ويرد عليهم، وقد برزت شخصيته العلمية المستقلة في ذلك.

9- يؤكد ابن عظوم على حجيَّة الأدلة النقلية في إثبات العقائد، وهي القرآن والسنة والإجماع، مع أنه في الغالب استخدم الأدلة العقلية في إثبات العقائد التي ذكرها.

10- قلَّل الشارح كثيرًا من الاستدلال بالآيات القرآنية، وقد ظهر تأثره بطريقة علماء الكلام من خلال كثرة استخدام الأدلة العقلية.

11- لم يستخدم الشارح أيّ حديث من الأحاديث النبوية، وهذا دليل آخر على تأثره بطريقة أهل الكلام في الاستدلال.

12- إنَّ نقل الشيخ ابن عظوم للأقوال المتعارضة في العقيدة باختلافها الكبير، والقدرة على التوفيق بينها وتوجيهها، والخروج بمعان متكاملة؛ يدلُّ على قدرة الشيخ العلمية.

13- اعتمد ابن عظوم أثناء شرحه على عدد من العلوم أهمها: علم أصول الفقه، وعلم المنطق، واستخدم مصطلحات عديدة في علوم مختلفة، مما يدل على سعة علمه واطلاعه.

14- استخدم ابن عظوم في شرحه علوم اللغة والنحو بشكل واضح؛ فشرح غريب مفردات المتن، وذكر إعرابًا لعددٍ من الكلمات، وبيَّن عددًا من المسائل النحوية.

15- أظهرت المقابلة بين النسختين ثم بين البحث والنسخة المطبوعة أن فروقات النسخ ليست جوهرية، بل هي بسيطة لا تُؤثر في المعنى في أكثر المواضع، وقد آثرت أن أثبت الاختلاف مع وضعي للفظ الذي أراه أكثر صحّة في المتن.

16- إن نسخة جامعة الملك سعود - والتي جعلتها أصلًا عند نسخ المخطوط- أدقّ وأصحّ من نسخة مكتبة طوكيو، ومن النسخ الأخرى التي قمتُ بالاطلاع عليها وفرزها.

وإن الباحث يوصي في نهاية البحث ب:

1- بدراسة موسعة عن ابن عظوم، وإبراز الجوانب العلمية والمنهجية التي تميز بها، وذلك من خلال المقارنة بين مؤلفاته، طلباً للخروج بدراسة متكاملة عنه وعن منهجه.

2- مؤلفات ابن عظوم لم يُطبع أغلبها - حسب علمي -، ومن المهمّ أن يقوم الباحثون والمهتمون سواء على المستوى المؤسساتيّ أو الفردي بإخراج إنتاجه العلمي، والنظر فيه، والاستفادة منه.

3- أوصي الباحثين باستخراج نفائس الكتب التي لم تُطبَع بعد، وتحقيقها؛ لترى النور، وينتفع بها الدارسون والقراء، ولا سيما الكتب الصغيرة التي تكون غنية بفوائدها ككتابنا هذا.

4- أوصي بالاهتمام بالتراث اللغويّ، ففي كتب اللغة مادة غنيَة للدراسة، وهذا له دور أساسيّ في ضبط الخلاف وتحريره في علوم العقيدة والتفسير والحديث وغيرها.

والحمد لله أولًا وآخرًا على ما أنعم به علينا وتفضَّل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

أولًا- فهرس الآيات القرآنية

ثانيًا- فهرس الأحاديث النبوية

ثالثًا- فهرس الأبيات الشعرية

رابعًا- فهرس الأعلام المترجم لهم

خامسًا- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة

سادسًا-فهرس المصادر والمراجع

أولًا- فهرس الآيات القرآنية

ثانيًا- فهرس الأحاديث النبوية

ثالثًا- فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	القائل	البيت الشعري
41	علي ابن الجهم	فمَنْ ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها كفى المرء نبلًا أنْ تُعَدَّ معايبُهْ
48	الفرزدق	منا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سماحةً وَجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ
42	تميم بن أبي بن مقبل	فأخلف وأتلف إنما المال عارةٌ وكله مع الدهر الذي هو آكله

رابعًا – فهرس الأعلام المترجم لهم

خامسًا- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة

سادسًا–فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات الجزري (ت: 606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تح: طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية – بيروت، 1979م.
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (المتوفى: 324هـ)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، ألمانيا، ط: 3، 1980م.
- الآمدي، علي بن محمد ، **الإحكام في أصول الأحكام**، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، (دمشق – بيروت)، ط2، 1402هـ.
- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، **المواقف**، تح: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، ط: 1، 1997م.
- البابانى إسماعيل بن محمد أمين، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البابانى إسماعيل بن محمد أمين ، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، 1951م.
- الباجوري، برهان الدين إبراهيم بن محمد، **حاشية الباجوري على شرح العقائد**، دار التقوى، 2020م.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب ت403هـ، **التمهيد**، تصحيح الأب ريتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت 1957م، د.ت.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح**، تح: جماعة من العلماء، (بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ).
- البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، **التعريفات الفقهية**، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ – 1986م) ط1، 1424هـ – 2003م.
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، أبو منصور (ت: 429هـ)، **أصول الدين**، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 2002م.

- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، أبو منصور (ت: 429هـ)، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط: 2، 1977، ص93.
- أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت:1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش– محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- بنعبد الله، عبد العزيز، **معلمة الفقه المالكي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1403هـ – 1983م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ)، **مناقب الشافعي**، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط1، 1390هـ – 1970م.
- التلمساني، محمد بن عمر الملالي، **المواهب القدسية في المناقب السنوسية**، مخطوط بدار الكتب الوطنية بخط مؤلفه تحت رقم 22668، ورقة 203 – 217،
- التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد التكروري التنبكتي السوداني، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكتاب، ليبيا، ط2، 2000م.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط: 1، 1996م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: 728هـ)، **مجموع الفتاوى**، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995.
- الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن ، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، دار الجيل، بيروت.
- الجبرين، عبد الله بن عبد العزيز، **مختصر شرح تسهيل العقيدة الإسلامية**، مدار الوطن للنشر – المملكة العربية السعودية، ط6، 1438 هـ – 2017 م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، **التعريفات**، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1، 1403هـ – 1983م.

- ابن الجهم، علي، **الديوان**، تح: خليل مردم بك، وزارة المعارف السعودية، د.ت.
- الجواهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987م).
- الجويني، عبد الملك، إمام الحرمين، **العقيدة النظامية**، تح د. محمد الزبيدي، دار النفائس، بيروت، 2003م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- حبنكة، عبد الرحمن حسن، **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، دار القلم، دمشق، ط: 4، 1993م.
- ابن حجر، أحمد بن حجر العسقلاني، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ، 1969م.
- حجوي، محمد بن الحسن حجوي الثعالبي الجعفري الفاسي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ، 1995م.
- ابن حوقل، محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت، 1938.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت 808هـ)، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ - 1988 م.
- الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: 945هـ)، **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية – بيروت.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، **السنن**، ت: شعَيب الأرناؤوط، دار الرسالة، ط1، 2009م.
- الدسوقي، محمد السيد، **المعلوم من الدين بالضرورة**، أبحاث ووقائع المؤتمر العام الثاني والعشرين. دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر.
- دغيم، سميح، **مصطلحات علم الكلام الإسلامي**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998م.
- الذهبي، عثمان بن قايماز، **سير أعلام النبلاء**، (القاهرة: دار الحديث، 1427هـ-2006م).

- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بفخر الدين (ت: 606هـ)، **المحصول**، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني الناشر: مؤسسة الرسالة، ط2، 1418 هـ - 1997م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: 606هـ)، **عصمة الأنبياء**، مطبعة الشهيد - قم، منشورات الكتبي النجفي، 1406 هـ.
- الرازي، محمد بن أبي بكر الرازي (ت:666هـ)، **مختار الصحاح**، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ط: 5، /1999م.
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد (ت:1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الزحيلي، محمد مصطفى، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الخير للطباعة، دمشق - سوريا، ط: 2، 1427 هـ - 2006م.
- الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، لبنان، ط15، 2002م.
- الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمرو، جار الله (ت: 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: 3 - 1407 هـ.
- زيتون، محمد زيتون، **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، دار المنار، القاهرة، ط1، 1408هـ، 1988م.
- السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تح: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، ط2، 1413هـ).
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ**، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1438هـ - 2017م.
- السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت 483 هـ)، **أصول السرخسي**، تح: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند، (وصورته دار المعرفة - بيروت، وغيرها).
- السنوسي، أبو عبد الله محمد بن يوسف(ت 865هـ)، **العقيدة الكبرى وشرحها**، تح: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.

- السنوسي، محمد بن يوسف (ت:895هـ)، **أم البراهين المسماة بالعقيدة الصغرى**، تح: الدكتور خالد الأزهري ومطبوع في دار الكتب العلمية بيروت.
- السوسي، محمد المختار بن علي بن أحمد الإلغي، سوس العالمة، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط2، 1404هـ – 1984م.
- ابن سيدا، علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تح: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ–2000م).
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، شرح أبيات سيبويه، دار الفكر، القاهرة ، مصر، 1394 هـ - 1974 م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ)، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية (3 رسائل دكتوراة)، 1424 هـ - 2005 م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ/ 1974م.
- الشافعي، حسن، **الآمدي وآراؤه الكلامية**، دار السلام، ط1، 1418هـ.
- الشافعي، محمد بن إدريس (ت: 204 هـ)، **الرسالة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، (عن أصل بخط الربيع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد، مصر ط1، 1357 هـ - 1938م.
- الشفشاوني، محمد بن عسكر الشفشاوني، **دوحة الناشر**، دار المغرب، الرباط، ط2، 1397هـ، 1977م.
- شمسي باشا، خير الدين، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل**، دار الفكر، دمشق، 1983م.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت1393 هـ)، **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، دار عطاءات العلم، الرياض. و دار ابن حزم، بيروت، ط5، 1441 هـ - 2019 م.

- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت:548هـ)، **الملل والنحل**، مؤسسة الحلبي، د.ت ط.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ). **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.
- ضيف، شوقي ضيف، **تاريخ الأدب العربي**، دار المعارف، مصر، ط1، 1960م.
- عثمان، ماهر محمد عثمان، **مجموع أم البراهين**، دار تحقيق الكتاب، ط1 عام 2022م .
- العراقي، ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: 826 هـ)، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تح : محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، ط1، 1425 هـ - 2004 م.
- العصامي، عبد الملك بن حسين العصامي المكي، **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
- العطار، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: 1250هـ)، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، دار الكتب العلمية، بدون طبعة.
- عمر، أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط1، 2008م.
- الغِبريني، أحمد بن أحمد الغِبريني، **عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المئة السَّابعة ببجايَة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979م.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ)، **معيار العلم في فن المنطق**، تح: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961 م.
- ابن فارس، أحمد، **مجمل اللغة**، تح: زهير سلطان (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م).
- فانديك، إدوارد كرنيليوس، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، صححه وزاد عليه: محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف (الهلال)، مصر، 1896م.
- الفيومي، أحمد بن محمد أبو العباس، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت.
- ابن القاضي، أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير، ذيل وفيات الأعيان المسمى: **درَّة الحجال في أسماء الرجال**، دار التراث، القاهرة، ط1، 1391هـ - 1971م.

- القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الأسدي (ت415هـ)، **الأصول الخمسة**، تح: د. فيصل بدير عيون. ط جامعة الكويت، 1998م.
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم(ت:365هـ)، **المقصور والممدود**، تح: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة). مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1419 هـ -.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: 684هـ)، **نفائس الأصول في شرح المحصول**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1416هـ - 1995م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين (ت: 671هـ) **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 2، 1384هـ - 1964م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، **قصص الأنبياء**، تح: مصطفى عبد الواحد، مطبعة دار التأليف - القاهرة، ط: 1، 1388 هـ - 1968م.
- كحالة، عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن ماجه، محمَّد بن يزيد القزويني (273هـ)، **السُّنن**، تح شعيب الأرناؤوط، وآخرون، دار الرسالة.
- المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد الحموي الأصل، الدمشقي (ت 1111هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، دار صادر، بيروت.
- محفوظ، محمد، **تراجم المؤلفين التونسيين**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994م.
- مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت: 1360هـ)، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.
- مركز الملك فيصل، خزانة التراث، رقم تسلسلي:22756، 94255، 125081.
- ابن مريم، محمد بن محمد بن أحمد المليتي المديوني التلمساني الملقب بابن مريم، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، المطبعة الثعالبية، الجزائر، ط1، 1326هـ، 1908م.
- المصباحي، أحمد بن محمد بن إسماعيل، **العموم والخصوص الوجهي، دراسة أصولية تطبيقية**، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية مصر، المجلد 30، العدد 119، خريف 2019م.

- الملالي، محمد بن عمر الملالي التلمساني، **المواهب القدسية في المناقب السنوسية**، المكتبة الوطنية تونس.
- الملوي، أحمد بن عبد الفتاح، **حاشية على أم البراهين للقيرواني**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم:5570.
- المناوي، زين الدين محمد المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تح: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، تح: اليازجي وجماعة، (بيروت: دار صادر، 1414هـ.
- **الموسوعة العربية الميسرة**، مجموعة من الباحثين، المكتبة العصرية، بيروت، 2010م.
- ميارة، محمد بن أحمد ميارة المالكي، **الدر الثمين والمورد المعين**، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ – 2008م.
- الميلي، مبارك بن محمد الميلي الجزائري (ت: 1364هـ)، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم: محمد الميلي، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1406هـ – 1986م.
- النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، **الْمُهَذَّبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ**، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420 هـ – 1999 م.
- النووي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، **المنهاج شرح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1393هـ.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله 395هـ، **الصناعتين: الكتابة والشعر**، تح: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ.
- الوادي آشي، أبو جعفر أحمد بن علي البلوي، **ثبت أبي جعفر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1403هـ.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ)، **علل النحو**، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط1، 1420 هـ – 1999م.
- ابن الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، شرح الأزهرية، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة شرح الأزهرية.

- الولاتي، محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي، **فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،ط 1، 1986م.
- أبو يعلى، محمد بن الحسين القاضي ابن الفراء (المتوفى: 458هـ)، **العدة في أصول الفقه**، تح: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط: 2، 1410 هـ - 1990.

T.C
MARDİN ARTUKLU ÜNİVERSİTESİ
YAŞAYAN DİLLER ENSTİTÜSÜ
ARAP DİLİ VE KÜLTÜRÜ ANABİLİM DALI
YÜKSEK LİSANS TEZİ

Abdülcelil b. Muhammed el-Kayrevâni'nin İ'ânetü'l-Müciddin fi Tashihi'd-Din Şerhu Ümmi'l-Berâhîn Adlı Eserinin Tahkik ve Değerlendirilmesi

MAWAS ELHASAN
19765007

Danışman
Prof. Dr. Veysi ÜNVERDİ

Mardin 2022